

ناتج إنجلترا الاقتصادي

في العصر الحديث

تأليف

أحمد محمد لطفي

سكرتير مراقبة المشروعات والبحوث الفنية
بوزارة التجارة والصناعة

330.942:L97tA:c.1

لطفى، احمد محمد

تاريخ انجلترا الاقتصادي في العصر ال

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01013999

330.942:L97tA

لطفي - احمد

تاريخ انجلترا الاقتصادي في العصر

DATE	Borrower's	DATE	Borrower's
------	------------	------	------------

330.942
L97tA .

MR 3 54

~~MR 16 64~~

~~5 68~~

~~MY 21~~

~~JL 27~~

~~AG 4~~

~~APR 11 '57~~

CAPE TOWN
22 APR 1980

Cat. Dec. 1945



تاريخ إنجلترا الاقتصادية

في العصر الحديث

تأليف

أحمد محمد لطفي

سكرتير مراقبة المشروعات والبحوث الفنية
بوزارة التجارة والصناعة

« بحث اقتصادي اجتماعي شائق . أول مؤلف باللغة العربية ، يتناول موضوع
التاريخ الاقتصادي لإنجلترا في الأزمنة الحديثة ،
« مرجع مفيد لطلبة كلية التجارة ، وللمشتغلين بالمسائل الاقتصادية ، والمهتمين
بالشؤون الاجتماعية والعمرانية ، ولجمهور القراء عامة » .

59664

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

« الطبعة الأولى »

الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية
٣٣ ش قصر النيل بمصر

مطبعة العلوم بشارع الخليل ١٦٣

Oct. Dec. 1945



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة المؤلف

لله الحمد على توفيقه ، والشكر على هدايته ، والسلام على أنبيائه ، ورسله
المصطفين .

وبعد ، فاني إذ أقدم كتابي « تاريخ إنجلترا الاقتصادي في العصر الحديث »
إلى قراء العربية ، أشعر بأن هذا الجزء الاول من « سلسلة التاريخ الاقتصادي
في العصر الحديث » التي رأيت إصدارها ، ستسد فراغا كبيرا في المكتبة
العربية .

وقد دفعني إلى إصدار هذه السلسلة الفريدة في نوعها ، خلو مؤلفاتنا
العربية منها ، مع حاجتنا الشديدة اليها وعظيم نفعها . فضلا عما لدراسة
التطورات التاريخية التي مرت بها دول الغرب العظمى من أهمية بالغة ،
وفائدة واضحة للباحثين في نهضتنا ، والمفسكين في رفع شأن بلاد الشرق
جميعاً .

وقد عنيت في هذا البحث باستعراض موضوعات التاريخ الاقتصادي
العام : والتقدم الزراعي والمسائل المالية والشؤون التجارية ونظام الضرائب
والسياسة الجمركية ، وإيضاح أثر قيام الصناعة ، وارتقاء وسائل النقل
المختلفة .

كما أنني لم أهمل الكلام عن التشريعات الاجتماعية والاتحادات العمالية ،
وقانون الفقير .

ورغبة في إيقاف القارئ الكريم ، على أحدث التطورات الاجتماعية
وحتى يكون الكتاب وافيا بالغرض المنشود ، قد أتيت على ملخص واف

للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة ، التي تعدها الحكومة البريطانية لتنفيذها بعد الحرب القائمة ، كمشروع مكافحة البطالة ، أو بمعنى أوضح « ضمان العمل للجميع » ، الذي رحب به البرلمان البريطاني ، وكذلك مشروع العلاج الصحي العام .

وقد توخيت في وضع هذا البحث ، سهولة اللفظ ، ووضوح العبارة ، ولم أعمد إلى أطناب يمل ، أو إيجاز يخل ، بل راعيت فائدة القارئ ، وتناولت بشيء من التفصيل النقاط الهامة الغامضة .

ولا يسعني قبل أن أختم كلمتي ، إلا أن أتقدم بوافر الشكر والثناء لجميع حضرات من أمدوني بمساعدتهم ، وآزروني بارشادهم ، مقدرا لحضراتهم جميعا حسن صديعهم وجميل معاونتهم .

وأرجو أن أكون بذلك قد وفقت إلى خدمة بلادى العزيزة ، وأبناء مهصر الكرام . والله العزيز ، أسأل أن يعم بهذا الكتاب النفع ، ويجزل به الفائدة في ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك فاروق الأول ، أعزه الله ، وأيده بنصره .

احمد محمد لطفى

يوليو ١٩٤٥

- 0 -

المراجع الهامة

- Economic History of England by D. W. Roberts.
Lectures on Post-War Planning in Great Britain
Organised by the British Council & the Anglo Egyptian Union
Great Briain from Adam Smith to the Present Day
by C. R. Fay.
Industrial and Commercial Revolutions by L. C. Knowles.
History of England by. M. A. Rolleston.
Various Economic Periodicals and Reviews.

موضوعات الكتاب

الباب الاول

التقدم الزراعى

صفحة

١٧	تمهيد
١٧	نظام المزرعة القديم ومساوؤه
١٨	قوانين التسوير العامة
١٨	بدء التقدم الزراعى
١٩	الانقلاب الزراعى فى عهد أسرة التيودور
٢٠	نتائج النظام الجديد
٢٠	نظام الزراعة البريطانية
٢١	قانونا الملكية الصغيرة ، والملكية الزراعية
٢١	الزراعة والخاصة
٢٣	المنافسة الاجنبية
٢٣	مقدمة
٢٤	السنوات الخمس (١٩٣٠ - ١٩٣٥)

صفحة

٢٤	علاج الحكومة للحالة
٢٥	نظام البيع الاجبارى ، والاسواق الجمعية
٢٧	الزراعة فى القرن العشرين
٢٩	الزراعة خلال الحرب القائمة
٣٠	حياة العامل الزراعى الاجتماعية
٣١	الأحزاب البريطانية وموقفها إزاء الزراعة
٣٢	وزارة الزراعة والمصايد

الباب الثانى

الانقلاب الصناعى

٣٣	مقدمة
٣٤	بدء ظهور الاختراعات
٣٤	العوامل التى ساعدت انجلترا على سبق غيرها من الدول
٣٥	الصناعة والمهاجرون
٣٦	صناعة الغزل
٣٧	صناعة النسيج
٣٧	الطباعة والصباغة
٣٨	ظهور البخار واستخدام الآلة البخارية
٣٩	جيمس وات
٤٢	المواد الخام والصناعة

صفحة

٤٣	صناعة الحديد والتعدين
٤٣	صناعة بناء السفن
٤٤	الفحم
٤٥	المهن

الباب الثالث

وسائل النقل المختلفة وارتقاؤها

٤٦	تمهيد
٤٧	الأنهار
٤٧	القنوات
٤٩	الفوائد التي عادت على التجارة من انشاء القنوات
٥٠	الطرق الزراعية : مقدمة
٥٣	السكك الحديدية
٥٤	السفن التجارية : مقدمة
٥٤	بدء استعمال البخار
٥٤	محاولة عبور الأطلنطي
٥٦	نتائج ظهور السفن البخارية
٥٧	البريد
٥٨	البرق

صفحة

٥٩	المسرة
٥٩	وزارة النقل

الباب الرابع

التجارة الداخلية والخارجية والسياسة الجمركية

٦١	النظام التجاري القديم
٦١	مظاهره
٦١	أهدافه
	السياسة التي اتبعت بصدد الزراعة والتجارة الخارجية والمسائل الاجتماعية
٦٢	
٦٤	التجارة في عهد أسرة التيودور
٦٥	التجارة الداخلية
٦٦	ازدهار التجارة الداخلية في القرن التاسع عشر
٦٨	التجارة الخارجية: مقدمة
٦٨	التجارة في القرن الثامن عشر
٧٠	التجارة الخارجية منذ عهد الانقلاب الصناعي
٧١	مجلس التجارة
٧٢	السياسة الجمركية: مقدمة
٧٢	نابليون ومقاطعته للبضائع الانجليزية
٧٣	فشل خطته

صفحة

٧٤	بدء حرية التجارة
٧٥	رجال الصناعة ومطالبتهم برفع الحماية
٧٦	روبرت بيل وسياسته التجارية
٧٧	روبرت بيل واصلاحاته
٧٨	قوانين الملاحة
٧٩	غلاستون ومتابعته الاصلاح
٨٠	التجارة مع المستعمرات : مقدمة
٨١	المستعمرات وحرية التجارة
٨٤	السياسة الجديدة
٨٤	بلاد الدومنيون

الباب الخامس

المسائل المالية

٨٦	البنوك مقدمة تاريخية
٨٧	نشأة البنوك في إنجلترا
٨٨	بنك إنجلترا
٩١	الدين الاهلي
٩٣	الضرائب مقدمة
٩٥	الضرائب والايرادات
٩٦	ضريبة الدخل

٩٧	الغاء ضريبة الدخل
٩٧	روبرت بيل وضريبة الدخل
٩٨	الضرائب المباشرة
٩٩	الضرائب خلال الحرب القائمة
٩٩	وليم بت
٩٩	حياته وسياساته المالية والتجارية
١٠١	الميزانية البريطانية
١٠٢	البرلمان والميزانية
١٠٥	انجلترا وخروجها عن قاعدة الذهب

الباب السادس

الحالة الاجتماعية في إنجلترا

١٠٦	التسول : مقدمة
١٠٧	التسول في القرن السادس عشر
١٠٧	سياسة الحكومة لمعالجة الحالة
١٠٨	تنظيم موارد الاحسان
١٠٩	المؤسسات الاجتماعية
١٠٩	قانون الفقير سنة ١٦٠١
١١٠	الحالة بعد الحرب الاهلية
١١١	قانون جلبرت
١١١	الابروشيات ومساعدتها للتسولين

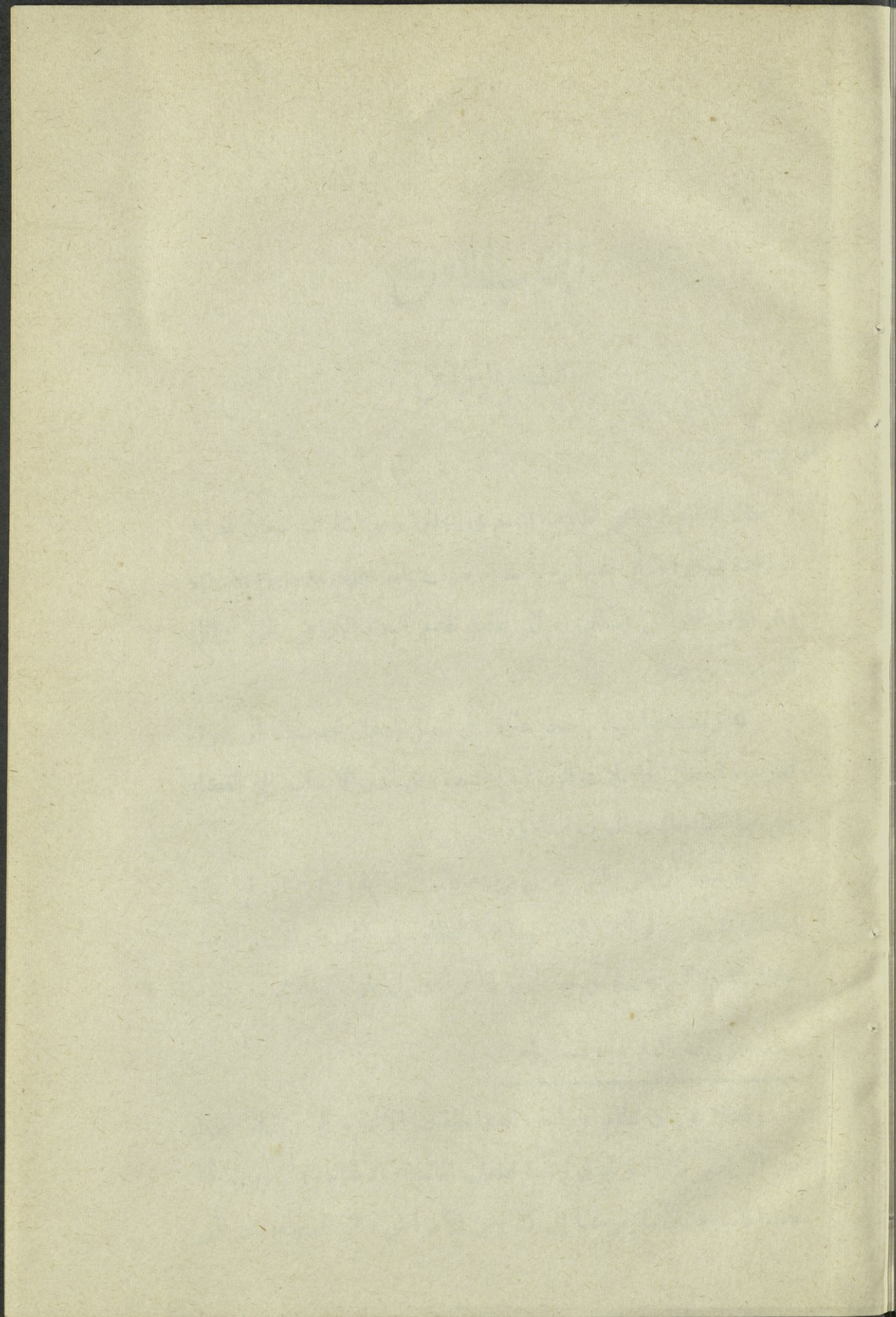
- ١١٣ تعديل قانون الفقير
- ١١٤ الرخاء الاقتصادى ومشكلة التسول
- ١١٥ ظهور التسول فى المدن
- ١١٥ النظام الجديد : التقسيم - الشيوخ - التأمين
- ١١٧ البطالة ومشكلة التسول
- ١١٨ التأمين ضد البطالة
- ١١٩ لجنة مساعدة المتعطلين
- ١٢٠ قانون السلطات المحلية
- ١٢١ التشريعات الاجتماعية والصحية الحديثة
- ١٢٢ قوانين التعليم
- ١٢٣ مشروع العلاج الصحى العام
- ١٢٥ أهمية المشروع الاجتماعية
- ١٢٦ مشروع مقاومة البطالة أو ضمان العمل للجميع
- ١٢٧ ملخص التقرير الأبيض
- ١٢٧ نشاط التجارة وفترة الانتقال من الحرب الى السلم
- ١٢٨ معاونة الحكومة للمصانع
- ١٢٨ الثروات العامة والخاصة
- ١٢٩ سياسة الحكومة الجديدة إزاء الأزمات
- ١٣٠ حصص التأمين الاجتماعى والضرائب
- ١٣٠ القضاء على الفقر

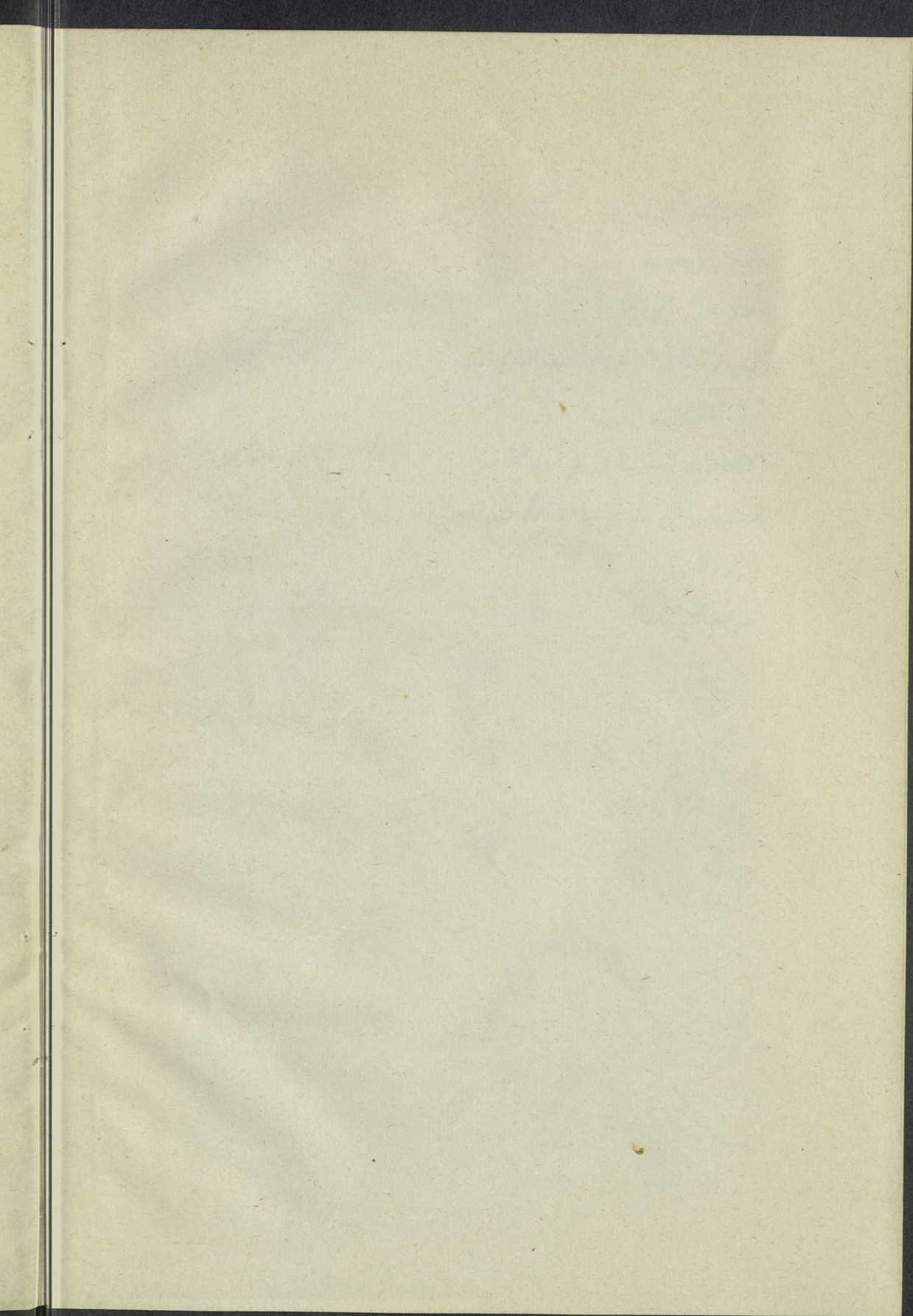
الباب السابع

الاتحادات العمالية

- | | |
|-----|--|
| ١٣٢ | نظام الطوائف في العصور الوسطى |
| ١٣٣ | النزاع بين العمال والتجار |
| ١٣٣ | النوادي العمالية في القرن الثامن عشر |
| ١٣٣ | القرن الثامن عشر وبداية عهد الاتحادات العمالية |
| ١٣٤ | الاتحادات العمالية وسياسة الحكومة بشأنها |
| ١٣٤ | القوانين المحرمة لاجتماعات العمال |
| ١٣٥ | جمعيات العمال السرية |
| ١٣٦ | الغاء قوانين منع الاجتماعات |
| ١٣٦ | العمال والضيق الاقتصادي بعد الحروب الفرنسية |
| ١٣٧ | الاتحادات الاهلية |
| ١٣٨ | العمال وحركة الاصلاح النيابي |
| ١٣٩ | التعديل الجديد |
| ١٣٩ | جمعية المهندسين المتحدة |
| ١٤٠ | مؤتمر الاتحادات العمالية |
| ١٤٠ | اللجنة الملكية |
| ١٤١ | قانونا سنة ١٨٧١ ، ١٨٧٥ |
| ١٤١ | القانون الجنائي |
| ١٤٢ | قانون المنازعات العمالية |

- | | |
|-----|--|
| ١٤٢ | امتيازات أخرى |
| ١٤٣ | اتحادات جديدة |
| ١٤٣ | اتحاد عمال الزراعة |
| ١٤٤ | ازدياد نشاط الاتحادات العمالية وآثاره |
| ١٤٤ | حكم معارض |
| ١٤٥ | الاتحادات العمالية في الوقت الحاضر |
| ١٤٥ | الصدمات التي منيت بها الاتحادات العمالية |
| ١٤٦ | وزارة العمل |
| ١٤٦ | تعويزات العمال |





الباب الأول

التقدم الزراعى

تمهيد :

كان النظام الزراعى القديم المتبع فى انجلترا ، هو إشترك سكان القرية الواحدة فى زراعة أراضيها وهذا النظام يعرف باسم «Open Field System» وهو أحد العوامل الكبرى ، التى عاقت تقدم البلاد الزراعى حتى أوائل القرن الثامن عشر .

وقد وقف هذا النظام حجرة عثرة ، فى سبيل إدخال تحسينات أو إجراء تجارب ، لبعض المحاصيل الزراعية الجديدة ، فتهأت الأسباب إلى القضاء على هذا النظام الذى ظهرت مساوؤه .

وقسمت أراضي القرية ، إلى مزارع قائمة بذاتها ، وعمل الزراع على إحاطتها بسور ، ولم يألف الفلاحون هذا النظام ، فى كثير من الأحوال — خلال القرن السادس عشر — الأمر الذى أدى إلى إطراد إبعادهم .

نظام الزراعة القديم ومساوؤه :

وفضلا عن أن نظام الزراعة ، الذى سلفت الإشارة إليه ، يترك جزءا من الأراضي بورا ، ويعوق تربية قطعان الماشية والأغنام ، ولا يهيئ لها طعاما كافيا بجانب ما يعرضها إلى كثير من الأمراض ، التى كانت مصدر قلق

دائم للفلاحين ، فان القضاء عليه قد أدى إلى تحسين طرق الزراعة ، وزيادة غلة المحاصيل . وأصبح تأييد الحكومة له ، عاملاً قوياً للاخذ به .
وقد عقدت اجتماعات بين القرويين للبحث في هذه المسألة . ولكنهم كانوا على نقيض الملاك ، الذين يؤيدون المشروع ، لأنه يعود عليهم بفوائد طيبة ، ويهيئ لهم استغلال أراضيهم ، على أحسن الوجوه .
وقد تمت اقتراحات للبرلمان في هذا الشأن . وتطلب الأمر ، إصدار قرار خاص لكل حالة . وبلغ عدد القرارات التي صدرت لهذا الغرض ، أكثر من أربعة آلاف قرار ، في المدة من عام ١٧٦٠ إلى عام ١٨٢٠ .

قوانين التسوير العامة :

وأصبحت الاجراءات أيسر من ذي قبل ، بصدر قوانين التسوير العامة « General Enclosure Acts » في سنة ١٨٠١ ، وقوانين سنة ١٨٤٥ ، التي عينت لجانا خاصة للقيام بهذه المهمة .

بدء التقدم الزراعي :

كان النصف الثاني من القرن السابع عشر ، أو بالأحرى عام ١٦٦٠ ، بداية سلسلة من التقدم في الميادين الاقتصادية ، وانحلال النظام الزراعي القديم بمساوئة المتعددة .

ومنذ بداية القرن الثامن عشر ، تقدمت الزراعة تقدماً كبيراً ، باتباع الأساليب العلمية الحديثة ، وخاصة في بعض الولايات ، كولاية كنت « Kent » ، فزادت الحاصلات الزراعية ، وأمكن بذلك تموين العدد المتزايد من السكان في المناطق الصناعية وغيرها .

وصحب تقدم الزراعة، اختراع الآلات وإقامة المصانع في كثير من أنحاء البلاد. وقد اعتمدت انجلترا على نفسها، في سد حاجة سكانها، من الغلال والحبوب، إذ كانت مناطق القمح الواسعة في أمريكا، في بدء نشأتها، فضلا عن الصعوبة الناجمة من نقل الغلال من هذه الجهات بواسطة السفن الشراعية التي كانت معروفة وحدها في ذلك الوقت.

واقترن ذلك بازدياد عدد سكان إنجلترا، فبينما كان عددهم يتراوح بين خمسة وستة ملايين نسمة في سنة ١٦٦٠، إذ به يبلغ حوالى عشرة ملايين نسمة؛ طبقا لأول إحصاء رسمى صدر في سنة ١٨٠١.

الانقلاب الزراعى فى عهد اسرة التيودور

حدث فى إنجلترا، فى عهد اسرة التيودور، وخاصة فى أيام الملك ادوارد السادس، أحد ملوك هذه الأسرة، تغيير هام فى النظام الزراعى، هو تحويل الأراضى التى تزرع حبوبا إلى مراعى ترفع فيها الماشية والاغنام. وقد لجأ الملاك الزراعيون، إلى طرد مستأجرى أراضيهم، بدلا من مطالبتهم، برفع قيمة الايجار. وتطلب هذا النظام عمالا زراعيين، أقل عددا ممن يستخدمون فى الزراعة. ويرجع سبب التجاء الملاك إلى هذه الطريقة، إلى الأسباب الآتية:

- ١ - حصولهم على ايجارات ثابتة نسبيا من الزراعة.
- ٢ - تدر المراعى عليهم، أرباحا طائلة أكثر من الاراضى الزراعية ويعزى الضيق الاقتصادى الذى كان سائدا وقتذاك، إلى هبوط قيمة النقد، الذى نشأ عن:

(١) تخفيض ملوك التيودور لقيمة العملة.

(٢) اكتشاف مناجم الذهب في أمريكا .
وبما زاد الطين بلة ، انحلال الاراضى الزراعية ، التى كانت موقوفة على
الأديرة ، والتى تكون ثلث أراضى إنجلترا ، وتحويلها إلى مراعى .

نتائج النظام الجـديد :

قضى النظام الزراعى الجديد على مساوىء عدة ، وكان نواة هامة فى سبيل
رقى الزراعة ، فى القرن الثامن عشر ، وبذا أصبح فى إمكان الفلاح ، أن يعمل
على تقدم زراعته ، وأن يتبع الطرق الحديثة ، وأن يقوم بزراعة محاصيل
جديدة دون معارضة أحد .

ويلاحظ أنه بينما رحب كبار الملاك بهذا النظام . فإنه على العكس ساء
حال صغار المزارعين ، وعلى الأخص الطبقات الفقيرة منهم . فانصرفوا عن
الزراعة الى رعى الأبقار وقليل من الأغنام والخنازير أو تربية الدواجن فى
الأراضى التى ما زال يتبع فيها النظام القديم . إلا أنهم فقدوا الاعتماد على
هذا المورد من العيش ، عند ما تم القضاء نهائيا على النظام القديم .

نظام المزرعة البريطانية :

تعرض نظام المزرعة البريطانية فى بداية القرن العشرين إلى نقد كبير ،
لأن متوسط المزرعة الواحدة ، أكبر من أن يمكن العامل الزراعى ، من
الارتفاع إلى طبقة المزارعين .

وأظهر حزب الأحرار رأيهم فى هذا الشأن ، وكان غرضهم إقامة
الزراعة فى إنجلترا ، على نظام ديمقراطى ، وذلك بتجزئة المزارع إلى أقسام
صغيرة . ولكن مزرعة بهذه المساحة الصغيرة لا يمكن قيامها فى بريطانيا

المعظم ، لأن ما ينتجه الفدان الواحد ، أقل مما يظن ، ويبلغ عدد الملكيات الصغيرة الآن ، ثلاثين ألف مزرعة .

قانونا الملكية الصغيرة والملكية الزراعية :

في سنة ١٩٠٨ صدر قانون الملكية الصغيرة «Small Holdings Act» وبمقتضى هذا القانون ، قامت مجالس المقاطعات ، بتقسيم المزارع إلى مساحات تصل الواحدة منها إلى خمسين فدانا ، وتؤجرها إلى العمال الزراعيين والفلاحين وغيرهم .

وفي سنة ١٩٢١ ، صدر قانون الملكية الزراعية «Agricultural Holdings Act» ، وبصدور هذا القانون ، لم يعد في وسع أصحاب الأراضى ، فرض إيجارات عالية أو إخراج المستأجرين .

الزراعة والخاصة

خطت الزراعة خطوات واسعة في النصف الثانى من القرن الثامن عشر . فقد توسع في استعمال الآلات ، الزراعية إلى حد كبير . وأدخلت عليها كثير من التحسينات .

وأضحت الزراعة مهنة محببة ، جذبت إليها الخاصة ، وأصبح من النادر ، بقاء رجل من الأشراف دون أن يكون فى حوزته مزرعة . كما أصبحت الزراعة موضع اهتمام زائد من جانب الخاصة . وفى مقدمة من نذكركم ، فى هذا الشأن ، يدرون عدة مزارع فى جهات مختلفة ، ويبذلون عناية خاصة للزراعة « ميجر كيث » « ومستر هوذر » « ومستر سبيكرت » .

وقد لبث المزارعون في بريطانيا أمدا طويلا ، وجل اعتمادهم على إنتاج
الماشية . أما اليوم فقد كفاهم أن يطلقوا مواشيهم في مراعيها ، ولم يعنوا حتى
بإنتاج طعامها ، فحينما تحول المزارعون إلى الزراعة ، وبدأ اهتمامهم بها ،
وأخذوا في زراعة المحاصيل الزراعية المختلفة ، اعتمدوا على الأسواق
الأجنبية ، في استيراد العلف والذرة والكسب اللازم لغذاء ماشيتهم ، بعد
أن كان يخصص جزء من المزرعة لزراعة علف الماشية . وقد بلغ مقدار
الوارد من هذه الأصناف سنة ١٩٣٨ خمسة ملايين من الأطنان وهو ما يعادل
كمية القمح التي تستوردها بريطانيا ، وقد كانت البلاد تكفي بنصف هذا
المقدار فقط منذ ربع قرن . ومن ثم قامت الآن مشكلة خطيرة لتوفير غذاء
الماشية ، بالنسبة لصعوبة النقل والشحن .

المنافسة الأجنبية

مقدمة:

لم تحس إنجلترا بوطأة المنافسة الأجنبية في الحاصلات الزراعية لأول مرة، إلا منذ سنة ١٨٧٩، حينما زرعت أراضي البراري الواسعة في أمريكا، وأخذت تتدفق مقادير هائلة من الغلال على ممالك أوروبا، بأثمان رخيصة. وقد أثرت هذه الحالة الخطيرة على المزارعين الإنجليز. فتحول معظمهم من الزراعة إل الرعى وقلت المساحة التي تزرع حبوبا، حتى أصبحت في سنة ١٩١٤، أحد عشر مليونا ونصف مليون فدان، بعد أن كانت تسعة عشر مليونا في سنة ١٨٧٠.

ولم تفق الزراعة من آثار هذه الصدمة العنيفة، فنجدها في عام ١٩١٣، تتسم بكل خصائصها الراهنة، زراعة على نطاق واسع، وعناية بالغة بالرعى، فزاد الوارد من القمح إلى ستة ملايين من الأطنان وفي خلال الحرب العالمية الماضية، حدثت فترة إزدهار لم يطل أمدها، ثم انتهت فجأة في سنة ١٩٢٢، فلم يتح للمزارعين فرصة الاستمتاع طويلا بحالة الرخاء.

وفي المدة من عام ١٩٢٥ - ١٩٢٩، أصيبت الزراعة البريطانية بصدمة عنيفة من جراء المنافسة الخارجية، التي جاءت نتيجة التوسع في الزراعة الآلية، التي فتحت للزراعة آفاقا بعيدة على نحو ما حدث عند اختراع آلة الحصاد سنة ١٨٩٠، فزاد إنتاج القمح في كندا وأستراليا والأرجنتين، وما تصدره منه زيادة ملحوظة

ويعزى السبب الثاني من أسباب الانكماش الذى منيت به الزراعة ، إلى هبوط مستوى الأسعار العام فى العالم ، فانخفضت أسعار القمح إنخفاضاً خطيراً ، لم تصل إليه من قبل ، فبلغ سعر الكورنتر « Quarter » من القمح (٢٨ رطلاً انجائيزيا) أو ما يعادل ١٤ أردب جنيتها انجائيزيا واحداً ، مع أن ثمنه فى المتوسط خمسون شلناً.

أزمة السنوات الخمس ١٩٣٠ — ١٩٣٥ :

وتعتبر السنوات الخمس ١٩٣٠ — ١٩٣٥ من أسوأ الاوقات العصبية ، التى مرت على الزراعة البريطانية ، وشهدتها البلاد ، فقد أدى انخفاض الاسعار العامة ، مع بقاء تكاليف الإنتاج على ارتفاعها ، إلى نتائج سيئة للغاية ، إذ هجر كثير من المزارعين الزراعة ، وأفلس غيرهم .

ولم يسلّم من حافظ على مهنته من عبء الديون الثقيلة . وعمد بعضهم إلى تحويل أراضيهم إلى مراعى ، ترعى فيها الماشية . كما عمت حالة الضيق العمال الزراعيين ، فنهضوا إلى المدن يطلبون العمل . ثم أخذ يقل باطراد ، عدد العمال المشغولين بالزراعة ، بنسبة ٣٠٪ وهى نسبة لم تشهدها البلاد من قبل . كما حدث فى عهد أسرة التيودور . وبلغت مساحة الاراضى التى حولت إلى مراعى أو لتربية الدواجن وغير ذلك مليونين ونصف مليون فدان إلا أنها أخذت بعد ذلك فى التناقص بمقدار ٢٥٪ .

علاج الحكومة للحالة :

لم تدع هذه الحالة الزراعية السيئة وما انتهى اليه أمرها أدنى شك فى تدخل الحكومة لعلاج المسألة ، ووضع حد للمشاكل القائمة . وكان من الواضح أن التجاؤء الحكومة لرفع الحواجز الجمركية لتحجى الزراع ، عمل

غير مرغوب فيه ، إذ يؤدي ذلك بالتالى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية .
ووجدت الحكومة أن خير - ميل لانقاذ الموقف هو منح إعانات لزراعى
القمح وزراعى بنجر السكر ، ومربي الماشية . فارتفع ثمن الكوورتر من القمح
إلى ٤٥ شلنا .

وقد تعرضت سياسة الحكومة ، بتقريرها نظام الاعانات إلى نقد شديد
من جانب رجال الاقتصاد . وحجتهم فى ذلك ، أن مثل هذه الاعانة ، تبقى
على المزارعين العاجزين فى أعمال الانتاج . على أننا يجب أن نذكر أن الحالة
المالية لكلا المزارع القادر والمزارع العاجز ، قد أصابها الاضطراب إبان
الازمة . وكذلك تعرضت إعانة زراعى البنجر إلى النقد . إذ المعروف أن
زراعة بنجر السكر تكاليف كثيرة عن تكاليف إنتاج سكر القصب ، كما نالت
المصانع جزءا من هذه الاعانة .

نظام البيع الاجبارى والاسواق الجمعية :

ومن بين الاجراءات التى لجأت اليها الحكومة لتخفيف العبء على كاهل
المزارع وهو اتخاذ نظام البيع الاجبارى وإقامة الاسواق الجمعية
« Collective Marketing » ويرجع الفضل فى ذلك إلى مستر والتر إليوت
« Walter Elliott » الذى تولى وزارة الزراعة بعد سنة ١٩٣٥ .

فقد كان الوسطاء يفوزون بنصيب كبير من الارباح فاقت حد الاعتدال ،
فضلا عن وجود جيش جرار من تجار الجملة والتجزئة بين المزارع والمستهلك
والخلاصة كان نظام البيع القائم لا يركز على أساس سليم فتهيأت
الاسباب إلى إبعاد الوسطاء الزائدين فصدر فى سنة ١٩٣١ قانون البيع الزراعى
« Agricultural Marketing Act » وينص هذا المشروع على إقامة سوق اجبارية ،

يساهم فيها أكثر المنتجين . وطبق ذلك على الالبان والبطاطس والبيض والخنزير .

وأهم ما يؤخذ على هذا المشروع، هو احتكار المزارع الانجليزي لمحصول البطاطس مثلا ، وذلك بتقليل الكميات التي تعرض للبيع ، فترتفع أثمانه ، وقد ساعدتهم على ذلك تكاليف النقل الباهظة من الاقطار الاوروبية . كما فشل مشروع الالبان الذي يميل في جملته إلى التحديد ، وأدى بدوره إلى ارتفاع أسعاره أيضا .

أما مشروع البيع والاسواق الجمعية فهو إجراء يقصد به تحديد الكمية المعروضة ، ويعزى ميل الحكومة إلى سياسة التحديد إلى خوفها من خطر وفرة الانتاج ، ويمكننا أن نرد أسباب سوء الحالة الزراعية إلى العوامل الآتية:

(١) صعوبة المنافسة في السوق العالمية .

(٢) تدهور القدرة على الكسب في مهنة الزراعة .

(٣) عيوب نظام ملكية الارض .

وقد توسعت الحكومة الآن - رغبة منها في إيقاف ارتفاع الاسعار - في نظام الاعانات ، فهي تتحمل فرق السعر وبيع ما تدفعه الحكومة الآن من اعانات في هذا الصدد ١٢٧ مليوناً من الجنيهات



وقد ساعد ازدياد عدد السكان المطرد ، وارتفاع اثمان المواد الغذائية ، وصعوبة استيراد الاغذية المتنوعة من فرنسا لقيام الحروب بها ، واستغلال رؤوس الاموال في الزراعة ، ونظام الاسوجة ، ساعدت كل هذه العوامل مجتمعة على رقي شأن الزراعة والاهتمام بأمرها ، ومهدت السبيل للانقلاب

الزراعى الذى حدث فى القرن التاسع عشر .
وهكذا تحقق ما تنبأ به المزارع الشهير تل «Tull» بأن التطورات العظيمة
التي لحقت الزراعة ، قد زادت الرخاء الاقتصادى .

الزراعة فى القرن العشرين

قال العالم الزراعى الشهير ا . هـ . جريجورى « E.H. Gregory » الذى
اشترك فى المساعدة فى تنظيم المكتب الحربى للمشروعات الزراعية
« War Office Agricultural Scheme » واشتغل ضابطا للتجارب فى محطة
روتانستد « Rothansted » الزراعية الشهيرة ، أنه يصعب على الخارجين عن
النطاق الزراعى ، أن يتبينوا الاتجاه الجديد الذى تسير نحوه الزراعة ، فى
بريطانيا العظمى ، جنبا إلى جنب مع العلوم الحديثة .

وقد كان تقدم طرق المواصلات فى البر والبحر ، والعناية بالطرق
واصلاحها ، وبناء السفن ، وارتقاء الصناعة ، واتساع أرجاء الامبراطورية ،
وادخال وسائل التبريد الحديثة ، منذ حوالى عام ١٨٦٠ ، نذيرا يدوى معلنا
انتهاء المرحلة الاخيرة للنظام الزراعى القديم .

على أن العناية بالزراعة فى انجلترا ، حتى الحرب العظمى ، لم تكن كبيرة ،
وأصبحت أهميتها فى المرتبة الثانية . ولكن بمجرد أن اندلعت نيران الحرب ،
وتعسرت وسائل النقل ، حتى نشطت الزراعة ، وأخذ تمد البلاد ، بالمنتجات
الغذائية ، وعملت الحكومة على توفير غذاء الشعب ، بما تنتجه الحقول .

ولكن ما أن انتهت الحرب ، وظروفها التي تملئها ، وحل السلام ، حتى
عادت الزراعة أدراجها وانكمش نشاطها ، وانخفضت مساحة الاراضى
الصالحة للزراعة .

وقد وجد أن خشب الزان، الذى تنتجه انجلترا، أحسن من الأنواع
التي كانت تستوردها من الخارج، وهو يستعمل الآن بسبب نقص جلود
الأحذية، فى صناعة النعال.

ومن بين الصعوبات الكثيرة التى تواجهها الحكومة، مشكلة احلال
الأخشاب الصلبة، محل الأخشاب الرخوة، لوجود كميات كبيرة منها،
وخصوصا البلوط. وقد أمكن التغلب على هذه الحال. وصار هذا الخشب
يستعمل الآن فى حالات عديدة.

وتعد مشكلة صيانة الطيور من المشاكل الصعبة، التى تحتاج إلى عناية
كبيرة، ولا يستطيع الانسان أن يخترع أى شىء يقوم بعمل الطيور؛ فهمى
تنقى الزرع من الحشرات الضارة وتأكل الديدان المؤذية.

وقد أدى إقامة الأبنية فى الريف وغيرها إلى اقلال راحة الطيور فى
اجزاء كثيرة من البلاد، كما أدى استعمال الأراضي لتدريب الجنود، وتشديد
المطارات، الى ازالة أعشاش الطيور ومصادر غذائها.

ومن سوء الحظ أن التغير الذى حدث، لم يؤثر إلا على النوع المفيد من
الطيور، بينما لم يحدث أى شىء بالطيور الضارة وقد اضطرت الطيور المفيدة
التي تفيد الفلاح فى الزراعة وتنقى الأرض إلى الهجرة إلى مناطق أخرى
كالحدائق الخاصة، حيث تستطيع أن تجد فيها الغذاء الكافى والمأوى الصالح.
ولما كان للمعارض فوائد جلية الأثر، فقد تقرر إقامة معارض زراعية
«Agricultural Exhibitions» تعرض فيها جميع أنواع الحاصلات الزراعية
وتشجيعا للزراع، تمنح الآن جوائز سنوية لأجود الغلات وأحسن الحيوانات
وقد خصصت جمعية الفنون «Society of Arts» مكافآت مالية لمخترعى
الآلات الزراعية.

الزراعة خلال الحرب القائمة

لقد عمل المختصون خلال هذه الحرب ، على زيادة غلة الأراضى ، وتشجيع الإنتاج بكافة الوسائل الممكنة . فاهتمت الحكومة بالزراعة . وصارت البلاد تعتمد إلى حد كبير على نفسها فى سد حاجياتها . وتنتج الآن ٨٠ ٪ من استهلاكها الغذائى .

فقد أدخلت على الزراعة ، أحدث النظم فى فلاحيتها ، واستعملت المحارث الصناعية وما على شاكلتها من الآلات ، ونتج عن صعوبة المواصلات ، احتفاظ القرى بأهلها ، فانتعشت الحياة الاجتماعية فيها .

وقد بلغ مجموع الأراضى التى استصلحت فى سنة ١٩٤٢ : ستة ملايين فدان ، وهذه الزيادة تربو على ٥٠ ٪ ، عما كانت عليه المساحة قبل الحرب ، ويمكن أن نقول دون مبالغه كبيرة ، أن هذا التوسع الزراعى قد فاق التوسع فى الصناعات الكبيرة .

وقد أنشئت فى بداية هذه الحرب « اللجان الزراعية التنفيذية » *Agricultural Executive Committees* ومهمة هذه اللجان العمل على تحويل مساحات الأراضى الشاسعة المهملة ، إلى أراضى زراعية ، وتزور هذه اللجان المزارع التى تقع فى منطقتها وتناقش الفلاحين ، فى شأن الأرض المزمع حرثها واستصلاحها . ومتى تم الاتفاق على هذا النحو ، صدر قانون بذلك . ويعزى نجاح هذه اللجان فى مهمتها ، الى استعانتها بمزارعين ، من أبناء المناطق المختلفة ، يقومون بالإشراف على هذا المشروع الزراعى الكبير . وبمايسهل مهمة هذه اللجان ، امكان حصولها على الآلات الزراعية الميكانيكية المختلفة ، ويستطيع الفلاحون استعارة ما يحتاجونه منها بالجمان أو مقابل أجر ضئيل .

حياة العامل الزراعية الاجتماعية

بلغ عدد العمال المشتغلين في الزراعة في المدة من سنة ١٩٢١ — ١٩٢٤ : ٨١٦ر٠٠٠ عامل ، ولكنه انخفض إلى ٥٩٣ر٠٠٠ في سنة ١٩٣٨ . ويعزى ذلك النقص ، إلى هبوط الاجور الزراعية ، عن مثيلاتها التي يتقاضاها عمال الصناعة ، وعدم العناية بتعليم العمال وبمساكنهم . فلم يزد أجر العامل الاسبوعي — قبل الحرب القائمة — عن اثنين وثلاثين شلماً . وكانت الاجور تميل إلى الهبوط ، أكثر من ذلك ؛ لولا إنشاء الاجور «Wage Tribunals» في كل مقاطعة ، بعد الحرب العظمى الماضية ، التي أعادت التوازن .

وقد هجر بعض عمال الزراعة الحقول إلى المصانع الجديدة ، التي أنشئت في جنوبي إنجلترا ، كما لجأ عدد منهم إلى الاشتغال في أعمال رصف الطرق وتعميدها .

أما مساكن العمال الزراعيين ، فإنها ليست على جانب كبير من النظافة ، أو مطابقة للقواعد الصحية . وهذا من الاسباب التي تحول دون زيادة عمال الزراعة . ولكن قامت مجالس المقاطعات ، ببناء عدة منازل تتوافر فيها الاشتراطات الصحية . فقد أقيم في المدة من نهاية الحرب الماضية ، حتى الحرب الحالية ؛ حوالي ثمانمائة الف منزل ريفي ؛ إلا أن معظم هذه المنازل ملك لاصحاب الأراضي ، يستأجرها العمال منهم . كما ابتاع بعض الناس الذين يفضلون سكنى الريف عدداً منها .

وقد تعرض عمال الزراعة — في أوقات الازمات — إلى بطالة شديدة أشد وطأة مما أصاب عمال الصناعة . فلهجات الحكومة في سنة ١٩٣٨ ، إلى إدخال طبقة العمال الزراعيين ، ضمن من يشملهم قانون التأمين ضد البطالة .

ولم تلق نقابات عمال الزراعة ، التي قامت في هذا القرن ، فوزا كبيرا ،
لقلة عدد العمال ، وتفرقهم في الريف ، الامر الذي لم يمكنهم من توحيد رابطتهم
وقد أنشئت في السنوات الاخيرة ، في القرى ، نوادي للفلاحين
« Farmer's Clubs » ، يؤمها صغار الزراع والعمال ، للبحث في شؤونهم
الاجتماعية ، وأحوالهم المختلفة ، وللعمل على ما فيه خيرهم .

الاحزاب البريطانية وموقفها إزاء الزراعة :

يرى حزب الأحرار Whigs أمكان اصلاح شأن الزراعة ، بتعديل نظام
ملكية الاراضى ، وتسهيل اقتناء صغار المزارعين والعمال قطع أراضى ، كما
يرى ضرورة العمل على تحسين حالة عمال الزراعة .

وقد خطا الحزب في هذا الميدان خطوات واسعة عند توليه الحكم بعد
سنة ١٩٠٣ . وربما كان هذا الحزب هو صاحب الخطة السليمة الرشيدة
في هذا الشأن .

ويرى حزب المحافظين « Tories » فرض ضرائب جمركية عالية على المحاصيل
الزراعية المستوردة ، بقصد حماية المنتج المحلى ، والاخذ بمبدأ التفضيل
الامبراطورى « Imperial Preference »

أما حزب العمال ، فإنه ينظر الى الزراعة كشئ ثانوى في حياة البلاد
الاقتصادية ، إذ أن اهتمامه في الغالب ، ينصب على الصناعة وشؤون العمال .
ومع ذلك ، فإن لهذا الحزب خطته في هذا الصدد ، وهي تتلخص في تولى
الادارة الحكومية إدارة الاراضى الزراعية كلها ، والاشراف عليها . ولن
يتيسر لها ذلك ، إلا بتعيين عدد كبير من الموظفين ، الذين يوكل اليهم أمر
شراء البذور والاسمدة والآلات الزراعية اللازمة ، وتعهده الارض في أنشاء
البذر والزراعة والحصاد وبيع الغلات .

وهم يدعمون حججهم بأن في وسع الحكومة ، أن تتبين حاجه البلاد إلى المحاصيل الهامة ، وتطبق سياسة اصلاحية شاملة ، وتحقق أوجه التحسين التي ترى صلاحيتها ، وتعمل على رفع مستوى ساكنى الريف والعمال الزراعيين والحياة الاجتماعية المحيطة بهم .

وأهم ما يؤخذ على هذه السياسة ، أن الحكومة قلما تنجح في المشروعات الاقتصادية ، التي يلزم أن يترك أمرها إلى أفراد أو جماعات . فضلا عما قد ينجم عن تطبيق هذا النظام من ثورة اجتماعية خطيرة ، نتيجة استيلاء الحكومة على الأراضي الزراعية الواسعة التي يملكها كبار المزارعين وغيرهم

وزارة الزراعة والمصايد :

وقد أصبح لوزارة الزراعة والمصايد « Ministry of Agriculture & Fisheries » المنشأة في سنة ١٨٨٩ ، سلطة واسعة على شؤون الزراعة بوجه عام ، فهي تعمل على ترقية الابحاث المتعلقة بالزراعة والغابات ، وصيد الاسماك ، كما تقوم بجمع الاحصاءات والبيانات ونشرها ؛ إلى غير ذلك من المهام الرئيسية ؛ كما أنها تشجع الملكيات الصغيرة ؛ وتتدخل في اجور عمال الزراعة .

الباب الثاني

الانقلاب الصناعي

مقدمة :

لم تكن الصناعة قديما ذات أهمية كبيرة ، في حياة إنجلترا الاقتصادية . وقد كان الفلاحون يشتغلون - في اوقات فراغهم - ببعض انواع الصناعات اليدوية البسيطة ، التي يحتاجونها ، ويبيعون ما يزيد على حاجتهم منها ، إلى البلاد المجاورة .

ويرجع نشاط الصناعة في إنجلترا ، إلى القرن السادس عشر ، فاستعاضت البلاد عن تصدير المواد الخام ، بالسلع والبضائع . كما قامت الصناعات الصغيرة في كثير من القرى ، وفاقته في أهميتها الزراعة .

وقد تبع ذلك نمو المدن واتساعها ، وازدياد عدد سكانها ، وبالاخص عند ما نالت حريتها . وقد اعتمدت المدن تدريجيا - في سد ما ينقص اهلها من الطعام - على الموارد الخارجية . كما انها اعتمدت ايضا ، على الاسواق الاجنبية ، في تصريف منتجاتها ، وخاصة الاقمشة المصنوعة .

وكان نمو الصناعة منذ القرن السادس عشر ، وقيام الاسواق ، وازدياد ثروات التجار والصناع ، باعثا على تغيير نظم الحياة في البلاد كلها . فبدأ ذلك الفرصة للتوسع ، وللاراء الوفير . وليكن الأمر عاد بالضرر على اصحاب المهن . فعند ما تكون حال الاسواق رائجة ، تنتعش التجارة ، وتقل البطالة . وكان

حدوث أى تغيير فى هذه الاسواق، نتيجة قيام حرب من الحروب، أو لأسباب أخرى، مؤديا إلى شل حركة التجارة، ونحود الصناعة، وتفشى البطالة .
وفى أوائل القرن الثامن عشر أخذ الاهتمام بالصناعة يزداد، وبدأ العمال يعملون لحساب أصحاب المصانع، مقابل أجر يتقاضونه .

بدء ظهور الاختراعات :

ثم أخذت الاختراعات الحديثة تظهر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، الذى يعتبر بحق بداية عهد الانقلاب الصناعى، الذى مهد السبيل إلى قيام الصناعة، فى نطاق واسع، خلال القرن التاسع عشر فتوسع فى استعمال الآلات، فى نواحي الحياة المختلفة، وإنتاج مختلف الأشياء التى يحتاجها الانسان .

وهكذا كانت المخترعات الصناعية، بمثابة خلق روح جديدة، فى جميع أرجاء العالم المتمدين، وباعثا على احداث تغييرات خطيرة؛ وتطورات هامة، فى المسائل الاقتصادية، وشؤون الناس السياسية والاجتماعية وغيرها.
العوامل التى ساعدت انجلترا على سبق غيرها من الدول :

كانت انجلترا فى مقدمة الأمم التى نشأت فيها الصناعة، ومن أسبق الدول إلى اقامة المصانع الحديثة، والاخذ بالنظم الجديدة . وقد ساعدها على ذلك مايلي :

١ — ظهور طبقة كبيرة من رجال المال، على أثر اتساع نطاق التجارة فى القرن السابع عشر والثامن عشر، وتجمع الثروة بالبلاد . وهؤلاء لم يتوانوا عن استثمار أموالهم فى الصناعة وتعضيدها .

٢ — انحلال النظام الاقطاعى فى انجلترا قبل غيرها من أمم العالم، فظهر على أثر ذلك، جيش كبير من الأيدى العاملة، قام بالاشتغال فى المصانع

المختلفة ، بعد أن تدرب على الصناعة الآلية ، وحقق فيها .
٣ — كان لبعض رجال إنجلترا فضل كبير في المخترعات الصناعية الحديثة ، وبذا تهبأت للبلاد فرصة السبق في هذا الميدان الجديد .
٤ — بقاء إنجلترا في معزل عن الحروب الدامية ، التي كانت تشتعل في القارة الأوروبية ، في فترات متقاربة . وعدم استنزاف مواردها المالية في هذه الحروب .

٥ - توافر المواد الخام بالبلاد .

الصناعة والمهاجرون :

١ - كانت هجرة الغزالين « Flemish Weavers » سكان الفلاندر أو بلجيكا إلى إنجلترا ، خلال القرن الرابع عشر ، بداية عهد جديد ، للصناعات الصوفية التي بلغوا فيها شأوا بعيدا .
٢ - كما أدت هجرة كثير من الغزالين الهولنديين من سنة ١٥٦٥ إلى سنة ١٥٨٠ - إلى إنجلترا ، إلى انعاش صناعة الغزل . فقد كانت هولنده ، تابعة في ذلك الوقت لاسبانيا . وقد كانت السياسة التي درج عليها فيليب ملك الأسبان ، من فرض ضرائب عالية ، على هذا الجزء من العالم ، ومحاولة القضاء على حركة الإصلاح - باعثا الهولنديين على الهجرة . فرحب الانجليز بهؤلاء القوم ، الذين كانوا على جانب كبير من المهارة في غزل أنواع معينة من المنسوجات .

وفي سنة ١٥٧٨ ، بلغ عدد القاطنين منهم في نروش « Norwich » وحدها ، ستة آلاف شخص . فادى ذلك إلى عظم شأن تلك المدينة ، التي خطت خطوات واسعة ، في الميدان الصناعي والتجاري ، كما ازداد الرخاء بها (٣) وبعد وقوع مذبحه سانت بارثولوميو الشهيرة « St. Bartholomew »

في سنة ١٥٧٢ ، هاجر آلاف من الطائفة المعروفة باسم « هيوجينوت » من فرنسا إلى إنجلترا . وكانوا يحدقون عدة حرف مختلفة . نذكر في مقدمتها غزل القطن ، وتدين صناعة المنسوجات القطنية في لانكشاير ، والمنسوجات التيلية في أيرلندا ، في نهضتهما الكبيرة ، إلى هؤلاء القوم ، الذين استوطنوا هذه الجهات ، واشتغلوا بهاتين الصناعتين

صناعة الغزل

في سنة ١٧٦٤ ، وفق جيمس هارجريفز « James Hargreaves » من اختراع جهاز الغزل الذي مكن الغزال من إدارة عدة انوال في وقت واحد فأدى ذلك إلى توفير جزء كبير من الجهد والوقت .
ثم جاء بعده ريتشارد اركريت Richard Arkwright ، الذي ولد عام ١٧٣٢ في مدينة في برستن . واستعمل قوة الماء في إدارة الغزل واخيرا نجح صمويل كرمبتن « Samuel Crompton » ، الذي ولد عام ١٧٥٣ ، بالقرب من مدينة يلتن ، من اعلان اختراعه الذي سماه « The Mule » وهو يجمع بين اختراعي هارجريفز واركريت السابقين . وقد منح كرمبتن مكافأة قدرها خمسة آلاف جنيه ، تشجيعا له على اختراعه ، الذي عمل على ازدهار صناعة الغزل .

ولما ظهر البخار ، استخدم في إدارة جهاز صمويل كرمبتن . وفي سنة ١٨٢٥ ، اصبح جهاز الغزل اوتوماتيكيا ، بفضل جهود ريتشارد روبرتس « Richard Roberts »

ومنذ ذلك الوقت ، اصبحت صناعة الغزل ، ذات أهمية كبيرة في حياة البلاد الاقتصادية . فانشئت لها المصانع الكبيرة ، التي تضم مئات العمال ، وتجري في عملها ، على أحدث النظم المعروفة .

صناعة النسيج :

ظلت صناعة النسيج ، على حالتها القديمة ، فترة طويلة من الزمن ، لم يعثرها تحسن ما . وقد جاء اختراع « اركريت » ، فأخذ بيد هذه الصناعة إلى الامام . وزاد من انتاج النساجين ، وخاصة عند ما استخدمت قوة المياه فالبخار في إدارة جهاز النسيج ، فتم التوازن بين هاتين الصناعتين .

الطباعة والصباغة :

لم يغفل المخترعون عن مراعاة الأدوار النهائية - بعد أن تحسنت وسائل الغزل والنسيج - في طبع وصباغة الاقمشة .

ولما اكتشفت مادة الكلورين او غاز الكلور Chlorine في سنة ١٧٨٠ ، بواسطة احد الكيميائيين الفرنسيين ، استعمل في هذا الغرض . فوفر ذلك وقتا طويلا يقاس بالشهور ، ومجهودا كبيرا .

وفي الوقت نفسه ، ادخلت طريقة جديدة في طبع الاقمشة ، بواسطة استعمال الاسطوانة ، بدلا من الوسيلة العتيقة ، التي كانت متبعة من قبل ، والتي كانت تستنفذ زمنا غير قصير .

وفي سنة ١٨٠١ ، اخترع جاكوارد «Jacquard» الفرنسي نولا ، للغزل الملون ، يشتمل على عدة (٥٠٠ كيك) ذات خيوط غزل ملونة :

كما استعاض عن الصباغة بواسطة الحضر وغيرها باتباع طريقة الصباغة المعدنية الكيميائية .

وهكذا أصبح فن الصباغة ، وانتاج عدة الوان ، صناعة قائمة بذاتها ، يحتاج العامل في اتقانها إلى مران طويل ومهارة عظيمة .

ويلاحظ ان الغرض من استعمال الآلات اولا ، هو مساعدة الغزال والنساج . وسرعان ما استأثرت الآلة بكل العمل ، ولم يعد هناك حاجة إلا للمشرف عليها .

ظهور البخار - استخدام الآلة

مقدمة :

بينما كانت صناعة الغزل تتقدم ، كان بعض المخترعين البارزين يشمرون عن ساعد الجد ، بحثا وراء إيجاد قوة محرك . فن المسلم به أن البخار ، قد بعث الحياة في كثير من الصناعات الآلية ، وسار بها إلى طريق الكمال . ويمكننا أن نقول إن البخار لم يعرف قبل عام ١٦٥٠ . وقبل نهاية القرن السابع عشر ، ظهرت أول آلة ، تعمل بقوة البخار ، اخترعها توماس سافرى « Thomas Savery » . على ان اختراع سافرى ، لم يكن متقنا . فقد كان يخشى انفجار القاطرة ، دون حدوث أية علامة .

ثم أدخل نيوكومن « Newcomen » عدة تحسينات مختلفة . واستخدمت أولى آلاته البخارية (الطلمبة) في نزح المياه من حقول الفحم المجاورة لمدينة ولفرهمبتش في سنة ١٧١١ . ويمتاز اختراعه عن سالفه ، بزيادة اتقانه ، وبأنه أقل خطراً . إلا أنه كان معرضا لخطر الانكسار ، فضلا عن استهلاكه كمية كبيرة من الفحم ، كما كان يستدعى بقاء خبراء فنيين لاصلاح العطب الذى يلحق به .

ثم توالى التحسينات ، وكان معظمها ، منصبا على العمل على زيادة سرعة الآلة . حتى إذا كانت سنة ١٧١٨ ، أصبح من المعتاد تماما ، استخدام قوة

البخار في نزع المياه من حقول الفحم .

ولم يمض سوى نصف قرن ، قبل ان تظهر الآلة البخارية بقسط وافر من التحسينات ، التي ادت إلى تقليل ما تستهلكه من الفحم . ويرجع الفضل في ذلك ، إلى المهندس الموهوب ، والمخترع العظيم جيمس وات « James Watt »

جيمس وات :

ولد وات من أب يشتغل بالتجارة ، وكان الممرض يلزم وات دائما ، ويعكر عليه صفو الحياة ، ومواصلة تلقي العلم . وكان وات مقرما بالعلوم الميكانيكية والهندسية ، فبعد ما قضى سنة كاملة يشتغل صانعا في احد المصانع الكبيرة في مدينة لندن ، اضطره صحته إلى العودة إلى جلاسجيو . ولما استقر به المقام ؛ واراد ان يفتح مصنعا بها ؛ منعه اتحاد الحدادين بجلاسجيو من ذلك ، بحجة أنه لم يحصل على مران كاف في هذه المهنة .

إلا أن نبوغه المبكر وعبقريته الفذة ، قد هيئتا امامه السبيل إلى جامعة جلاسجيو ، التي رحبت به ، واصبح تحت رعاية اولى الامر بها .

وقد كانت صناعة الآلات ؛ في ذلك الوقت ، فنا دقيقا ، يتطلب مهارة زائدة ، ودراية بعلم الرياضيات ، التي كانت من العلوم المحببة إلى نفس وات . والواقع نال جيمس وات شهرة فائقة ، في حل المسائل الرياضية الصعبة ، وقد دفعه حماسه ، إلى تعلم اللغتين الالمانية والايطالية كي يستطيع أن يقرأ كتب الرياضة الموضوعة بهاتين اللغتين :

وكانت جامعة جلاسجيو تملك نموذجا صغيرا للآلة التي ابتكرها نيوكومن ، وقد اصاب العطب بعض اجزائها : فدعى وات في سنة ١٧٦٣ إلى اصلاحها . فلم يكتف وات باصلاحها ، واعادتها إلى سابق حالها فحسب ، بل اراد أن

يقف على سر اضطرابها، وكثرة ما يطرأ عليها من عطب.
رأى وات انه يمكن تقليل استهلاك الفحم، باستعمال مكثف خاص
للبخار، وبذا لا يلزم الأمر، ضرورة تبريد الاسطوانة، بغرض تكثيف
البخار. ولا شك ان فكرته هذه، قد وضعت الحجر الاساسى للمثل القائل
إن البخار قوة محرك رخيصة.

وقد واجه وات صعوبة نقص المال، والحصول على أجزاء دقيقة من
الآلات؛ إذ كان فن هندسة الآلات فى ذلك الوقت، فى المهد. ولكنه نال
معاونة الدكتور روبيك «Dr. Roebuck» المالية منشى مصانع كارون «Carron»
الشهيرة، إلا ان الآلة التى اخترعها روبيك، وقضى فى العمل بها، سنوات
كاملة - لم يكمل لها النجاح التام. وسرعان ما وقع روبيك فى ازمات مالية.
فتطلعت انظار وات إلى العمل فى مصانع سوهو الهندسية «Soho»
«Engineering works» فى برمنجهام. وفى سنة ١٧٧٥؛ اشترك مع «ماتيو»
من كبار الرجال المالىين، وهيات له مصانع سوهو، صنع الآلات الدقيقة
التي يرغبها.

وفى سنة ١٧٧٦، اخترع وات، أول آلة بخارية خالية من كثير من
العيوب السابقة، وقد وفرت هذه الآلة استهلاك الوقود، إلى ربع الكمية فقط،
وكاذا الآلة الجديدة اكثر احكاما من آلة نيوكومن. وقد لاقى اختراع
وات، نجاحا هائلا، وازدادت الطلبات على مصانع سوهو.

على انه يلاحظ ان صناعة الآلات البخارية، لم تصل إلى درجة الكمال،
إلا بعد ان اخترع ولسكنسن «Wilkinson» المخرطة التى تستعمل لخرط المعادن
والثقب الاسطوانات. ثم انضم ولسكنسن إلى زميله وات ونيوكومن، وكان
على جانب عظيم من المهارة فى هذا النوع من الصناعة. فخطا ثلاثتهم بذلك،
خطوات واسعة إلى الامام.

وقد كان البخار يستخدم حتى منتصف القرن الثامن عشر في تحريك ذراع المضخات.

وفي سنة ١٧٨٢ ، وفق جيمس وات الى استعمال البخار في ادارة العجلات وقد أدى هذا الاكتشاف العظيم خدمة كبيرة ، وخلق مجالا واسعا في عالم البخار والمخترعات . وبذلك استعويض بالبخار عن قوة الماء ومجهود الانسان والحيوان في تحريك الآلات .

وقد عم استعمال البخار الان جميع نواحي الحياة : في إدارة آلات الغزل ، وفي أفران صهر الحديد ، واستخراج الفحم من المناجم .

وبجمل القول ، كان البخار والآلة ؛ أساس المصنع الحديث .

وقد منح وات عدة جوائز وامتيازات ، جزاء ما أسداه من خدمات وأصبحت مصانع سوهو — بفضل ما نالته من شهرة انتساب وات اليها — معهدا يتخرج فيه المهندسون الفنيون ، الذين اختصوا في صناعات الحديد . ومن بين خريجي هذه المصانع ، الذين ساهموا في إنشاء القاطرة البخارية ، ولیم مردوك « William Murdock » ، مخترع غاز الفحم .

ثم توالى التحسينات — بمرور الزمن — وما أدخل من اختراعات حتى أصبحت القاطرة بالسرعة التي نشهدها اليوم .

المواد الخام والصناعة

توافر المواد الخام بالبلاد :

يوجد في إنجلترا ، عدة مناجم عظيمة . ولا نقصد بقولنا هذا مناجم الذهب والفضة ، ولكن مناجم الفحم والحديد التي هي عامل هام في ازدهار الصناعات ، وقوة حيوية ضرورية لقيام المصانع الضخمة .
ويلاحظ أن حقول الفحم والحديد وحجر الجير توجد قريبة من بعضها ومناطق الفحم الرئيسية هي :

- ١ - جنوب لانكشاير
- ٢ - في إقليم نورثمبرلاند ودرهام
- ٣ - في يوركشير
- ٤ - في ننتينجهام ودربي
- ٥ - في مقاطعة ستافورد
- ٦ - مناجم الفحم الشهيرة في جنوب ويلز .

وبمتاز الفحم الذي يوجد في جنوب ويلز بصلابته ، ويطلق عليه اسم فحم البخار « Steam Coal » لاستعماله في السفن البخارية الكبرى وفي بعض الأغراض الأخرى .

وقد زاد الاهتمام باستخراج الفحم زيادة كبيرة ، على أثر تقدم صناعة الحديد ، وخاصة عند ما تعددت النواحي التي يستعمل فيها الفحم ، وعند انشاء السكك الحديدية المختلفة .

فما كتشفت طرق حديثة ، زادت من كمية الفحم المستخرجة ، وقدّر أن مقدار ما استخرج من الفحم في نهاية القرن التاسع عشر ، يزيد على عشرين ضعفا على ما استخرج منه في أوائل القرن نفسه .

صناعتا الحديد والتعدين :

تقوم هذه الصناعة ، حيث حقول الفحم الواسعة ، ويسمى إقليم وسط إنجلترا « Black Country » ، لكثرة المصانع الكبيرة القائمة هناك . بدأ الاهتمام بالتعدين في إنجلترا منذ القرن السادس عشر ، إذ ترجع شهرة كثير من البلاد ، إلى هذه الصناعة . وقد أدت الاختراعات الحديثة في الأسلحة الحربية والمقذوفات النارية ، وما أدخل من تحسينات كبيرة على غيرها من أنواع الأسلحة الأخرى ؛ إلى قيام صناعات حربية هامة ، تعتمد على الحديد . وهكذا نالت صناعة الحديد والتعدين مركزا هاما وانشئت شركة التعدين الملكية « Mines Royal Co. » ، التي احتكرت ، مناطق التعدين في الشمال ؛ كما قامت شركة مصانع التعدين والبطاريات « Mineral & Battery works Co » التي اعطيت امتيازًا مماثلا في الجنوب .

صناعة بناء السفن :

استدعت الرحلات الكبرى ، التي اعقبت عصر الاستكشافات ؛ انشاء بواخر كبيرة قوية ، بينما أدى ازدياد حركة التجارة الخارجية ، إلى اشغال عدد عظيم من البواخر في نقل التجارة .

فقامت صناعة بناء السفن في كثير من الموانئ الجنوبية مثل راي « Rye » ، وهاستنجس « Hastings » و بورتسموث « Portsmouth » و بليموث « Plymouth »

وقد شجعت الحكومة هذه الصناعة ، بمنحها مساعدات مالية ، لأصحاب السفن التي تزيد حولتها على حد معين . ولزم الأمر حماية هذه الصناعة المزدهرة ، إذ كانت السفن التجارية ، تكون الجزء الأكبر من الاسطول البحري . فتقرر أن تزود الموانئ السفن بما تحتاجه ، وأن تجهزها بما يلزمها في وقت الحاجة .

وقد استخدمت مساحات واسعة من الغابات ، المنتشرة في أنحاء البلاد ، مراكز هامة للصناعة . إلا أن استمرار نموها ، أدى إلى نفاد الغابات . ولما كان ذلك يضر صناعة بناء السفن ، وبصناعات أخرى ، تعتمد على أخشاب هذه الغابات ، فقد اتجهت النية إلى حفظ هذه الثروة ، وصدر قانون يحرم بناء المصانع في دائرة قطرها ستة أميال من الساحل .

الفحم :

كانت قلة الأخشاب قديما - داعية إلى اشتداد الطلب ، في المدن الكبرى ، على الفحم ، للأغراض المنزلية وغيرها . وقد استخرجت كميات الفحم القريبة من سطح الأرض ، في الدصور السابقة . وقامت في لندن وغيرها من المدن ، وخاصة المنطقة المحيطة بنيوكاسل التي ينقل منها الفحم بالبحر عبر نهر التين إلى لندن صناعة تعدين الفحم . وأصبحت لندن مركزا عظيما لهذه الصناعة ، تمدن البلدان الصناعية بما تحتاج من الوقود .

المهن :

وبجانب هذه الصناعات ، التي كانت منتشرة في جميع أنحاء البلاد . كان هناك أنواع من الحرف اليدوية ، يمثل كل منها طائفتها الخاصة بها ، إلا في

الحالات التي لا يتوافر فيها عدد كبير من ارباب الحرف، لا يمكنهم أن يكونوا طائفة خاصة بهم.

وقد ظل نظام الطوائف قويا، حتى وقوع الانقلاب الصناعي، الذي ادخل استعمال الآلات، في انتاج المصنوعات. فقد كان لكل بلد خبازوها، وحدادوها، وبنائوها، وتجارها وصانعوا أحذيتهم.

الباب الثالث

وسائل النقل المختلفة وارتقاؤها

تمهيد :

ظلت انجلترا عدة قرون ، لاتعنى بالنقل الداخلى . فقد كانت الاسفار قليلة ؛ وكان التجار ينقلون بضائعهم على ظهور الدواب ، وبواسطة الانهار . وفى القرن الثامن عشر ، لم تعد هذه الوسائل ملائمة ، وعاق تأخر وسائل النقل ، التقدم الصناعى والتجارى .

وفى أوائل القرن التاسع عشر ، شغلت الترع والقنوات فى المناطق الصناعية بحركة النقل ؛ كما اشتد الضغط على الطرق الزراعية . وأنشئت قناتا الترنت والمرزى «Trent & Mersey» ، وقناة برمنجهام .

وقد ساعد نمو التجارة الداخلية ، واتساع المدن واحتياجها لأدوات البناء ، والمواد الغذائية ، وانتشار الصناعات ، وما تستلزمه من المواد الأولية وما تنتجه من المواد المصنوعة ؛ واكتشاف كثير من المناجم فى الشمال والغرب وقيام المصانع الحديثة - ساعدت كل هذه العوامل مجتمعة على تقدم وسائل النقل . وقد كان اصلاح الطرق وتعبيدها ، وانشاء القنوات ، من أسباب تركيز الصناعات ، ولكن التقدم الصناعى المطرد تطلب وسائل أخرى للنقل وخلق الحاجة لقوة أعظم .

الانهار :

إن أهمية الانهار في النقل — إذا أغفلنا النظر عن الوسائل الأخرى . كبيرة فإن عدم صلاحية الطارق الزراعية للاعمال الثقيلة كان يستلزم الالتجاء الى السفن الشراعية ، وترجع أهمية كثير من بلاد انجلترا الداخلية وخاصة المدن الساحلية الى وقوعها على أحد الانهار الصالحة للملاحة أو بالقرب منها . وقد كانت مدينتا جلوسستر وبرستول «Gloucester & Bristol» مركزين هامين للبيع والشراء لوقوع الأولى على نهر آفون «Avon» والثانية على نهر سفرن «Severn» كما تدين مدينة لندن الى نهر التيمس «Thames» في شهرتها التجارية .

وأنشئت أساطيل من السفن يتسع بعضها لحمولة تبلغ ٥٠ طناً لنقل البضائع فحصلت مدينة هرفورد «Hereford» على الفحم والحديد الخام بواسطة نهر واي «Wye» وتستخدم مدينة شفيلد «Sheffield» نهر دن «Don» في خليج الهمبر «Humber» في تصدير ما تنتجه من الاسلحة القاطعة

وقد كان اشتداد الحركة التجارية على الانهار في خلال القرن السادس عشر دافعا الى العناية بها بتعميقها وتعريضها . ورؤى تنشيطا للتجارة ربط الانهار الهامة بعضها ببعض بواسطة قنوات .

القنوات :

لم تكن انجلترا حديثة العهد بالقنوات ، فقد انشأ المهندس فرمويدر Vermuyder مصارف ، لتصريف ماء المستنقعات ، بينما اقيمت في القرن السادس عشر ، قناة بجوار مدينة اكستر Exeter .

وفي سنة ١٧٦٠ ، انشئت قناة بردج ووتر «Bridgewater» الشهيرة ، التي

ربطت مناجم الفحم الحجري في وورسلي Worsley بمدينة مانشستر، ومن ثم أصبحت مدينة مانشستر Manchester مركزا هاما لصناعة النسيج. ولو أن رداءة الطرق الزراعية في الشتاء، كان يعوق الحركة التجارية مع هذه المدينة العظيمة. ومن ثم اتجهت الأنظار إلى إنشاء قناة تصل إلى مانشستر عبر وادي نهر إرول «Irwell» التي أقامها المهندس النابغ جيميس برندلي «James Brindley» في سنة ١٧٦١. وفي سنة ١٧٧٢، افتتحت القناة العظيمة التي تصل بين مدينتي لقربول ومانشستر، وقد حصل ثغر لقربول على فائدة كبرى، بإنشاء هذه القناة، التي رخصت اجور النقل. وهكذا تحولت لقربول بسرعة إلى ميناء هام للفحم والمنسوجات القطنية.

وقد قامت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حركة كبيرة لإنشاء كثير من القنوات في البلاد، بعد ما ظهرت أهميتها في تسهيل الحركة التجارية، وطرق الانتقال.

في سنة ١٧٧٧، أنشئت القناة الرئيسية الكبرى «The Grand Trunk Canal» التي وصلت بين أنهار المرزى والترنت وسفرن، وسهلت الاتصال النهرى بين مدن لقربول وهل وبرستول. وقد هيأت هذه القناة، طريقا سهلا آمينا لنقل المصنوعات الفخارية وغيرها.

ولسكى ندرك أهمية القناة سالفة الذكر، نذكر أن اجرة نقل الطن الواحد على الطريق الزراعى، كانت خمسة جنيهات انجليزية، فربطت إلى خمسة وعشرين شلنا بالطريق المائى.

وقد ربطت العاصمة البريطانية بهذه القناة، بإنشاء قناة «The Grand Junction» وهكذا اتصلت الموانئ الاربع الكبرى ببعضها ببعض. وفي المدة من سنة ١٧٩١ - ١٧٩٤ تقرر إنشاء مالا يقل عن ثمانين

قناة ، ومع أن بعضها لم يتم انشاؤه بسبب العجز المالى ، إلا أن الفوائد التى عادت من إنشاء هذه القنوات ، ذات آثار عظيمة . ولم يأت عام من ١٨٣٤ ؛ حتى كان مجموع أطوال الأنهار والقنوات الصالحة للملاحة ، فى انجلترا وويلز ، حوالى أربعة آلاف ميل

ومن أعظم القنوات التى أنشئت فى هذا العهد ، القناة التى تصل مدينة ليدز Leeds بمدينة لفربول ، والتى كلفت مليوناً ومائتى ألف جنيه ؛ واستمر العمل جاريهاً واحداً وأربعين عاماً

ويرجع الفضل فى إقامة هذه القنوات الى جهود مشاهير المهندسين أمثال تelford وسيمتون Smeaton ورنى Rennie وجيمس برندلى James Brindley

الفوائد التى عادت على التجارة من إنشاء القنوات

ممكننا أن نعزى جزءاً كبيراً من التقدم الاقتصادى فى الفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر ، وبداية القرن التاسع عشر ، إلى إنشاء القنوات والعناية بالأنهار ، التى لولاها لحرمت كثير من البلدان الداخلية ، التى لاتصل اليها الأنهار من تبادل تجارتها واتصالها بغيرها من البلاد الأخرى .

ولم تقتصر المزايا التى قدمتها القنوات ، على رخص أجور النقل فحسب بل أنها هيأت طريقاً سهلاً للبضائع الثقيلة ، عندما تنقل من مكان إلى آخر ، وقللت المتاعب التى تلازم النقل . ولم يكن يرجى بغيرها ، التقدم الذى طرأ على صناعتى الفحم والحديد . كما كان يعوق اتساع المدن ، وسائل النقل غير المنظم . ولكن قيام الصناعة على نطاق واسع ، مهد بدوره الى عمران المدن ، ولو أن مدى اتساعها ، ظل محدوداً بالقوة النقلية الممكنة للأنهار

وتدين كثير من البلاد الداخلية ، بتقدمها ، وازدياد عدد سكانها الى أنشئ بها من قنوات . فشلا زاد سكان مقاطعة ستافورد Stafford الشهيرة بصناعة الخزف - إلى ثلاثة أمثاله ، في مدة غير طويلة
ومن بين الطبقات التي أفادها أنشأ القنوات ، طبقة الفلاحين ، فقد هيات القنوات لهم ، طريقا إلى أسواق جديدة لتصرف حاصلاتهم ، ووسيلة رخيصة للحصول على السماد اللازم لتسميد أراضيهم
إلا أن البطء الذي يصف به النقل في الانهار ، وعبر القنوات فضلا عن نفقات تطهيرها ، وتوسيعها التي تصل غالبا الى حد كبير لجعلها دائمة صالحة للملاحة ؛ قد قلل من أهمية القنوات كوسيلة من وسائل النقل . كما أنه يلزم الامر - في بعض الاحايين - ازالة المباني التي قد تنشأ على جانبيها

الطرق الزراعية

مقدمة:

كانت الطرق المعبدة في إنجلترا ، حتى القرن السادس عشر ، من بقايا النظام الروماني ، وهي توجد في داخلية البلاد
وقد اتجه الاهتمام في العصور الوسطى الى المحافظة على الطرق واصلاحها إلا أن العناية بها أهملت . ويمكننا أن نقول ، أن الطرق الزراعية ، ظلت سيئة على وجه العموم ، حتى أوائل القرن التاسع عشر ، بالرغم مما تم بها من اصلاح وكان المتبع قديما اسناد مهمة اصلاح الطرق الى الكهناتس . وكثيراً ما كانت تشمل الوصايا رصودا ، يوصى بها المحسنون ، لتعميد الطرق وتحسينها وكان الغاء الاديرة ذن نتائج سيئة في هذا الشأن .

وفي سنة ١٥٥٥ ، صدر قانون الطرق العامة (Highways Act) الذي يلزم الابروشيات ، تعيين موظفين ، للإشراف على اصلاح الطرق ، وجعلها صالحة لسير العربات . على أن النتائج المرجوة لم تتحقق ، فقد كان نظام السخرة للمشرفين والعمال نظاما فاسدا .

وفي سنة ١٥٦٤ مدت قضبان تسير عليها عربات ، تستعمل للنقل بين لندن والمدن الكبرى . وفي منتصف القرن السابع عشر استخدمت عربات الركوب الثقيلة « Stage Coaches » واصبحت وسيلة من وسائل الانتقال تعمل بانتظام .

وفي خلال القرن الثامن عشر ، حصلت بعض الشركات ، على امتيازات لاصلاح الطرق وتمهيدها . ومنح أول تصريح في سنة ١٦٦٣ عن جزء من الطريق الشمالى العظيم Great North Road

وبلغ عدد التصاريحات التى منحت للشركات المختلفة فى المدة من عام ١٧٦٠ الى عام ١٨٢٠ ، أكثر من ألف تصريح ، تم اصلاح جميع الطرق التى صدرت بشأنها .

ويرجع الفضل فى اتمام الاصلاحات التى عملت فى الطرق ، الى الجهود التى قامت بها شركات ترنيك الشهيرة Turnpike Companies وقد استخدمت هذه الشركات ، مهندسين مهرة . وأنجرت عملها دلى أحدث فنون بناء الطرق وهيكذا تهيأت ، وسائل سريعة ، لنقل البضائع . وأخذ التجار يفضلون النقل بالطرق الزراعية ، عن النقل النهري ، لسرعته . إلا أن معالم الطرق كانت مجهولة ، وكثيرا ما يضل المسافرون طريقهم ، كما يتعطل سير العربات فى شهور الشتاء ، للوحوال التى تترام بها ، وتشق الاحصنة طريقها بها بصعوبة كبيرة .

وفي سنة ١٧٦٠ بذلت محاولات عظيمة لاصلاح الطرق ، بهمة المهندسين
النابعين جن متكالف Jhon Metcalf ، وتوماس تلفورد Thomas Telford
جون لودن مكدام Jhon Loudon Macadam
وفرض قانون سنة ١٨٣٥ ضرائب على الابروشيات ، لاصلاح الطرق
التي تقع في دائرة كل منها ، وقد أثار هذا القانون ، شكاوى عدة ، وخاصة من
الابروشيات ، ذات المدن كثيرة الحركة - لثقل عبء الضريبة ، واختلاف
نسبتها بطريقة غير عادلة ، فخفف عبء الضريبة نسبياً عن بعض الابروشيات
البعيدة عن الطرق الرئيسية ، بينما فرض على غيرها اصلاح مئاث الاميال
وفي سنة ١٨٨٨ ؛ أنشئت مجالس الاقاليم ، وأسندت اليها مهمة اصلاح
الطرق . وزاد الضغط على الطرق العامة عندما اخترعت السيارات

السكك الحديدية

بدأت السكك الحديدية عهدها في إنجلترا ، بإنشاء أول خط حديدى بين مدينتى ستوكدن «Stockton» ودارلنتون «Dorlington» الذى تم انشاؤه فى عام ١٨٢٥

وقد كان هذا الخط الحديدى ، بداية عهد النقل الميكانيكى بالبلاد ، وفى خلال العشر سنوات التالية . قدمت اقتراحات الى البرلمان بطلب اقامة بعض الخطوط الحديدية .

وفى سنة ١٨٣٠ ، بلغ مجموع ما أنشئ من الخطوط الحديدية فى بريطانيا العظمى ١٩٠٠ ميل ، زادت الى خمسة آلاف ميل فى سنة ١٨٤٨ ، والى ٢٣٧١٨ ميلا فى سنة ١٩١٣ .

وقد كانت أغلب الخطوط الحديدية التى أنشئت ، لمسافات محدودة ، ولأغراض محلية ، بينما أقيمت حوالى ستة خطوط حديدية ضخمة وللعالم ستيفنسن «Stephenson» وزملاؤه ، الفضل الاكبر فى ابراز المشروع الى حيز الوجود وتعميده .

وقد ظهرت فائدة انتشار السكك الحديدية بالبلاد عند منتصف القرن الماضى ، كما تبيأت الأسباب الى إقامة خطوط حديدية رئيسية . وهذا اثار موضوع توحيد الشركات القائمة بشئون السكك الحديدية . وتطلب الامر انشاء خط حديدى معين واشتد الجدل حول هذه النقطة وهو الجدل المعروف باسم «Battle of Gauges» بين «Brunel Stephenson» ولأسباب فنية مختلفة ، اتخذ الخط الحديدى الاول ، خطا نموذجيا ؛ وهو الشائع فى الوقت الحاضر

السفن البخارية

مقدمه :

لم تتغير حالة الملاحة كثيرا خلال القرن الثامن عشر عنه في خلال القرن السادس عشر فكانت الحمولة ثلاثة آلاف طن في المتوسط للسفن الشراعية ولو انه كانت تستعمل سفن أكبر حمولة للتجارة مع بلاد الهند وأمريكا بدء استعمال البخار:

وفي نهاية القرن الثامن عشر استُخدم البخار لأول مرة في تسيير السفن كما استخدم الصلب في بناء السفن. وبذا تقدمت الملاحة البحرية تقدما كبيرا وكان ذلك بشيرا بالتطور الخطير الذي نشاهده اليوم في عالم الملاحة. ومن بين السفن التجارية الاولى، التي أنشئت في سنة ١٨٠٢: السفينة المعروفة باسم شارلوت دنداس «Charlotte Dundas»

محاولة عبور الاطلنطي

وفي سنة ١٨١٩، تمكنت الباخرة سافانا «Savannah»، من عبور المحيط الاطلنطي في تسع وعشرين يوما ونصف يوم. لم تستعمل قوة البخار خلال هذه الرحلة الطويلة غير فترة قصيرة، وكان اعتماد الملاحة الرئيسية على الشراع.

وفي سنة ١٨٢١، استعملت السفن التجارية ذات المحذاف، لنقل البريد في البحر الارلندي والقناة الانجليزية.

وحدثت بعد ذلك سلسلة من التحسينات على السفن وفي سنة ١٨٣٨ ،
أمكن أربع سفن تجارية من عبور الاطلنطي وكان أقل وقت استغرقته
أسرع سفينة هو خمسة عشر يوما .

وفي العام التالي أنشئ خط الملاحة كيرنارد «Cunard» ، بأربع سفن
بخارية هن ذات المجذاف ، حمولة كل سفينة منها أكثر من ألف طن ؛ ويعتبر
هذا الخط ، أول خط ملاحه منتظم مع الدنيا الجديدة .

ولم تعد السفن البخارية المصنوعة من الخشب ، تحمل ثقل الماكينات ،
فبدأت التجارب بصنعها من الحديد . ووفق وليكنسن «Wilkinson» الى
انشاء سفينة للنقل مصنوعة من الحديد

وفي سنة ١٨٤٣ أنشأ برنل «Brunel» ، السفينة البخارية الاولى المصنوعة
من الحديد المسماة « بريطانيا العظمى » Great Britain . وقد كان انشاء
هذه السفينة ، خطوة هامة في تاريخ الملاحة . وقد عملت هذه السفينة في البحار
أكثر من ستين سنة .

وشغل برنل بعد ذلك ، في انشاء سفينة بخارية أضخم مما توصل الى
بنائها ، حتى إذا كانت سنة ١٨٥٨ ، أنشأ السفينة الشرقية الكبرى Great
Eastern وحمولتها تسعة عشر ألف طن ، واستخدمت في نقل التجارة في المحيط
الاطلنطي

ونستطيع ان نقول أن السفينة البخارية المصنوعة من الحديد ، لم تكن على
درجة كبيرة من الدقة من ناحية آلاتها . فضلا عن أن السفن كانت تشحن بكميات
كبيرة من الفحم والماء ، فيشغل ذلك حيزا كبيرا من المساحة المخصصة للشحن
وقد أدى اختراع الآلة المركبة - بفضل جهود بعض المهندسين النابغين -

الى توفير مقادير كبيرة من الفحم . كما أن استعمال جهاز تقشير الماء ، قد وفر
حيناً عظيماً . ثم استبدل المجذاف بالمسار اللولبي فالمزدوج ، كما استبدل
الحديد بالصلب . فساعد كل ذلك على زيادة سرعة البواخر ، وأنعش حركة
بناء السفن الضخمة . وكان لكل هذه التحسينات أثرها في تخصيص أكبر
حين ممكن للشحن ، وتخفيض رسومه .

ومن ذاك الوقت ، أصبحت السفن البخارية منافساً خطيراً للسفن الشراعية
ولست للأخيرة ميزة على الأولى سوى رخصتها

وفي سنة ١٨٧٠ ، أنشئ خط ملاحه النجم الأبيض White Star line
وقامت على أثر ذلك شركات ملاحية أخرى . وانقسمت السفن البخارية الى
قسمين رئيسين : تلك التي تنقل الركاب ، والأخرى التي تنقل البضائع .
ونظمت مواعيد محددة لأبحار السفن . وهكذا أصبح في الامكان - لأول
مرة - أن يعتمد رجال الاعمال والناس على السفن لمواعيدها المنتظمة ،
كقطار السكك الحديدية تماماً .

وتمكنت انجلترا بفضل جهود مهندسيها البحريين والمخترعين ، أن
تحتكر هذا النوع من النقل ، فذشطت حركة الملاحة لدرجة كبيرة ، واشتغلت
السفن البخارية الانجليزية بنقل التجارات لاكثر من نصف أمم العالم

نتائج ظهور السفن البخارية

يمكن القول أن السفن البخارية ، قد أدت خدمة كبيرة للنقل البحري ، لا
تقل شيئاً عما قدمته السكك الحديدية للنقل البري ، فقربت مسافات المحيطات
الشاسعة ، وزاد ارتباط أجزاء العالم المختلفة بعضها ببعض ، ووصلت اليابس

بالماء وأصبح من الميسور نقل البضائع الثقيلة من أى طرف من أنحاء المعمورة إلى مكان آخر ، بسرعة تدعو للدهشة ، وأجور رخيصة ، فزالت الخرافة القديمة القائلة بأن البحر عائق كبير لتقدم الانسان ، كما ساعدت القطر على ربط الاقطار فى وحدات اقتصادية ، كذلك عاونت السفن معاونة كبيرة فى الميدان الاقتصادى ، إذ جعلت العالم وحدة متصلة ببعضها

فقد كان نقل كميات القمح من نورفلك Norfolk إلى لندن ، يكلف نفقات باهظة ، فضلا عن الصعوبات الكثيرة ، فما بالك اليوم ، فيما ينقل من آلاف أطنان القمح من أواسط أمريكا الى انجلترا وغيرها من البلدان بنفقات طفيفة ، ووقت قصير

البريد

يرجع أول عهد العالم بالبريد المنظم الى أواخر القرن السابع عشر وفى انجلترا كانت مدينة لندن ، المدينة الوحيدة التى تقوم فيها مصلحة بريد منظمة منذ عام ١٦٨٣

وفى منتصف القرن الثامن عشر ، نشأ بريد منظم بين المدن الكبرى فى انجلترا ثلاث مرات فى الاسبوع

ولما ظهرت اهمية البريد فى شئون الناس التجارية والاقتصادية ، زادت العناية به وبنظمه ، فأنشئت مكاتب للبريد فى معظم أنحاء البلاد

ولما اخترعت القطار والسيارات ، وقامت السفن البخارية ثم الطائرات ،
هيات طريقا سهلا رخصيا لنقل البريد ، وعملت على توفير الوقت

البرق

في سنة ١٨٣٧ ، تمكن العالمان كوك (Cooke) وهويتستون (Wheatstone)
من اختراع جهاز لارسال البرقيات بواسطة الكهزباء
وفي سنة ١٨٤٤ ، أدخلت شركة (G . W . R .) ، هذا الاختراع
في جزء من خط بادنجتن - سلوخ (Paddington - Slough) بانجلترا
وفي سنة ١٨٤٦ قامت شركة التلغرافات البرقية (Electric & Telegraph Co)
وشاع استعمال التلغراف البرقي ، وقدم خدمة كبيرة إلى طائفة رجال الأعمال
والعالم أجمع .

وفي سنة ١٨٥١ ، أنشئ أول خط للمواصلات البرقية بين دوفر وكاله .
فتم أول اتصال برقي مباشر بين انجلترا وأرض القارة الأوروبية . وتسبب
ذلك محاولات كثيرة ، لإنشاء البرق تحت مياه المحيط الأطلنطي ، كلت
بالنجاح في سنة ١٨٦٦

ثم أدخلت كثير من أمم العالم المتعدنة البرق . وهكذا ربط البرق
أجزاء المعمورة ، برباط وثيق - وأصبحت تنقل الآن البرقيات ، عبر
المساحات الشاسعة من المياه والأراضى ، في ثوان معدودات

المسرة

تمكن جراهام بل (Graham Bell) الاسكتلندي ، الذي كان يقيم في

أمريكا في نقل الصوت بنفس الطريقة ، وظن أول تليفون في سنة ١٨٧٥
وفي سنة ١٨٧٩ ، أنشئت أول شركة للتليفونات . ولكن عدم دقة
الآلات المستعملة ، اضطرها إلى أن تقصر نشاطها في دائرة محدودة
وقد دعا استمرار التحسينات التي أدخلت ، إلى تعميم استعمال المسرة
في جميع أنحاء البلاد وخصوصا عند ما ظهرت فوائدها الجلييلة . ولكنها لم
تنتشر انتشارها في أمريكا ، حيث يبلغ عدد أجهزة التليفون خمسة أضعاف
عدد السكان

أما نشأة التليفون والتلغراف اللاسلكي ، فترجع إلى عهد قريب وتقوم
شركة ماركوني الشهيرة التي أنشئت في سنة ١٨٩٦ ، بدور هام في هذا الصدد
ولا تحتاج الفوائد التي عادت على العالم والسفن ، من التلغراف اللاسلكي
إلى إيضاح أو تبيان . ويعم الاتصال اللاسلكي الآن جميع أجزاء العالم بحالة
تدعو إلى العجب . وتستطيع الطائرات الآن فوق القارات والمياه . والسفن
في البحار ، أن تغير مجرى اتجاهها بإشارة برقية تصل إليها من محطة لاسلكية

وزارة النقل

تختص وزارة النقل (Ministry of Trasport) التي أنشئت في سنة
١٩١٩ بتحسين وترقية وسائل النقل المختلفة ، كالسكك الحديدية الكبيرة
والضيقة ، والقنوات وطرق الملاحة الداخلية ، والطرق الزراعية والكبارى
والنقل التجاري والموانئ والاحواض والأرصقة والسيارات على اختلاف
أنواعها وقطر الترام .

ووزير النقل عرضة للمقاضاة طلبا للتعويض عن ضرر يئشأ من تعاقب

أو غير تعاقد . فهو يعامل هنا كأنه صاحب عمل عادى يستخدم عمالا يعد
مستولا عن أعمالهم كالى صاحب عمل آخر ، وينطبق عليه القانون العادى .
وهذا يناقض فكرة القانون الإدارى السائد فى أوروبا التى تجعل المصلحة
الحكومية مسئولة أمام المواطن عن طريق محاكم خاصة وبقواعد خاصة

القانون الإدارى

الباب الرابع

النظام التجاري القديم

بدأ النظام التجاري القديم في عهد الملك ريتشارد الثاني في سنة ١٢٧٧ ،
وتوسع في تطبيق مبادئه من سنة ١٦٦٠ - ١٧٨٣ . وظل سائدا حتى القرن
التاسع عشر ، عندما ألغى في سنة ١٨٥٠

وتتمثل مظاهر هذا النظام فيما يأتي :

(١) المحافظة على الثروة القومية

(٢) اتباع سياسة القوة

(٣) الاقتصاد القومي

(٤) جمع الثروات

وأما الأهداف التي يرمى إليها هذا النظام فهي :

(١) تشجيع صادرات البضائع المصنوعة :

(٢) تخفيض كمية الواردات

(٣) ضمان الأسواق الأجنبية

(٤) ضمان موارد إنتاج المواد الخام

(٥) حيازة الذهب والفضة

(٦) إنشاء أسطول بحري للدفاع عن الشواطئ .

(٧) إشعار انجلترا بقوتها الأهلية . وعلى الأخص من ناحية كفاية نفسها بما تحتاجه من المواد الغذائية ولتحقيق هذه السياسة ، اتبع ما يأتي ، فيما يختص بالزراعة والصناعة ، والتجارة الخارجية ، والمسائل الاجتماعية :

أولا - الزراعة

- (١) إلغاء نظام الأسوجة ، وصدر قوانين (Anti - Enclosure Acts) في المدة ١٤٩٢ - ١٦٢٠
- (٢) إصدار القوانين التي تمنع إقفار البلاد من سكانها (Anti - Depopulation Acts) في المدة من سنة ١٤٩٢ - ١٦٠٣
- (٣) إشراف الحكومة على المواد الغذائية ، وبناء مخازن (صوامع) للغلل .
- (٤) إصدار قانون المساعدات المالية للزراع .

الصناعة :

- (١) مراقبة نظام الطوائف ، الذي صدرت بشأنه عدة قوانين من سنة ١٥٠٢ إلى سنة ١٥٣٧ ، وقانون الملكية سنة ١٥٤٧ ، وقانون الصناع ١٥٦٣
- (٢) العناية بالمنسوجات الصوفية : قانون الغزلين سنة ١٥٥٥ - منسج تصدير الصوف . وفرض ضريبة على المنسوجات المستوردة
- (٣) العمل على تسويق الأقمشة المصنوعة . وتنظيم الصادرات
- (٤) إنشاء صناعات جديدة . وقد ساعد على تحقيق ذلك سيل المهاجرين والصناع من هولنديين وفرنسيين وغيرهم .

التجارة الخارجية

(١) إصدار قوانين الملاحة Navigation Acts ١٢٨١ - ١٨٤٩

(٢) قيام شركات الملاحة الهامة

شركة مسكوف «Muscovy Co.» سنة ١٥٥٤

» أفريقيا «Africa Co.» من سنة ١٥٦٢ الى سنة ١٧٠٠

» ليفانت (Levant Co.) للبحر الأبيض المتوسط في سنة ١٥٨١

» الهند الشرقية «East India Co.» سنة ١٦٠٠

» خليج هدسن «Hudson Bay Co.» سنة ١٦٧٠

(٣) منح اعارات مالية لبناء السفن

(٤) حماية السفن

(٥) إصدار قوانين الغلال Corn Laws التي ترمى إلى تقييد الواردات

من الغلال وفرض ضرائب عليها من سنة ١٥٠٠ إلى سنة ١٨٤٦

(٦) كانت السياسة المتبعة مع المستعمرات في هذا الصدد ، ترمى الى

ضمان أسواقها للبضائع الانجليزية . وحصول انجلترا على المواد الخام من

المستعمرات . وجعل انجلترا مستودعا جمركيا لبضائعها .

المسائل الاجتماعية

(١) فتح أبواب العمل أمام المتعطلين بتمرينهم على الغزل والنسيج وغير

ذلك من الصناعات ،

(٢) إصدار قانون الفقير

(٣) تحديد قانون الصناعات أجور العمال

التجارة في عهد أسرة التيودور

(١٤٨٥ - ١٦٠٣)

تتميز التجارة في عهد أسره التيودور بانتقالها إلى ايدى الانجيز بعد ان كان يديرها - حتى ذلك الوقت - بعض الأجانب ، فخذها الانجيز . واشتغلوا بها . كما عقدت عدة اتفاقات تجارية . مع بعض الدول وقد عملت الملكة اليزابيث على إيقاظ الشعور القومي . وفي عهدها بدأ النزاع مع الأسبان والهولنديين . الذى يرجع لأسباب تجارية . واخذت الامبراطورية فى الاتساع . وصدرت فى عصرها ، عدة قوانين ترمى إلى تنشيط التجارة . كما شجعت الزراعة فى ولاية فرجينيا ولكى ندرك اهمية التجارة ، والمقام الذى كانت تتبوأه فى عهد هذه الأسرة ، نذكر فيما يلى ، نبذة من خطبة الـ *الهردينال مورتون Morton* القاها فى البرلمان الانجيزى سنة ١٤٨٥ - وهى توضح عناية الحكومة واهتمامها بشأن التجارة .

« إن جلالة الملك ، يسره أن تهتموا بالتجارة ، وبالشؤون المتعلقة بها كذلك بصناعات البلاد . وأن تبتعدوا عن طريقة توظيف الأموال العقيمة يجب أن تستثمروا أموالكم فى ميدان التجارة العظيم ، بالطرق المشروعة . كما يأمل جلالته ، أن توجهوا عنايتكم إلى الصناعات المختلفة ، والحرف المتعددة . وبذلك يتسنى للمملكة ، أن تعتمد على نفسها ، فى سد حاجاتها ، فتختفى البطالة وتوفر البلاد على نفسها ، ما تنفقه من أموال ، فى استيراد البضائع الأجنبية »

التجارة الداخلية

حدث - خلال القرن الثامن عشر - تغيير كبير في التجارة الداخلية . فبعد أن كانت ذات صبغة محلية ، كما كان الحال في القرون السابقة ، إذ بها في هذا القرن ؛ يتسع نطاقها ، وتتخذ شكلا قوميا . وبدأ الزراع والصناع ينظرون إلى تصرف محاصيلهم وبضائعهم ، في أنحاء البلاد ، بعد أن كانوا يعتمدون في ذلك ، على سوق أقليمهم فقط . وبذا خطت التجارة الداخلية خطوات واسعة في سبيل التقدم

وقد تطلب ذلك ، تنظيما دقيقا ، أكثر من ذي قبل ، وفعلتم خلال هذا القرن ، وضع أسس التنظيم التجاري الداخلي ، على قواعد قومية حقيقية وهيا ذلك السبيل لتقدم الزراعة والصناعة

وأدى إنشاء أسواق كبيرة ، واشتراك عدة أقاليم مختلفة من أنحاء البلاد وعرض سلع متنوعة ، إلى انعاش التجارة

ومركز إنجلترا في تجارتها الداخلية ، مركز ممتاز ، إذا قورنت بغيرها من الأمم الأوروبية الكبرى في فرنسا مثلاً ، كانت التجارة بها مضطربة ، لتعدد المكوس الداخلية ، التي تشل التجارة ، وتقيم العراقيل في وجهها

وبالرغم من الجهود التي بذلها كولبرت Colbert للقضاء على هذا النظام الفاسد ، وما نادى به ، لجعل البلاد وحدة اقتصادية ، ظل الحال كذلك حتى الثورة التي اندلعت في سنة ١٧٨٩

وفي خلال هذا القرن أيضا ، كونت إنجلترا وويلز ، ثم اسكتلنده عند صدور قانون الاتحاد Act of Union في سنة ١٧٠٧ - أكبر مساحة تقوم فيها التجارة الحرة ، في العالم اجمع .

ازدهار التجارة الداخلية في القرن التاسع عشر

وقد أدى ازدياد عدد السكان ، وقيام الصناعة - خلال القرن التاسع عشر - الى اتساع نطاق التجارة الداخلية . وكان لسكنى الناس في المدن ، حيث تقوم المصانع ، وازدياد قوتهم الشرائية ، وقلة عدد المشتغلين في الزراعة ، باعثا على نشاط التجارة .

فلما كانت الزراعة في إنجلترا ، وهي العمل الرئيسي لغالبية السكان ، جرت العادة على ان تقام الأسواق اسبوعيا ، ويطوف التجار المتجولون بالبلاد يعرضون بضائعهم المختلفة ، واسكن طرق توزيع السلع والحاجيات ، على هذا النسق ، لم تعد تلائم إنجلترا الصناعية ، خصوصا إذا تصورنا ، ان الصناعات تقوم عند حقول الفحم ، أو بالقرب منها ، أى في مناطق ، كانت قليلة السكان في معظم الاحوال .

فأخذ اصحاب المصانع ينشئون محالا تزود عمالهم ، بما يحتاجونه من الطعام ، أو يدفعون الاجور عينا ، إذا كانت المصانع تنتج المواد الغذائية . وبذا تهيأت الأسباب الى انشاء نظام تجارى منظم ، يتمثل في محال الجملة والتجزئة يمكن الناس من ابتياع ما يرغبونه من البضائع ، وانتشرت محال التجزئة انتشارا كبيرا في جميع أنحاء البلاد ، كما انشئ في الوقت نفسه محال بيع الجملة في المدن الكبرى

وهنا تقدم وسائل النقل ، والسكك الحديدية عند ظهورها ، السيليل لانهائس التجارة .

وفي خلال القرن التاسع عشر ، اخذت المدن الشمالية ، تقيم اسواقا دائمة . وكانت مدينة لفربول ، في مقدمة البلدان ، التي اتبعت هذا النظام .

وقام سوقها الكبير في سنة ١٨٢٢ ، وتلتها في ذلك مدينة مانشستر ، اقيم بها سوق للجزارة وبيع الخضرا في سنة ١٨٢٤ ، ثم انشئت في لندن عدة اسواق ، تختص كل منها بنوع خاص من التجارة .

واصبحت الاسواق شيئا مألوفاً في المدن الأخرى . ويشغل الآن عدد كبير من السكان في تجارة الجملة والتجزئة وفي مخازن البضائع وغيرها .

التجارة الخارجية

مقدمة

بينما نادى كثير من الكتّاب الى ازدياد عدد الوسطاء في التجارة الداخلية الذين لم يفيدوا ثروة البلاد . اذ هم يشنون على أولئك الذين يقومون بالتجارة الخارجية ويزيدون في الرخاء الاقتصادي

التجارة الخارجية في القرن الثامن عشر

في سنة ١٧٠٠ ، ازداد نشاط التجار الانجليز في أوروبا ، والجزء الاكبر من الشرق الأقصى وأمريكا . وقد كان السوق الأوروبي ، أهم الاسواق ، فكانت إنجلترا تصدر سنويا كميات كبيرة من المنسوجات والسلع فضلا عن منتجات المستعمرات : السكر والتوباك والخبر وغيرها . وتعود السفن محملة بالحديد والجلود والفراء من روسيا واسكندنافيا وأوروبا الوسطى وبالنميد والاقمشة من فرنسا وبالفواكه والانبذة من أسبانيا وبلدان البحر الابيض .

وقد كانت التجارة مع فرنسا في القرن الثامن عشر راكدة ، فكانت الواردات اما ممنوعة أو خاضعة لضرائب جمركية عالية ، إلا أن التهريب كان قائما . وظلت الحالة كذلك حتى سنة ١٧٨٦ ، عندما عقدت معاهدة إيدن مع فرنسا ، على أساس تبادل التجارة بين البلدين ، بضرائب مخفضة نسبيا . ولكن هذه المعاهدة لم يستمر العمل بها طويلا ، لوقوع الثورة الفرنسية ، واشتعال الحرب بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٧٩٣

١ أول معاهدة تجارية بين فرنسا

وكانت العلاقات التجارية مع أسبانيا - على وجه العموم - مرضية . ففي سنة ١٦٦٧ ، عقد اتفاق تجارى بين إنجلترا وأسبانيا ، تقر بمقتضاه ، السماح للتجار الانجليز ، وسفن الملاحة ، من دخول الموانى الاسبانية . وقد عادت هذه السياسة بفوائد عظيمة على الطرفين . إلا أن الحروب ، التى اشتبكت فيها أسبانيا عاقت التجارة معها ، ولكنها لم تقض عليها تماما .

وبعقد اتفاقية اترخت فى سنة ١٧١٣ ، تم اتفاقان تجاريان آخران مع الاسبان ، لا يقلان شأنًا عن اتفاق سنة ١٦٦٧ . فدخل لانجلترا حق تصدير ٤٨٠٠ رقيق سنويا الى أمريكا الاسبانية . كما سمح لسفينة حولتها خمسمائة طن أن تعفى من دفع الرسوم الجركية المقررة ، فى سوق بورتوبللو . كما استعادت إنجلترا بوغاز جبل طارق ، التى كانت أسبانيا قد احتلته ، وأصبح هذا الميناء ، ذا أهمية كبيرة فى تجارة إنجلترا الخارجية ، فنمت تجارة البحر الابيض المتوسط نموا عظيما .

وكان لزواج شارل الثانى Charles II بالاميرة كاترين Cathrine البرتغالية أثر كبير فى انعاش حركة التجارة الخارجية مع البرتغال ، وممتلكاتها فى البرازيل وجزر بحر آزور .

واشتدت العلاقات التجارية وثوقا ، بعقد معاهدة ميثن ، مع البرتغال فى سنة ١٧٠٣ . فاستوردت إنجلترا الانبذة البرتغالية ، مقابل رسوم مخفضة وكان عماد التجارة مع الاسبانيين والبرتغاليين فى أمريكا ، تجارة الرقيق التى تدر أرباحا طائلة

وقد خطت التجارة الانجليزية مع الشرق الاقصى وأمريكا ، خطوات فسيحة ، ويعزى ازدياد النشاط التجارى مع الشرق الاقصى ، الى انشاء شركة الهند الشرقية

أما التجارة مع المستعمرات البريطانية ، فقد نمت كثيراً ، بازدياد عدد السكان ، والمساحة . وكانت إنجلترا أهم سوق مفضل لها في السكر والتوباك والقطن الخام . بينما تستورد المستعمرات منها الأقمشة الصوفية والقطنية .

التجارة الخارجية منذ عهد الانقلاب الصناعي

ولا يلزم الأمر انعام نظر كبير ، لاثبات الحقيقة الواقعة ، وهي ان تجارة إنجلترا الخارجية ، قد تقدمت بخطوات فسيحة ، منذ عهد الانقلاب الصناعي . وقد ساعدها على ذلك ، انشاء كثير من الموانئ ، وبناء السفن التجارية وتعدد نقابات التجار والبحارة

فأخذت المصانع في اخراج كميات هائلة من السلع والبضائع ، التي تحملها السفن إلى أسواق العالم المختلفة . وتعود محملة بما تحتاجه البلاد وتكون البضائع القطنية والصوفية والمنسوجات التيلية والحريرية ٧٥٪ من مجموع الصادرات ويشمل الجزء الباقي على الآلات القاطعة والمصنوعات النحاسية والحديدية وغيرها

وأهم الواردات : الاخشاب والمواد الغذائية والقمح ، وتختلف نسبة ما يستورد من الاخيرة ، من سنة الى أخرى ، باختلاف المحصول المحلي . ويلى ذلك السكر والقطن الخام والقنب والقهوة والنيذ ، والشاي والتوباك .

وفي خلال هذه الحرب وسابقتها ، اعتمدت إنجلترا على نفسها ، في سد حاجاتها من المواد الغذائية . فعملت على انعاش الزراعة ، والعناية بها حتى تمكن سكانها . وبذلك توفر جزءا كبيرا من فراغ السفن للعتاد الحربى .

وقد كان متوسط قيمة مجموع صادرات انجلترا في المدة من سنة ١٨٢٦ الى سنة ١٨٣٠ : ٦٠٠ ر ٣٥ ر جنيه ، فارتفع بعد عشر سنوات ، الى ٥٠٠ ر ٥٠ ر جنيه وبلغ عند منتصف القرن ٦٠٠ ر ١٠ ر جنيه . ثم أخذ الرقم في الازدياد ، حتى بلغ مجموع قيمة حركة التجارة الخارجية للصادرات والواردات في سنة ١٩١٣ : ١٠٠ ر ١٠ ر ١٠ ر جنيه وقد بلغت الان تجارة انجلترا الخارجية شأوا بعيداً ، وأصبح لبريطانيا العظمى مركزاً واضحاً تماماً تجارة العالم وهي تعتمد على ميزان التجارة الخارجية ، اعتماداً كبيراً ، اذ ليس عندها رصيد ذهبي كبير ، كما هو الحال في الولايات المتحدة مثلاً .

مجلس التجارة

وبشمل مجلس التجارة : مكتب الاحصاء التجاري للمملكة « Commercial Statistical Bureau Kingdom » وقد زادت مهام ذلك المجلس كثيراً منذ تقرر رسوم التفضيل الامبراطوري Imperial Preference Policies ورسوم الحماية الجمركية في سنة ١٩٣١ . فقد أصبح من حق المجلس أن يصدر قراراً بفرض رسوم جمركية خاصة على واردات الدول التي تعرقل نشاط التجارة البريطانية فيها . وهو يمثل الدولة في جميع المسائل التي تنظم بها شؤون التجارة لمصلحة أمن الشعب وراحته وضمان ربحه . وهو يباشر أيضاً سلطة تشريعية واسعة فيما يتعلق بحق الاختراع والقوانين الخاصة بالعلامات التجارية ومراقبة وحدات الموازين والمقاييس واجراءات التفاضل . وتسجيل الشركات المساهمة ، وشركات الغاز والمياه وكذا الموانئ والفنارات والمناجم والملاحة والتجارة

السياسة الجمركية

مقدمة

ترجع الحركة الداعية إلى سياسة تجارية حرة ، إلى ما قبل قيام الحروب الفرنسية ، في سنة ١٧٩٣ . فقد عقد وليم بت ، في معاهدة ايدن في سنة ١٧٨٦ ، اتفاقا تجاريا يحرم منع التجارة بين إنجلترا وفرنسا ، كما أنه كان يأمل عقدا اتفاقات مماثلة ، مع بعض الدول الأخرى ، عند ما غيرت الحرب أوضاع النظام القائم ، إلا أن هذه السياسة ، تركت جانبا مدة عشر سنوات .

نابليون ومقاطعته للبضائع الانجليزية

عندما اشتبكت إنجلترا في حربها الطويلة مع نابليون بونابرت ، تحقق ذلك القائد ، ان قوة إنجلترا ، ناشئة من تجارتها وصناعاتها وبحريتها فعقد عزمه على أن يقوض رخاءها الاقتصادي ، الذي تستمد منه قوتها العظيمة . ولكنه فشل في القضاء على قوة إنجلترا البحرية في موقعة ترافالجار سنة ١٨٠٥ . وحدث في العام التالي ، أن سيطرت جيوش فرنسا على ممالك أوروبا . فرأى نابليون ، أن يقاتل التجارة الانجليزية . فصدرت قرارات مؤتمر برلين سنة ١٨٠٦ ، ثم قرارات مؤتمر ميلانو ، التي تحرم جميع أنواع التجارة المباشرة بين إنجلترا وأوروبا . وساعده على ذلك سيطرته الحربية ، على البلدان التي احتلها ، وقد أضر ذلك بصالح إنجلترا . إذ أن حصة تجارتها مع أوروبا - من مجموع تجارتها العالمية ، لا يستهان بها .

وقد أدت سياسة الكبت والتضييق هذه ، إلى قيام التهريب ، من قواعد معينه ، مثل جزر بحر المانش ، وجزيرة مالطة وقبرص . وساعد الاسطول الانجليزي على دخول البضائع ، إلى أقطار أوروبا بطرق ملتوية . وكان اضطراب التجارة إلى اتباع هذه الطريق الطويلة ، لا يخلو من شيء من المخاطرة . إلا ان قيام الصناعة في إنجلترا ، ورخص الانتاج الآلى ، قلل من أثمانها الغالية .

وفي سنة ١٨١٠ ، اشتد نابليون في اجراءاته ، واصدر أوامره ، بمصادرة أية سفينة انجليزية ، توجد في الموانئ الاوروبيه . فزاد ذلك المسألة تعقيدا . وأوقف سوق تصريف البضائع في إنجلترا ، بينما امتنع الجمهور عنها في أوروبا وتعرضت كثير من البيوت التجارية الانجليزية الى أزمات عصبية ، بينما أعلنت بعض الشركات افلاسها . كما زادت نسبة البطالة ، ويرجع السبب في ذلك الى أن البلاد لم تتعود مقاطعة أوروبا .

فشل خطته

وجد نابليون أن تحقيق خطته هذه بصورة عملية دقيقة ، مهمة شاقة جدا ، يستعصى تنفيذها . ويمكن القول أنه فشل في الوصول إلى مأربه ، وتنفيذ سياسته ، إذ بالرغم من كل الوسائل التي لجأ إليها ، لم يستطع أن يقض على التجارة الانجليزية .

ويقول بعض المؤرخين ، أن من الاسباب ، التي دفعت نابليون إلى محاربة روسيا ، هو أن الاخيرة ، نقضت النظام الموضوع ، وفتحت موانئ البلطيق لقافلة تجارية انجليزية في سنة ١٨١٢ . فلدجأ نابليون الى مقاتلتها ، وهناك منى بكارثة كبيرة ، ختمت على مستقبله ، وهزقت شمل جيوشه . وانتهى الامر بانحلال السياسة التي وضعها .

بدء حرية التجارة:

يرجع الفشاح التجاري والتقدم الاقتصادي ، خلال القرن الثامن عشر ، إلى طوائف التجار والصناع ، وليس إلى الحكومة . وهذا مادعا بعض الكتتاب إلى القول بأن الفرد هو بيت القصيد في ميدان التجارة . كما أدى الفلاسفة بضرورة توسيع دائرة حرية الفرد الشخصية .

وحدث في القرن التاسع عشر ، تغيير هام في السياسة التجارية . فقد أدى الميل إلى اعتناق سياسة حرية التجارة والصناعة ، إلى هجر الاجراءات المختلفة ، التي كانت متبعة قديما . فتحررت التجارة من القيود الثقيلة ، التي ظلت خاضعة لها ، ردحا طويلا من الزمن . وفتحت بعض الشركات الملاحية ، امتيازاتها الممنوحة لها . وقام بأعمال التجارة الموكولة لها . تجار تعهدوا بذلك ، على أساس شروط مماثلة .

وبعد هذا التطور بمثابة نجاح كبير لمبدأ حرية التجارة . فلم يأت عام ١٨٣٣ ، حتى أصبحت جميع ميادين التجارة - ماعدا خليج هدسن الذي ظل مقيدا حتى عام ١٨٦٧ - حرة أمام الجميع

وهكذا نمت سياسة حرية التجارة ، جنبا إلى جنب ، مع حركة إلغاء شركات الاحتكار . وقويت المعارضة ضد القيود الموضوعة على التجارة

وفي سنة ٨٢٠ ؛ رفع بعض التجار التماساً إلى أولى الأمر يطالبون فيه بحرية التجارة . فقد وضح للعيان - في أواخر القرن الثامن عشر - ان سياسة النظام التجاري القديم التي ترمي إلى جمع الذهب ، يمكن أن تتحقق من تلقاء نفسها ، طالما كان النظام الاقتصادي للبلا دسليما .

على انه كان هناك شيء من الرغبة إلى انعاش الصادرات وتقييد الواردات ما أمكن ذلك . فرفعت الضرائب الجمركية لحماية الصناعات الأهلية من المنافسة الأجنبية

كما صدر قانون الغلال في سنة ١٨١٥ الذي يمنع استيراد الغلال ، إلا في حالة ارتفاع الأسعار ارتفاعا كبيرا يستدل منه على نقص حاد في المحصول .
كذلك خفضت صادرات المواد الخام والآلات وحتى هجرة مهرة الصناع للأقطار الأجنبية خضعت لقيود شديدة وأصبحت عمليات النقل تقوم بها السفن الانجليزية .

رجال الصناعة ومطالبتهم برفع الحماية

ولما اشتد ساعد الصناعات وقلت إلى حد كبير نفقات الانتاج لم يعد يخشى أصحاب المصانع المنافسة الأجنبية في السوق المحلية وضم أصحاب المصانع صوتهم إلى زمرة التجار مطالبين بحرية أوسع مدى للتجارة .

ومن بين الصناعات التي أضرتها الحماية ، صناعة القطن ، اذ كانت تستورد المواد الخام اللازمة لها من الخارج . وتعتمد في تصريف منتجاتها على الأسواق الأجنبية وأصبحت مدينة مانشستر الشهيرة بهذه الصناعة مركزا هامًا لمزعمى حركة حرية التجارة .

وتركزت أغراض رجال الصناعة في فتح باب التجارة الخارجية على مصراعيه بعد أن ضمنوا الأسواق المحلية ، وتمكنوا من مزاحمة الأجانب فيها ، وبالبيع بأثمان أقل .

واعتمد التجار والصناع في دعم حجتههم على ان التعريفة الجمركية قد عاقت الصناعة بدلا من الهدف المنشود منها وهو حمايتها . وعارضوا بصفة خاصة الضرائب الجمركية المفروضة على المواد الخام والغلال الأمر الذي أدى إلى رفع تكاليف الانتاج وخدم من قوة بيعهم في الخارج .

وتألفت نواة جمعية إلغاء قوانين الغلال من الصناع واعتمدوا في تأييد مطلبهم على

أن منافسهم الأجنبي في القارة الأوروبية قد ساعدته أثمان العيش المعتدلة على تقليل نفقات الانتاج

وبالرغم من ادعاءات رجال الصناعة بأن إنجلترا قد خسرت معركة الأسواق، كان الميزان التجاري في ازدياد. وأصبحت قدرة الأسواق الأوروبية والأمريكية في فتح أبوابها للبضائع الإنجليزية، تتوقف على مقدار ما يصل منها من الفواكه والمواد الخام والمنتجات الأخرى إلى إنجلترا. فلما طالبت إنجلترا هذه الأقطار بزيادة وارداتها طالبت هي بالتالي امتيازات متبادلة لبضائعها.

وليم هسكسن وسياسته التجارية

وفي سنة ١٨٢٥ تحقق وليم هسكسن - ولو أنه من أنصار مبدأ فرض الحماية - أن نظام البلاد الجمركي في حاجة إلى تعديل. فقد كان هناك أكثر من ألف قانون خاص بالتعريفات الجمركية صدر معظمها خلال القرون السابقة وفضلا عن تناقضها كانت تخضع بعض السلع لعدة ضرائب مختلفة في وقت واحد الأمر الذي أدى إلى كثير من الاضطراب وتعقيد الاجراءات وضياع الوقت وشل حركة التجارة.

درس هسكسن موضوع الضرائب الجمركية دراسة وافية وانتهى من بحثه إلى ضرورة تعديلها تعديلا شاملا فقصرت الضرائب على البضائع المصنوعة بنسبة متوسطة قدرها ٣٠٪ وعلى المواد الخام بنسبة ٢٠٪

وهكذا سار هسكسن في الإصلاح الجمركي خطوات إلى الأمام متابعاً حركة الإصلاح المالي التي بدأها وليم بت منذ نحو أربعين سنة. وكانت سياسته ترمي إلى عقد اتفاقات تجارية مع البلدان الأجنبية تقوم على أساس امتيازات

متبادلة. وتمت بالفعل عدة اتفاقات كالتى أشرنا إليها مع بعض الولايات الألمانية وإيطاليا.

ولم يقتصر تنظيم هسكسن على التجارة مع الدول الأجنبية فحسب، ولكنه بحث أيضا موضوع تجارة بريطانيا العظمى مع مستعمراتها. وأحدث عدة تغييرات هامة فى قوانين الملاحة. فنهت إنجلترا مستعمراتها بعض الامتيازات التجارية على غرار الامتيازات الممنوحة من جانب بعض الدول العظمى لمستعمراتها.

كما اعتري الفتور « نظام الملاحة القديم » فى التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكات البريطانية فى الهند الغربية وكندا

روبرت بيل واصلاحاته :

وأعظم رجل سياسى قاد إنجلترا حقيقة وجعلها تعتق مبدأ حرية التجارة هو السير روبرت بيل

اعتلى بيل الوزارة فى سنة ١٨٤١ فى وقت اضطرت فيه مالية البلاد. اعتقد بيل ان خير علاج للحالة احداث تغييرات شاملة للنظم المالية القائمة. ورأى ان الضرائب الجمركية المرتفعة على السلع المستوردة تؤدى إلى تقليل الطلب عليها كما انها تكون باعثا على تشجيع التهريب، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى انقاص إيرادات الدولة.

ففكر هسكسن فى وضع تعريف جمركية معتدلة. وعين غلادستون على رأس لجنة التجارة، التى شكلت لهذا الغرض، وأسند إليه مهمة درس الموضوع.

وأهم التعديلات التى ادخلت هى:

١ - الغاء التعريفية الحامية

٢ - تخفيض الضرائب المفروضة على البضائع المصنوعة إلى ٢٠٪
٣ - تخفيض الضرائب المفروضة على المواد الخام إلى ٥٪ تبعاً للقيمة واختلفت
قيمة الضرائب الأخرى باختلاف قيمة السلع
وبرغم هذه التعديلات الكبيرة ظهر فائض كبير في إيرادات ميزانية سنة ١٨٤٢
مؤيداً وجهة نظر بيل بأن رفع الضرائب سيؤدي عند حد معين إلى حالة رجعية
وهبوط كلفة الإيرادات
وقد استخدم بيل هذا الفائض في سد النقص الناشئ من تخفيض بعض الضرائب
الجزئية . بينما ألغيت الضريبة المفروضة على الصوف المستورد . كما ألغيت في سنة
١٨٤٥ عدة ضرائب كانت مفروضة على بعض السلع المستوردة . وخفضت غيرها
إلى مستوى معقول

وهكذا أصبح السير روبرت بيل من أعظم متزعمي حركة حرية التجارة وأعلن
على الملأ مبدأه المعروف في هذا الشأن وهو «الشراء من أرخص الأسواق والبيع
في أغلاها .»

كما يرجع إلى بيل الفضل الأكبر في إلغاء قوانين الغلال الحامية ،
فقد أيد المشروع في البرلمان ، عند عرضه عليه . ويمكن القول أنه بإلغاء
قوانين الغلال في سنة ١٨٤٦ ، قد خطت البلاد خطوات واسعة فسيحة ،
نحو مبدأ حرية التجارة ، على نطاق واسع . وأشاد صرح الحجر الأساسى
لهذه السياسة .

قوانين الملاحة :

أدخل هسكسن - كما ذكرنا - بعض تعديلات على قوانين الملاحة ولكنه لم
يمس بالتغيير مسألة نقل التجارة الانجليزية على سفن انجليزية الا انه في سنة ١٨٤٩

الغيت هذه القوانين وأصبح من الجائز أن تستورد إنجلترا البضائع المختلفة على ظهر
بواخر أية دولة

وبعد أربع سنوات من هذا التاريخ نالت الملاحة الإقليمية حريتها
بالرغم من معارضة أصحاب السفن الانجليزية الذين خشوا منافسة السفن
الأجنبية ، التي تقبل نولا أقل قيمة مما يجلبونه . كما أصبح للسفن الانجليزية أيضا ،
أن تستخدم بحارة أية دولة ، بعد ان كان ذلك حقا قاصرا على متجنسي الجنسية
الانجليزية .

غلاستون ومتابعته الاصلاح

ومن سنة ١٨٥٣ - ١٨٧٠ واصل غلاستون سلسلة الاصلاحات التي ترمى
إلى حرية التجارة . فقد الغيت جميع أنواع الضرائب الحامية . ولم تبق ضرائب على
الواردات الاجباية ايرادات . كما تقرر فرض ضريبة على السلع التي تنتج محليا مساوية
لتلك الضريبة المفروضة على نفس السلعة المستوردة من الخارج
وفي سنة ١٨٦٠ أوفدت الحكومة البريطانية ريتشارد كبدن . وهو من كبار
مؤيدي حرية التجارة والرأس المحركة في جمعية الغاء قوانين الغلال ممثلا رسميا عنها
إلى فرنسا .

وبعد شهور قضائها في مفاوضات مع السلطات المختصة انتهى إلى عقدا اتفاق
تجاري بين الدولتين يقوم على أساس حرية التجارة . وقد كان هذا الاتفاق بداية
سلسلة طويلة من اتفاقات مماثلة عقدت مع معظم الدول الأوروبية الهامة خلال
العشر سنوات التالية . ولم تجدد هذه الاتفاقات بعد انتهاء المدة المنصوص عليها
أدعت أوروبا إلى سياسة الحماية .

التجارة مع المستعمرات

مقدمة

كان الغرض الأساسي من النظام التجاري القائم بين إنجلترا ومستعمراتها هو اشتراك المستعمرات في المساهمة في إيرادات الوطن، مقابل اضطلاع بريطانيا العظمى، بالمحافظة عليها، والدفاع عنها إذا تعرضت إحداها لاعتداء دولة أجنبية .

إلا أن التقدم المتشعب النواحي، الذي طرأ على المستعمرات، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، قد حدا بها إلى مناهضة هذه الاجراءات وأيقظ فيها الشعور القومي، وخلق روحا قوية، ترمي إلى تقرير مصيرها بنفسها .

ويلاحظ ان الولايات المتحدة الأمريكية وجزر الهند الغربية لم تتأثر كثيرا من تطبيق قوانين الملاحة عليهما نظرا لتفضيل منتجاتهما على سواهما في السوق الانجليزية .

ولكن هذه الامتيازات لم تحظ بها المستعمرات الشمالية حيث قامت بها روح الكراهية والاستياء . فقد كان يحرم عليها انشاء صناعات ببلادها تنافس مثيلاتها الانجليزية، كما كان لايجوز لها أن تستورد أو تصدر عدة بضائع منصوص عليها الا عن طريق بريطانيا العظمى .

وقد كانت المستعمرات الانجليزية، ترى في هذه القيود، عائقا كبيرا

لتقدمها ورفيها

المستعمرات وحرية التجارة:

في سنة ١٧٨٣ ، منحت الولايات المتحدة الأمريكية استقلالها . وأخذ النظام التجارى مع المستعمرات فى الضعف . وفى خلال المائة سنة التالية لهذا التاريخ ، اتبعت سياسة الحرية مع المستعمرات .

وظهر فى انجلترا بعض الرجال السياسيين البارزين ، الذين طالبوا بالاحتفاظ بالمستعمرات جميعا . فقد كان يقنع على بريطانيا العظمى عبء الدفاع عنها جميعا . فلما ازداد عدد سكانها ، وعم أرجاؤها الرخاء الاقتصادى ، وأصبحت أسواقها ذات أهمية عظمى ، طالبت باستقلالها .

على أنه ثبت بالتجربة ، أن استقلالها لا يعنى انكماشاً فى تجارتها ، كما تبين ذلك واضحاً ، من حركة التجارة الأمريكية بعد استقلال أمريكا .

وفى سنة ١٨٨٠ ، اتبع مبدأ « Laissez Faire » تجاه المستعمرات ، بغرض توثيق عرى رابطة الامبراطورية وفى سنة ١٨٨٧ ، عقد أول اجتماع مثلث فيه جميع الممتلكات . وأثير فيه موضوع وضع سياسة تكفل ضمان الوحدة ، بين أجزاء الامبراطورية وتوطيد علاقات الصداقة بينها .

وقد حظيت الشؤون التجارية ، بعناية كبرى فى هذا الاجتماع . وأجمع رأى ممثلى الممتلكات البريطانية على ضمان امتياز لها فى السوق الانجليزية ، لشراء المواد الخام وغيرها التى تستوردها منها . كما أن أسواق الممتلكات قد أصبحت ميداناً هاماً لتصريف البضائع الانجليزية . وقد كان هذا الاجتماع مقدمة لاجتماعات هامة ، تعقد فى فترات متقاربة ، لتقليب وجهات النظر فى الشؤون الاقتصادية .

وقد أوصى الاجتماع الذى عقد قبل الحرب العالمية الماضية بتقييد الهجرة

وأعطى لبلاد الدومنيون الحرية في اقتراض بعض الأموال ، بغرض تنمية مواردها .

وقد كان هذا القرار بمثابة نجاح كبير لها ، وقامت الحكومة البريطانية — على نفقتها الخاصة — بأبحاث فنية ، وتجارب علمية للقضاء على الأمراض التي تصيب نباتات بعض الجهات الحارة . وقد كللت جهودها بنجاح كبير . وتمكنت من القضاء على مرض خطير ، كان يؤدي ضررا بالغاً بقصب السكر .

وقد اقترح المستر جوزيف شامبرلان « Mr. Joseph Chamberlain » الذى كان من أعظم مؤيدى إنشاء وحدة اقتصادية ، بين أجزاء الامبراطورية وفرض ضرائب ترمى إلى حرية التجارة ، أو على الأقل وضع تعريفه جمركية تفضيلية بين بريطانيا العظمى وبلاد الدومنيون . ولكن هذا المشروع ، لم يتحقق ، فقد فشل مستر شامبرلان فى معركة الانتخابات الشهيرة عام ١٩٠٦ . إذ كان شعار الناخبين : « التعريف الجمركية وحرية التجارة على طرفي نقيض » .

وفى الاجتماع الامبراطورى الذى عقد فى سنة ١٩١٩ ، منحت بلاد الدومنيون ، امتيازات عن النبيذ والطباق ، وبعض المواد المصنوعة ، تضمن حمايتها .

وقد اعتنقت المؤتمرات التي عقدت بعد ذلك هذه السياسة ، وتوسعت فى تطبيقها . ولما عادت إنجلترا إلى تقرير حماية معتدلة فى سنة ١٩٣١ ظهرت نتائج ذلك بصورة عملية على نطاق واسع .

وقد خطا مؤتمر أوتاوا « Ottawa Conference » ، خطوات فسيحة

في هذا الصدد ، باضافة بعض السلع إلى قائمة المواد التي تتمتع بامتيازات
* بين بريطانيا العظمى وبلاد الدومنيون . كما اتبعت وسائل مختلفة لانعاش
الواردات من المنتجات الأولية من موارد الامبراطورية كمنح حصص للنتجين
في السوق الانجليزية .

فبينما ظلت قوانين الملاحة نافذة المفعول ، إلا أن تطبيق البنود الخاصة
بالتجارة مع المستعمرات اعتراها الفتنور عن ذي قبل . وأدخلت بعض تعديلات
سريعة عليها ، لتلائم الموقف الجديد تجاه الولايات المتحدة الامريكية ، والتي
نص في قوانين الملاحة على أنها دولة مستقلة .

فسمح لها أن تتاجر مع جزر الهند الغربية . وكانت الأخيرة تصدر إليها
مباشرة ما يلزمها من السكر .

وقد أدت الاصلاحات التي قام بها هسكسن في هذا الشأن ، إلى تقليل القيود
المفروضة على هذه التجارة .

وبالغاء قوانين الملاحة « Navigation Acts » في سنة ١٨٤٩ ، انتهى
عهد النظام التجاري القديم المسمى « Old colonial System » بجميع مظاهره
وأصبح للمستعمرات منذ ذلك الوقت — أن تصدر أو تستورد السلع المختلفة
من أي سوق عالمي .

وقد عوملت منتجات المستعمرات — طبقاً للتعريفات الجمركية الجديدة —
معاملة خاصة ، مثال ذلك السكر والطباق . كما خفضت الضريبة المفروضة على
الغلال والأخشاب والحديد .

ولكن الاصلاحات التي قام بها السير روبرت بيل ومستر غلادستون ،
نحو تحقيق حرية التجارة — والتي تضمنت الغاء جميع أنواع التعريفات الحامية

الغت أيضا الامتيازات التجارية التي تتمتع بها المستعمرات ، ووضعت تجارتها على قدم المساواة مع الدول الأجنبية فأثار هذا العمل فيها ، روح الغضب . وانتعشت على أثر ذلك ، الحركة التجارية بين كندا والولايات المتحدة .

كما أثار قانون إلغاء الرقيق وتحريم الاتجار به معارضة قوية من جانب زارعي السكر والقطن في جزر الهند الغربية ؛ الذين زعموا أنه لولا معونة الرقيق لا يمكنهم أن يبقوا في وجه منافسة أمريكا ، وجزر الهند الهولندية اللتين تتمتعان بمجهود هؤلاء القوم .

السياسة الجديدة

على أن الحكومة البريطانية اتبعت بعد ذلك سياسة تميل جانبا الى الحرية فيما يخص بتجارة المستعمرات لتعوضها عما فقدته ، من إلغاء التعريفات التفضيلية ، وتمشيا مع مذهب الحرية الجديد ، فأصبح للمستعمرات الحق في عقد اتفاقات تجارية ، مع أية دولة أجنبية . كما ترك لها حرية الاتجار مع الدول المختلفة .

كما أنشئت لجنة التسويق الامبراطورية « Empire Marketing Board » التي تمنحها الحكومة إعانات . ومهمة هذه اللجنة تقديم الارشادات والاعلان عن منتجات الامبراطورية . وتجمع معلومات قيمة ذات فوائد جلية للمنتجين داخل نطاق الامبراطورية . إلا أنها الغيت في سنة ١٩٣٣ ، وقامت بالمهام الموكولة اليها هيئات حكومية مختلفة .

بلاد الدومينيون :

وفي سنة ١٨٦٧ قامت في كندا أول حكومة مستقلة منحت اشرافا تاما على

جميع شئونها الداخلية . وتقرر ذلك أيضا لنيوزيلندا في سنة ١٩٠٠ فاستراليا
في سنة ١٩٠١ ولاتحاد جنوب أفريقيا في سنة ١٩٠٦ .

ولكن حدث بعد ذلك تطور كبير في بلاد الدومينيون ، وفي موقف بريطانيا
العظمى منها . فقد اعترف لها باستقلالها التام ، وبحريتها الكاملة بمقتضى قانون
وستمنستر Statute of Westminster الصادر في سنة ١٩٣١ ، الذي مهد له
المؤتمر الامبراطوري الذي عقد في سنة ١٩٢٦ .

فقد عرفت بلاد الدومينيون وهي : كندا و استراليا و نيوزيلندا الجديدة و أفريقيا
الجنوبية و نيوزيلندا و دولة ايرلندا الحرة « بأنها أمم مستقلة داخل
نطاق الامبراطورية البريطانية متساوية في المركز ولا يخضع أحدها الاخر
بأى شكل في شئونها الداخلية والخارجية وإن تكن تشترك كلها في الولاء
للتاج وترتبط كلها ببعض ارتباطا بملء حريتها بصفقتها أعضاء في مجموعة
الامم البريطانية »

وبذلك أصبح لبلاد الدومينيون الحق في عقد الاتفاقات التجارية مع
الدول المختلفة وتبادل التمثيل السياسي والقنصلي التجاري . ونالت حرية تامة
في شئونها التجارية الداخلية والخارجية وفي المسائل الاقتصادية جميعا .

الباب الخامس

البنوك

مقدمة تاريخية .

إن نشأة البنوك في إنجلترا ، وفي كثير من ممالك أوروبا الحديثة العهد .
فقد قامت في المدن الإيطالية الكبرى - خلال العصور الوسطى - نظم مالية
تشبه إلى حد كبير النظم التي تسير عليها البنوك في الوقت الحاضر .
وكانت فلورنسا « Florence » ، أهم مدينة بارزة في هذا الشأن . فقد
حذق كثير من تجارها هذه النظم ، وكانوا يصرفون الوثائق ويقومون بأعمال
التأمين على السفن ، ويمنح سلفيات الخ .

ومن المدن التي اشتهرت بالنشاط التجاري والمالي في ذلك الوقت أيضا ،
براغ « Bruges » ، غنت « Ghent » ، بروكسل « Brussels » ، فقد ظهر فيها
الوسطاء الماليون الذين يقدمون تسهيلات القروض لرجال الأعمال وغيرهم .
وفي القرن السادس عشر كانت أمستردام السوق المالي لأوروبا الشمالية
الغربية بينما أصبحت أنفرس (أنتورب) « Antwerp » سوقا عالمية - تزداد
أهميتها لقيام البنوك فيها ووجود البررصة . واستمرت ذات شأن كبير في هذه
الناحية حتى غزتها جيوش الامبراطور فيليب في سنة ١٥٦٠ .

نشأة البنوك في إنجلترا :

لم يرق في إنجلترا نظام مالى دقيق ، حتى منتصف القرن السابع عشر، ولو أنه يمكن للباحث أن يتلمس بداية ظهور شيء من هذه النظم من قرن سابق لهذا التاريخ.

ومن المسلم به أن أصل الثروات التى تجمعت فى إنجلترا ، وفى بعض أقطار أوروبا ناشئ من التجارة . فقد انصرف كثير من التجار الموسرين الى المعاملات المالية ، والمبادلات التجارية إذ وجدوا أن اشتغالهم كوسطاء ماليين ، يدر عليهم أرباحا طائلة .

وقد كان اختفاء البنوك سببا فى إيجاد متاعب للتجار خلال فترة الرخاء الاقتصادية التى غمرت البلاد فى القرن السادس عشر . فاضطر هؤلاء التجار إلى الالتجاء الى البنوك القائمة فى أوروبا فى معاملاتهم المالية وغيرها . وهذا ما سار عليه ملوك أسرة التيودور . فقد اقترض هنرى الثامن واليزابيث مرات من أنتويرب Antwerp

وقد حرمت الكنيسة إقراض المال مقابل أرباح خلال العصور الوسطى ، وكان لها صوت مسموع على الملوك فى هذا الشأن . وصدرت لذلك فى إنجلترا القوانين المعروفة باسم « The Usury Laws » .

ومع ذلك فقد كان إقراض المال منتشرًا عمليا . وكان سعر الفائدة يختلف عن غيره . ولو أنه كان على وجه العموم ربعا فاحشا . ثم خففت الكنيسة بعض القيود التى فرضتها على قرض المال

وصدر قانون يضع حدا أعلى لسعر الفائدة لا يتجاوز ١٠ ٪ . وباقرار هذا القانون

صار إقراض المال مشروعا . وظهرت طائفة من الأفراد المالميين ، يقومون بأعمال القروض .

ثم أدخلت تعديلات على نسبة الربح المقررة . ففي عهد جيمس الأول حددت بـ ٦ ٪ وظلت كذلك حتى عهد الملكة آن « Anne » . حين خفضت إلى ٥ ٪ فقط وفي سنة ١٨٥٤ الغيت القوانين الخاصة بتحديد حد أعلى للأرباح .

وهكذا كانت عمليات القروض أول مظهر من مظاهر نشاط البنوك التي هي من أولى وظائفها التي تضطلع بها . وباتساع نطاق التجارة زادت أعمال التسليف ومهمة المقرضين . كما نمت ثروات التجار وعمد معظمهم إلى شراء ضيعات واسعة ولم يفكر أغلبهم في استثمار أرباحهم المتزايدة .

بنك إنجلترا :

أنشئ بنك إنجلترا في سنة ١٦٩٤ . ويرجع السبب في إنشائه إلى الصعوبات المالية ، التي واجهت الحكومة في ذلك العهد . فقد كانت إنجلترا مشتبكة في حربها الطويلة التي كلفتها نفقات طويلة ، مع لويس الرابع عشر ملك فرنسا . وفاقت مصروفات الدولة إيراداتها إلى حد بعيد .

ولم يكن قد مضى على وليام الثالث في الحكم أكثر من خمس سنوات . وكان الجو مكفهرًا دائما من آثار الثورة المجيدة التي وقعت في عام ١٦٨٨ فضلا عن الخطر الناشئ من احتمال عودة أسرة استيوارت « Stuart » واعتلائها العرش . وقد كان بقاء عدة قروض معلقة مضافا إليه العوامل المتقدمة سببا في إضعاف الثقة المالية بالحكومة .

وقد حاول بعض الخبراء البارزين معالجة الحالة باصدار أوراق مالية .
ولكن استمرار الحرب اضطر الحكومة إلى عقد قروض جديدة .

واقترح ولیم باترسن « William Paterson » الاسكتلندی ، أن يزود
جماعة من الرجال الماليين الحكومة بالقرض المطلوب على شريطة أن تهرح
لهم بإنشاء بنك في مدينة لندن .

ويرجع الفضل في وضع تفاصيل هذا المشروع ؛ إلى جودفري « Godfrey »
التاجر المشهور ؛ وإلى الوزير مونتوج « Montague » في تأييده عند عرضه
على البرلمان .

وتضمن مشروع الميزانية لسنة ١٦٩٤ قرضا قدره مليوناً ومائتي
الف جنيه بفائدة قدرها ٨ ٪ . كما نص على اشتراك الحكومة والشركة في
إدارة البنك .

وجاء في عقد امتياز البنك المذكور الذي منح لمدة خمس سنوات أن
يقوم بأعمال البنوك الاعتيادية وأن يقبل الودائع مقابل فائدة قدرها ٤ ٪
وأن يصدر الأوراق المالية . كما أنه خلص الحكومة من الصعوبات المالية
المؤقتة .

ولجأت الحكومة إلى البنك عندما احتاجت إلى قروض جديدة وفي الواقع
أصبح البنك وسيلة لا قراض الحكومة .

وفي سنة ١٧٠٨ جدد عقد امتياز البنك كما حدثت عدة تغييرات في نظامه
خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر .

وقد بدأت معاملة الجمهور مع البنك منذ نشأته ولو أنه مرت عليه في
الأيام الأولى أوقات عصيبة ، فبهرف النظر عن المخاطر التي تلازم المشروعات

الجديدة في بداية أمرها تعرض البنك إلى انتقادات شديدة من هيئات أخرى كان في مقدمتهم الحدادون « Goldsmith Bankers » الذين كانوا يقومون بأعمال القروض وغيرها

ويلاحظ أنه مع أن إنشاء بنك إنجلترا يرجع إلى أسباب سياسية كما ذكرنا، إلا أن الحياة الاقتصادية هي التي تأثرت بنشاطه . فقد قام البنك منذ إنشائه بأعمال الاستثمار والأعمال المصرفية . ولم يمض وقت طويل حتى تدخل بأموال البلاد وزادت معاملاته مع البنوك الأخرى . وأصبح حارسا على الاحتياطي الذهبي للدولة ، والمؤسسة التي ترجع مسئوليتها الرئيسية إلى الإشراف على السياسة المالية لجميع أنحاء البلاد .

واقصر نشاط بنك إنجلترا - في الغالب - حتى القرن التاسع عشر على الأعمال التي تخص مدينة لندن . وكان ازدهار الصناعة باعثا على استمرار قيام مراكز صناعية جديدة في المقاطعات الشمالية والغربية وجنوب ويلز . ودعت الحاجة إلى إنشاء بنوك تضطلع بالمهام الجديدة . وإذا ذكرنا أن طرق المواصلات والنقل كانت غير منتظمة في ذلك الوقت، ظهرت الصعوبة الكبيرة في الاعتماد على بنك إنجلترا وحده .

فأقيمت خلال القرن الثامن عشر - عدة بنوك في كثير من البلاد التي ظهرت حاجتها الشديدة إليها . ودفعت الأرباح المالية الطائلة كثير من رجال الأعمال المالمين، الذين نالوا شهرة طيبة، والتجار البارزين الذين نظموا حسابات بنك إنجلترا إلى القيام بأعمال هذه البنوك المحلية، التي قبلت الودائع، وأقرضت المال وأقيمت مئات من هذه البنوك في جميع أنحاء البلاد ، ويرجع تاريخ إنشاء معظمها إلى الفترة التي تلت سنة ١٧٦٠ .

ومع أنه كان يدير البنوك سالفة الذكر ، رجال أعمال مشهورون ذوو كفاءة ممتازة ، وتجري بنوكهم على نظم سليمة ، إلا أنها لم تخل من مساوئ عدة . وكان في مقدمة ما يؤخذ عليها ، كمية الأوراق المالية المتزايدة التي تصدرها .

وكثيرا ما أعلنت بعض هذه البنوك إفلاسها ، في أوقات الأزمات وغيرها وخسر حاملو السندات والمودعون أموالهم . فأنجحت الأفكار في القرن التاسع عشر الى تنظيمها وفرض رقابة حكومية على أعمالها ، لتجاشى الأخطار التي يتعرض لها الجمهور .

الدين الاهلي

كان بدء الدين الاهلي في سنة ١٦٩٤ ، وتضخمه المطر من أبرز المشاكل الخطيرة التي واجهت الحكومة . وقد اختلفت آراء وزراء المالية ، بصدد هذه المشكلة . وفكر أكثرهم في تخصيص مال لاستهلاك الدين ، وبذلك يتسنى تخفيض سعر الفائدة .

وكان السير روبرت والبول « Sir Robert Walpole » أول من أخرج هذه الفكرة الى حيز التنفيذ ، لازدياد الدين ازديادا كبيرا عن المال المخصص لاستهلاكه وواضح أن هذه المحاولة لا تنجح الا اذا قلت المهور وفات عن الإيرادات ، فيتسنى تخصيص الفائض لاستهلاك الدين .

وفي خلال القرن الثامن عشر ، بلغ الدين حدا كبيرا حتى أصبحت الفوائد التي تدفعها الحكومة ومقدار ما يسدد من الدين سنويا احدي المشكلات الصعبة التي يواجهها وزراء المالية المتعاقبون .

وفي سنة ١٧٨٦ ، وضع وليم بت « William pitt » ، مشروعا يرمى إلى
سداد أربعة ملايين من الجنيهات سنويا من الدين . أى أنه يلزم مدة تتراوح
بين سبعين وثمانين عاما ، للتخلص من الدين .

ولا شك أن فكرة وليم بت سديدة . وإذا قدر للبلاد أن تنعم بالسلام
مدة طويلة ، لما كان هناك أدنى شك في امكان استهلاك الدين . فاختلقت
التقديرات المنتظرة ، بسبب قيام الحروب الفرنسية ، التي لم تستهلك الفائض
فحسب ، بل استلزم الأمر عقد قروض جديدة وتضاءلت الآمال المعقودة على
هذا المشروع .

وقد بلغ الدين الأهل في سنة ١٧٩٣ : ٢٤٥ مليوناً من الجنيهات . وعندما
انتهت حروب نابليون سنة ١٨١٥ زاد الدين الى ٨٠٠ مليون جنيه . وتدفع
الفوائد سنويا ، فضلا عما يسدد من أصل الدين .

الضرائب

مقدمة :

لم يكن يلجأ قديماً الى الضرائب ، إلا عندما يقرر البرلمان ذلك . وكانت حصيللة الضريبة تخصص غالباً لتجهيز الجيوش وإعدادها للحروب . ويتضح للباحث أن عناصر النظام الاقطاعي قامت في إنجلترا قبل الغزو النورماندى ، ولكن النورمانديين ، بلغوا بهذا النظام غايته . والقواعد التى بنى عليها هذا النظام هى :

الأرض كلها منحة من الملك : وله أن يعهد بها إلى كبار الزراع . وهؤلاء لهم أن يعهدوا بها إلى من هم أقل منهم شأنًا وهكذا حتى ينتهى الأمر إلى الفلاحين والأرقاء .

وتمنح الأرض مقابل الخدمات . فالملك يحصل مقابلها على الخدمة العسكرية والاعانات والمساعدات وغيرها . وكذلك الشأن مع كبار الزراع الذين يطالبون صغار المزارعين بمثل هذه الخدمات ، ولكن يدين الجميع للملك بواجب الولاء والطاعة ، لأنه هو الذى عهد لهم بالأرض . وكانت هذه الحال أهم مظاهر نظام الاقطاع الانجليزى خاصة . وهى بنفسها التى مهدت السبيل لانحلال هذا النظام فيما بعد .

وفى خلال القرن السادس عشر والسابع عشر ازدادت الأعباء التى تقوم بها الحكومة ، ولزم الأمر أموالاً لتنفيذ المشروعات المختلفة .

وكان الملك يصطدم أحياناً مع البرلمان ، عندما يعارضه فيما يرغب من

أموال . وقد واجه ملوك اسرة استيوارت نفس المشكلة ، عند ما اشتدت حاجتهم إلى المال . وقد حاول شارل الأول الحصول على المال بطرق شتى ، تعارضت مع البرلمان . وانتهى الأمر بقيام الحرب الأهلية . ولكن الحرب لم تضع حدا للمشاكل المالية . فقد كان أهم ما يشغل الأذهان ، رجحان كفة المصروفات عن كفة الإيرادات . فالتجمت الانظار إلى فرض ضرائب ، لمواجهة العجز .

وفي سنة ١٦٢٨ صدر ملتمس الحقوق « Petition of Right » الذي نص على أنه لا يلزم فرد من الأفراد ، بأن يقدم أية هدية أو يؤخدمه قرض أو هبة أو ضريبة أو ماشابه ذلك من التكاليف ، ما لم يصدر بذلك قانون يوافق عليه البرلمان .

ولكن النزاع لم يقف عند هذا الحد ، لأن الاختلاف على فرض الضرائب غير المقررة كان لا يزال قائما ، وعندما أعلن هامبدن « Hambdon » امتناعه عن دفع ضريبة السفن « Ship - Money » ، أدانته المحاكم . ثم قرر البرلمان بطلان هذا الحكم .

ولم يحرز البرلمان نصره النهائي في مسألة فرض الضرائب إلا عندما أبرم قانون الحقوق « Bill of Rights » الذي يقرر ما يأتي :

« إن جباية الأموال من أجل التاج أو لفائده ، بناء على امتيازات لم يقرها البرلمان ، وإلى أجل أطول مما ذكره ، أو بطريقة تخالف ما نص عليه أو ما سينص عليه في المستقبل ، كل ذلك عمل غير مشروع »

كما أصبح للبرلمان حق تقرير أبواب الميزانية ، والاشراف على طريقة صرفها .

وكان يخصص أكثر من نصف المصروفات لسداد الدين الأهل .
وبلغت مصروفات الدولة في أواخر القرن الثامن عشر خمسين مليوناً من
الجنيهات . وظالت تتراوح خلال هذا الرقم حتى منتصف القرن الثامن عشر
عند ما زادت إلى ٧٠ مليوناً من الجنيهات في سنة ١٨٦٥ ، ثم إلى مائة مليون
في سنة ١٨٩٦ ، وما يقرب من ٢٠٠ مليون من الجنيهات سنة ١٩١٤

الضرائب والإيرادات:

عند ما أصبحت الضرائب مورداً مالياً منتظماً ، يغذى أبواب الإيرادات ،
أدخل تعديل كبير على النظم المالية . فقد كانت الطريقة المتبعة في بادئ الأمر
منح الهيئات المحلية ، سلطة فرض ضرائب خاصة ، وكانت هذه الهيئات
مسئولة عن موازنة الإيرادات والمصروفات الخاصة بها . وقد ثبت أن هذه
السياسة غير رشيدة ، فهي تؤدي إلى شيء من الاضطراب ، لاستقلال كل
هيئة عن غيرها في الناحية المالية .

وفي ١٧٨٦ ، ألغى وليم بت هذا النظام ، واستعاض عنه بالسياسة المالية
الموحدة . ويتلخص النظام الجديد في إشراف وزارة المالية ، على الأموال
التي تجبى من الضرائب . وخضوع الإعانات التي تمنح لهذه الهيئات لسلطة
وزير المالية .

ومن مزايا النظام الجديد ، توفير الجهد والوقت . إذ كانت الطريقة المتبعة
سابقاً ، تقوم على أفراد حسابات منفصلة لإيرادات كل هيئة على حدة ، فأدت
السياسة الجديدة إلى تسهيل العملية . والنظام القائم الآن ، يخول لوزير المالية
سلطة تنفيذية على جميع أموال البلاد .

وقد اعتقدت في فساد نظم الضرائب التي كانت متبعة في عصره . وكان

من الصعب أن يجد المرء سلعة غير خاضعة لضريبة ما ، الأمر الذى زاد من
منحط الناس .

ضريبة الدخل :

كان اندلاع نيران الحرب فى سنة ١٧٩٣ بين انجلترا وفرنسا ، باعثا على
تحديد المصروفات العامة . ولم يشأ وليم بت أن يرفع الضرائب ، لأنه توقع
حربا قصيرة الأجل ، ولكن الظواهر لم تؤيد ما تنبأ به : فزادت الضرائب
غير المباشرة ، إلا أن الميزان المالى لم يتحقق . فتقرر فرض ضرائب على
الدخول .

وقد أثار فرض هذا النوع من الضرائب ، لأول مرة فى تاريخ البلاد —
معارضة قوية ، بدعى أن هذا الاجراء تدخل لاحق فيه من جانب الدولة
فى حرية الأفراد . ولكن الحكومة لم تعبأ بذلك . وكانت تعتبر قرارها
هذا إجراما مؤقتا تقتضيه ظروف الحرب ، ينتهى فورا العمل به بمجرد أن
تضع الحرب أوزارها .

فقرضت على الدخل التى تزيد عن ٢٠٠ جنيه سنويا ، ضريبة قدرها
١٠ ٪ وأعفيت من الضرائب ، الدخل التى تقل عن ٦٠ جنيه فى السنة .
بينما تفاوتت نسبة الضريبة على الدخل التى تتراوح بين ستين جنيها ومائتى
جنيه فى السنة

وبلغت حصيلة هذه الضريبة مبلغا كبيرا ، وعندما انتهت الحرب فى سنة
١٨٠٢ ، تراخت هذه الضريبة . ولكنها لم تلبث أن فرضت مرة ثانية بعد شهر
قليلة من معاهدة أمنز « Amiens » وقد بلغت الحصيلة المتجمعة من هذه
الضريبة فى سنة ١٨١٥ : ١٤ مليوناً من الجنيهات ، أى ما يعادل ثلث مجموع
الايرادات العامة .

الغاء ضريبة الدخل :

لما عرض على البرلمان ، مشروع استمرار العمل بضريبة الدخل — بعد انتهاء الحرب — قامت ضجة كبيرة ، وسرعان ما رفض المشروع . ففقدت الإيرادات موردا هاما من مواردها ، الأمر الذى أدى إلى اضطراب الميزان المالى ، وأساء إلى مالية البلاد . ومع أنه تقرر زيادة معظم الضرائب غير المباشرة ، إلا أن الحالة المالية لم تتحسن .

روبرت بيل وضريبة الدخل :

وفى سنة ١٨٤٢ ، تطالب الأمر إصلاحا شاملا لشؤون البلاد المالية . وقامت فى هذه الأثناء وزارة السير روبرت بيل « Sir Robert Peel » ، الذى حمل على عاتقه إصلاح المالية . لاحظ بيل أن الضرائب غير المباشرة قد ارتفعت الى حد أن حصيلتها قد قلت بسبب قلة الطلب على السلع ، التى تأثرت بهذا النوع من الضرائب . كما أن ذلك قد شجع التهريب على نطاق واسع . واقترح تخفيض نسب الضرائب القائمة .

ولكى لا يتأثر الميزان المالى ، رأى بيل عرض مشروع على البرلمان يقضى بفرض ضريبة على الدخل . فقامت انتقادات شديدة ، وأثيرت المعارضة القوية التى اعتمد عليها فى المرات السابقة .

ولكن بيل أيد المشروع تأييدا كبيرا ، ونجح فى حل البرلمان على الموافقة فأقرت ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنوات . واعتمد بيل فى دعم حجته على أن طبقة الأثرياء فى إنجلترا ، كانت فى ذلك الوقت تتكون من التجار وأصحاب الأعمال ، ولا يدخل فى نطاقها المزارعون والفلاحون ، وأن

فرض ضريبة على الدخل ، هي أفضل سياسة لتحقيق العدالة الاجتماعية .
وقد فاقَت حصيلَة هذه الضريبة ، ما كان يقدره بيل ، وظهر فائض كبير
— لأول مرة — في ميزانية سنة ١٨٤٣ ، استخدمه بيل في تخفيض الضرائب
غير المباشرة مرة ثانية . وكللت جهوده بنجاح عظيم ، وأدت سياسته إلى
نتائج باهرة .

وفي سنة ١٨٤٥ ، وافق البرلمان على العمل بهذه الضريبة لمدة ثلاث سنوات
أخرى ، إلا أنه لم يمتص عام على ذلك ، حتى سقطت وزارة بيل ، فتابع
الإصلاح المالي بعض الرجال العظام أمثال مستر غلادستون « Mr Gladstone »
ومستر دزرائيلي « Mr Disraeli » والسير ستيافورد نورنكوت
« Sir Stafford Northcote »

الضرائب المباشرة

قبل أن نتكلم على الضرائب المباشرة نشير إلى المعارضة القوية التي لازمت
إقرار ضريبة الدخل ، حتى ثبتت وتدعمت . وقد كان الأخذ بنظام الضرائب
الدخولية ، وجعلها موردا ثابتا للإيرادات ، باعثا على أحداث تغييرات كبيرة
في نظام الضرائب بانجلترا ، فزاد الميل إلى فرض الضرائب المباشرة ، باعتبارها
أساسا للإيرادات

وقد وصف غلادستون ضريبة الدخل بأنها البناء الأول لنظام الضرائب
البريطاني .

ولما تعددت مصروفات الدولة على شؤون التعليم والصحة والتأمين ،
والمسائل الاجتماعية المختلفة ، زاد الاعتماد على الضرائب المباشرة لسد
النفقات المتزايدة ، وفرضت ضريبة « Super Tax » التي تفرض على الأرباح



ابتداء من حد معين . وتكون الآن حصيلة الضرائب المباشرة أكثر من نصف إيرادات الدولة .

الضرائب خلال الحرب القائمة:

اتبعت الحكومة البريطانية في الحرب القائمة ، نظام الضرائب التصاعدي ، والغرض الذي ترمى اليه الحكومة من ذلك هو الحد من القوة الشرائية ، لأصحاب الثروات الكبيرة ، وخاصة أولئك الذين أثروا اثرًا عظيمًا من ظروف الحرب . وبلغت نسبة الضريبة في بعض الأحيان ١٠٠ شلنًا ، ١٩ شلنًا ونصف شلن عن كل جنيه وبذلك زاد إيراد الحكومة ، الذي تستخدمه في الانفاق على إدارة دفة الحرب

وليم بت

نذكر فيما يلي نبذة عن حياة وليم بت « William Pitt » ومبادئه في التجارة .

ولد بت في سنة ١٧٥٩ . وانتخب عضوا في البرلمان ، وهو لم يتجاوز الثالثة والعشرين من عمره . وقد كان معارضا للسياسة المتبعة حينذاك مع أمريكا الشمالية .

وعند ما قامت وزارة شلبيرن « Shelburne » تولى وليم بت وزارة المالية .

سياسته المالية والتجارية .

كان وليم بت من أنصار مبدأ حرية التجارة وقد نال تأييد طبقات التجار لاتباعه هذا المبدأ ، وسياسته المالية الرشيدة

وقد كانت أغراضه ترمى إلى :

١ - تنظيم المالية البريطانية على أساس سليم

ب - تخفيض الدين الأهل

وقد نجح بت في تحقيق غرضه الأول ، ولكنه انقاد وراء النظرية القائلة بأنه في إمكان الدولة أن تخصص المال الفائض منها في وقت السلم ، لاستهلاك الديون الناشئة من الحروب

وكان اعتناقه هذا المبدأ فضلا عن اهماله الاستعداد للحروب ، أن أضاف عبئا جديدا من الديون إلى الخزانة

والاجراءات التي اتبعها بت في تنظيم المالية البريطانية هي :

١ - تخفيض الرسوم الجمركية في أعوام ١٧٨٤ و ١٧٨٥ و ١٧٨٦ ،

بغرض القضاء على التهريب ، ومن ثم ازدادت الإيرادات

٢ - إلغاء بعض المساويء المرتبطة بالقروض الوطنية كتذاكر اليانصيب « Lottery Tickets » وغيرها في عام ١٧٨٤ فقد كان يفرض على كل من يساهم في القرض ، أن يشتري تذكرة .

٣ - تقييد امتياز أعضاء البرلمان ، فيما يختص بالخطابات المعفاة من أجور البريد الذي تتحمله الخزانة .

٤ - إعادة انشاء لجنة التجارة « Board of Trade » في عام ١٧٨٦

٥ - محاولته تكوين فائض لسداد الدين الأهل عام ١٧٨٦

٦ - توحيد الرسوم الجمركية والرسوم المفروضة على المصنوعات والمنتوجات الوطنية

الميزانية البريطانية

نذكر فيما يلي نبذة عن الميزانية البريطانية . وأبواب الإيرادات
والمصروفات

تنتهى السنة المالية البريطانية فى ٣١ مارس من كل عام . وقد بلغ مجموع
الإيرادات للسنة المالية ١٩٤٤/٤٥ : ٣٠٣٩ مليوناً من الجنيهات ، بزيادة قدرها
٣١٩ مليوناً من الجنيهات عن إيرادات العام الماضى
وسجلت ضريبة الدخل فى ذلك العام ، رقماً قياساً ، يفوق أرقام السنوات
الماضية كلها . ولكن المتوقع أن يزيد هذا الرقم خلال العام القادم ، عملاً بالمبدأ
القائل ، على قدر السكسب تكون الضريبة .

وبلغ المتحصل من الضرائب ٥٠ ٪ من مجموع المصروفات ، وهى نسبة
أعلى من أى نسبة أخرى فى عام ما من أعوام هذه الحرب أو سابقاتها

المصروفات :

وبلغت المصروفات ٥٧٨٩ مليوناً من الجنيهات ، بزيادة قدرها ١٦٥ مليوناً عن
مصروفات العام الماضى .

واضطرت الحكومة الى اقتراض ٢٧٥٠ مليوناً من الجنيهات فى خلال
العام ، بنقص قدره ٤٥ مليوناً ، عما اقترضته فى العام الماضى

ويلاحظ أنه على الرغم من الزيادات التى أضيفت الى الضرائب - وهى
كبيرة - على البيرة ، والمواد الأخرى - فإن بعض المواد أظهر مرونة لم

تسكن متوقعة ، وخصوصا البيرة التي بلغ المتحصل منها ١٨ مليوناً من الجنيهات أكثر مما كان مقدراً لها في الميزانية .

وزاد المتحصل من استثمار الأموال في الخارج ٥٥ مليوناً عن الـ ٦٠٠ مليون التي قدرت لها في الميزانية الماضية

وبلغت الأموال التي وفرها الأفراد ١٤٩٠ مليوناً من الجنيهات ، وكانت الحكومة تقدرها بـ ١٣٠٠ مليون جنيه

وتضمنت الميزانية تقديرات عن الاعانات ، التي لولاها ابلغت نفقات المعيشة على الأرجح نحو ٤٥ ٪ في عام ١٩٤٣ ، ٥٠ ٪ وأعلى من ذلك في هذه السنة المالية ، بدلا من أنها الآن ٢٨ ٪ فوق ما كانت عليه قبل الحرب وقدرت الإيرادات للسنة المالية الجديدة بمبلغ ٣١٢٠ مليون جنيه ، والمصروفات بمبلغ ٥٩٣٧ مليون جنيه ، وسيسد الفرق بالاقتراض .

البرلمان والميزانية

هناك مصالح كبرى مختصة بتحصيل الإيرادات كصلحة الجمارك و مصلحة الضرائب والبريد وغيرها . وترفع كل هذه الأموال ، لحساب وزارة المالية ، في بنك إنجلترا . ولا يمكن صرف شيء من هذا المال إلا بموافقة البرلمان .

ويصادق البرلمان في بعض الأحوال على اعتمادات مالية محددة ، تستمر حتى تغير ، وفي أحوال أخرى ، لا يصادق البرلمان إلا على مصروفات سنوية وفي كلتا الحالتين ، يكون اشراف البرلمان على تحصيل الأموال وصرفها دقيقا إلى درجة كبيرة . ففي حالة المصروفات السنوية التي يوافق عليها البرلمان ، يصدر الملك أوامر ، يوقع عليها اثنان من لوردات الخزانة «Lords of Treasury» ولكن بنك إنجلترا ، لا يصرف نقودا بهذه الأوامر وحدها ، بل يجب على

الخزينة أن تحصل على موافقة المراقب Comptroller والمراجع العام Auditor « General » الذي يتحتم عليه أن يمنح لوردات الخزينة اعتمادا ماليا « Credit » من حساب وزارة المالية بالبنك . وعندئذ يدفع المال إلى مدير الخزينة العام « Paymaster General » وهو يصرفه إلى مختلف المصالح ، حسب ما قرره البرلمان فقط . ومتى دفعت الأموال وجب الإشراف على طريقة انفاقها ، ومهمة المراجع العام أن يراقب صرف المال فعلا في الوجوه التي قررها البرلمان

ويقدم إلى البرلمان تقرير شامل وحسابات تفصيلية يؤيدها بيان من المراقب العام ، ويكون كل هذا قد مر على اللجنة المالية بمجلس العموم

وقد اتبع أعضاء مجلس العموم قاعدة في هذا الصدد ، تقضى بأن لا يوافقوا على انفاق بنس واحد إذا لم يطلب ذلك اليهم أحد الوزراء ، لغرض معين مبين في طلبه ولا يمكن أن يبدأ في نظر أى مشروع مالى إلا في اللجنة مكونة من المجلس كله

وترد إلى المجلس تقديرات تفصيلية من المصالح المختلفة عن طريق الوزراء المختصين . ويطلب المجلس مهلة لمدة عشرين يوما ، لنظر التقديرات في اللجنة ثم لوضع تقرير ، وقد يضيف إليها ثلاثة أيام بعد أخذ الرأى على ذلك

ويقول أنسون « Anson » من المحال أن يفحص المجلس المقررات التي لا تخصى لأبواب المصروفات العمومية السنوية ، ولذلك تمر الأيام المتوالية المخصصة لنظر المصروفات في استعراض وانتقاد سياسة المصالح التي تعرض تقديراتها للبحث .

أما الانتقاد الدقيق للمصروفات المقترحة ، فهو من عمل وزارة المالية ، قبل عرض التقديرات على المجلس ، وأما الرقابة على المصروفات للثبوت من أن الاهتمامات المالية التي أقرت ، قد صرفت بالفعل في الأغراض التي صودق

عليها من أجلها ، فهي من اختصاص المراقب والمراجع العام ولجنة الحسابات العمومية « Committee of Public Accounts » أما مجلس العموم ، فإنه رغم توافر الأرقام عنده ، لا يجسد من الوقت أو الظروف ما يسمح له أن ينتقد بالتفصيل أبواب الحسابات »

وأذا ما صادقت لجنة المصروفات على الاعتمادات المالية ، لأغراض معينة ، وجب عليها أن تعد هذه الأموال . ويحصل ذلك في اللجنة المسماة « Committee of Ways & Means » التي تنظر في الضرائب والرسوم ، فتفرض بعض الضرائب بقوانين سنوية ، وبعضها الآخر بقوانين دائمة . وتودع جميع الأموال المتحصلة في بنك إنجلترا لحساب المال الموحد « Consolidated Fund » الذي هو حساب الحكومة في البنك ، ولا يمكن سحب شيء من هذا المال من غير ترخيص البرلمان

وهكذا تقرر لجنة الإيرادات :

١ - استخدام هذا المال لسد حاجات المصروفات

٢ - كيفية سد عجزه عند الضرورة بفرض ضرائب جديدة

وهذه المسائل هي التي من أجلها يلقي وزير المالية ، خطاب الميزانية كل عام أمام هذه اللجنة المؤلفة من المجلس كله كما ذكرنا . ويوضح في بيانه الإيرادات والمصروفات المنتظرة ، ويتكلم عن تخفيض الضرائب أو رفعها أو فرض ضرائب جديدة ، ثم يصدر المجلس المجتمع في شكل لجنة القرارات اللازمة التي يتضمنها مشروع قانون الميزانية للسنة الجديدة .

وأخيرا يحول مشروع قانون الاعتمادات المالية في استخدام المال المتجمع في بنك إنجلترا لحساب الحكومة لسد حاجات المصروفات . ويرخص مشروع القانون المالي بفرض ضرائب جديدة

انجلترا وخروجها عن قاعدة الذهب :

لجأ المحافظون في سنة ١٩٣١ - وكانوا يتولون الحكم في ذاك الوقت - إلى اخراج الجنيه الانجليزي عن قاعدة الذهب ، فقد تأثرت البلاد تأثراً كبيراً بالازمة العالمية التي حدثت بعد الحرب العظمى الماضية ، لاعتماد انجلترا اعتماداً عظيماً على ميزان التجارة الخارجية والمنافسة الشديدة ، التي قوبلت بها المنتجات الصناعية في الاسواق الداخلية . فلما كانت قيمة الجنيه الانجليزي تقل حوالى ٢٠ ٪ عن عملة الدول الاخرى ، اتخذ المحافظون ذلك وسيلة للعمل على زيادة صادرات البلاد ، وتخفيض الوارد اليها ، إلا أن هذه الخطة فشلت لخروج كثير من الدول على أثرها عن قاعدة الذهب ، كما لجأ بعضها إلى فرض رسوم جمركية عالية على البضائع الانجليزية

الباب السادس

الحالة الاجتماعية في إنجلترا

قانون الفقير

التسول : مقدمة

لا شك أن التسول ، هو إحدى المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي تتعرض لها كثير من الأمم ، وقد أجمع الكتاب الاجتماعيون ، على أنه مرض اجتماعي خطير ؛ ذو نتائج سيئة ، يدفع كثيرا من الناس إلى الاستكانة ، والاعتماد على الغير

وقد يكون التسول ناشئا عن الضيق الاقتصادي أو البطالة ، ولكن المشكلة الأكثر تعقيدا ، هي محاولة التفريق بين أولئك الذين يتسولون لأنهم لا يجدون عملا ، وأولئك الذين يحترفون هذه المهنة لسكسالمهم

وقد ظهر هذا الداء في إنجلترا في العصور الوسطى في بعض المدن والقرى ولكن لم يتخذ شكلا خطيرا وكانت المساعدات الاختيارية من جانب الطوائف المختلفة كفيلا بمعالجة الحالة

التسول في القرن السادس عشر :

وقد كان تفاقم مشكلة التسول في القرن السادس عشر ، في عهد أسرة التيودور ، دافعا للحكومة إلى علاج الأمر بحزم . خصوصا وأن هذه المشكلة قد أزعجت ملوك هذه الأسرة ، التي كانت سياستهم ترمى إلى نشر الأمن في أنحاء البلاد وإعلاء حكم القانون .

وقد كان وجود جيش كبير من هؤلاء المتسولين ، مهددا للسلام المنشود في داخلية البلاد . فكثررت الجرائم وزادت السرقات واضطرب حبل الأمن فقابلت الحكومة الأمر بشدة وضربت بيد من حديد على الجناة

ويمكن أن نعزى الأسباب التي أدت إلى انتشار التسول في القرن السادس عشر ، وبداية السابع عشر في إنجلترا إلى ما يأتي :

١ - بيع كثير من الفلاحين وصغار الملاك أراضيهم للأسباب التي ذكرناها في باب التقدم الزراعي فأدى ذلك إلى تعطلهم

٢ - ازدياد عدد المتسولين باغلاق الأديرة التي كانت تأوى عددا كبيرا منهم وتهمي لهم سبل العيش .

٣ - فقدان جيش كبير من حاشية اللوردات القادرين على العمل مورد رزقهم ، كجزء من سياسة هنري السابع لتقليل سلطة الاشراف

٤ - ارتفاع أسعار الحاجيات

٥ - إضرار صناعة النسيج الآلية ، بأرباب الحرف اليدوية

٦ - كان من نتائج استعمال الآلات في صناعة الغزل تعريض طوائف الغزاليين للبطالة .

سياسة الحكومة لمعالجة الحالة :

وأهم الاجراءات التي لجأت إليها الحكومة ، لمنع التسول هي :

- ١ - اصدار قانون الصناع « Statute of Artificers » في سنة ١٥٦٣ ،
وبمقتضاه الزم كل طالب عمل ، أن يقدم شهادة لصاحب العمل ، تثبت أنه من
حسنى السلوك ولم يرتكب جريمة ما
- ٢ - اصدار عدة قوانين تلزم سكان كل مقاطعة بعدم الانتقال منها
- ٣ - لا يجوز للمحتاجين المطالبة بمساعدة ما ، إلا في حالة وجودهم في
المقاطعة التي نشأوا فيها .
- ٤ - خول للسلطات الحكومية المحلية ، سلطة القبض على كل من
يضبط متجولا وبجلده علنا ثم اعادته الى ابروشيته بأمر من المأمورين
القضائين « Justices of the Peace »
- ٥ - من يضبط ، للمرة الثانية ، مخالفا هذه الأحكام ، يعتبر « متشردا
عائدا » ، ويجوز للقضاء الحكم عليه بالسكنى بالانار
- ٦ - صدر في عهد الملك ادوارد السادس ، قانون يخول للمحاكم ، الحكم
بعقوبة الاعدام ، لمعتادى الاجرام ، واستمر هذا القانون ، نافذ المفعول
مدة عامين .

تنظيم موارد الاحسان

على الرغم من كل هذه الاجراءات الشديدة ، التي اتبعتها الحكومة ، لم
تتحسن الحالة . وأخيرا ، فطن رجال السياسة والاجتماع ، الى أن الأمر
يحتاج إلى علاج اجتماعي ، بتنظيم موارد الاحسان ، وتخصيص جزء من
أموال الاديره لهذا الغرض .

فإن نادى بعض المصلحين ، بتشديد مستشفيات ، تأوى المرضى منهم ،
ومؤسسات اصلاحية « Almshouses » يلجأ اليها الفقراء . وساهمت السكنائس

في تخفيف حالة الفقير ، فتقرر في سنة ١٥٣٨ ، وضع صندوق خاص في الكنائس
تجمع فيه أموال الاحسان ، التي يجود بها الخيرون .
وقد كانت العلاجات المختلفة ، التي ذكرت آنفا ، مخففة إلى حد ما ، من
حدة هذه المشكلة ، وفي سنة ١٥٧٢ ، صدر قانون يخول للسلطة القضائية جمع
ضريبة الفقير « Poor Rate » تفرض على الأبروشيات . كما أن بعض المدن اتبعت
طرقا خاصة ، للمساهمة في هذا المشروع

المؤسسات الاجتماعية :

ولجأت الحكومة في عهد ادوارد السادس في سنة ١٥٥٠ إلى إنشاء مؤسسة
بردول Bridwell House ، لتشغيل المتسولين ، أصحاب الأبدان ، والفادين
على العمل ، وتقرر أن يظلوا بها ، حتى يتقنوا صناعة تكفل لهم عيشا شريفا .
وسرعان ما انتشرت هذه المؤسسات في عدة مدن مثل نوروش Norwsh
كما فرضت الحكومة على الأبروشيات ، ضرورة إيجاد عمل للفقراء
والمتعطلين بها .

وبمقتضى قانون سنة ١٥٧٦ ، أمدت الأبروشيات ، الفقراء بالصوف
والقنب ، ليتسنى لهم العمل . كما اقترح بيع منتوجات الفقراء ، واستغلال
ثمن البيع لفائدة الفقير ، ولكن هذه الفكرة ، لم تخرج إلى حيز التنفيذ .

قانون الفقير :

ظل قانون سنة ١٥٧٦ ، معمو لا به ، حتى صدر قانون الفقير
« The Poor Law » في سنة ١٦٠١ ، الذي نظم جميع المسائل المتعلقة بجمع
أموال الاحسان ، و امداد الفقراء والمتسولين بها .

وقد قسم هذا القانون ، المتسولين إلى أربع فئات ، وهى :

١ - الأطفال المتسولون

٢ - العاجزون عن العمل ، إعاهة جسمانية ، كفقْد النظر أو المرض أو غير ذلك .

٣ - أصحاء الابدان الذين لا يجدون عملا

٤ - الكسالى الذين لا يرغبون فى العمل

ونظر هذا القانون إلى حالة كل فئة على الوجه الآتى :

١ - فيما يختص بالأطفال المتسولين ، يعلمون حرفة أو صناعة ، ويؤخذ المال اللازم لتعليمهم ، من الأموال المخصصة ، لمساعدة الفقير

٢ - تعين الأبروشيات ، موظفين يشرفون على شؤون المتسولين العاجزين عن العمل ، وعليهم مراقبتهم فى منازلهم ، أو فى المؤسسات التى يأوون إليها .

٣ - تهيء الأبروشيات العمل للمتعطلين ، وتمدهم باعانات ، من الضرائب التى تجبى لمساعدتهم ، حتى يجدوا عملا .

٤ - تنظر المحاكم فى أمر الكسالى ، ولها أن تحاكمهم ، أو تبعث بهم الى المؤسسات التى تفرض عليهم العمل وتراقبهم « Houses of Correction »

الحالة بعد الحرب الأهلية :

استمرت الحالة على ذلك ، حتى الحرب الأهلية ، التى حدثت فى سنة ١٨٤٠ وضعت على أثرها السلطة التى كان يتمتع بها المجلس الخاص « Privy Council » واصبح أمر الاشراف على تنفيذ قانون الفقير ، فى يد السلطات المحلية . فاختلقت

طرق هذه السلطات ، فى تنفيذ هذا القانون ، إذ أن البرلمان ، لم يعد يتدخل كثيراً ، فى شؤون الهيئات الحكومية المحلية

قانون جلبرت :

وفى سنة ١٧٨٢ صدر قانون جلبرت «Gilbert Act» ، الذى ترك للأبروشيات حرية الانضمام ، فى وحدات ابروشية ، لتنفيذ قانون الفقير ، على نطاق أوسع مما تتبعه كل دائرة على حدة .

الأبروشيات ومساعدتها للمتسولين :

اتبعت أبروشية سبنهاملند «Speenhamland» ، أحسن سياسة فى هذا الصدد ، فأقرت مبدأ الإعانة للفقراء الذين يقومون بعمل ، ولكن أجرهم أقل من أن يكفل لهم حياة رغدة . فى الاجتماع الذى عقد فى سنة ١٧٩٥ ، سارت على مقياس دقيق لمساعدة الفقير ، يقوم على أساس ثمن الخبز وعدد أفراد العائلة وهذه الإعانة هى ثلاثة شلنات للرجل فى الأسبوع الواحد ، وشلن ونصف لكل من الزوجة والطفل فى الأسبوع أيضاً ، وذلك عندما يكون ثمن أربعة أرغفة الخبز شلنًا واحدًا

وقد جرت كثير من الأبروشيات على هذا النظام ، خصوصاً فى المقاطعات الشرقية والجنوبية .

وأهم ما يؤخذ على هذا النظام أثره الأدبى السىء على كلا الطرفين ، فهو يضعف إرادة العامل ، وميل المزارع أو صاحب العمل ، أن يدفع أجراً مناسباً .

كما اتبعت بعض الأبروشيات الأخرى نظامى «Roundsmen» «Labour Rate» وبمقتضى النظام الأول ، يلحق المتسولون بأهالى الأبروشية

وبمقتضى النظام الثانى ، أجبر المزارعون ، على قبول عدد معين من المتسولين بنسبة ضريبة الفقير التى يدفعونها . يضاف الى ذلك ، مايتقاضاه المتسولون من الاعانات المخصصة لهم .

وقد أدى هذا النظام بطبيعة الحال إلى قيام منافسة غير عادلة ، بين العامل الاصلى ، والمتسول المعان . وعمد المزارعون إلى ابعاد العمال الاصليين ، الأمر الذى أدى إلى تفشى البطالة .

وقد تراخت سلطة الحكومة المركزية فيما يختص بتنظيم شؤون الفقير . ففي أوقات الحروب ، وعند ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة تبرز مشكلة التسول .

وذكر كثير من المؤرخين أن المساعدة السخية التى تقدمها إنجلترا الى الفقراء ، هى التى تحول دون انتشار الافكار الثورية بالبلاد .

وازداد اعتماد المتسولين على مساعدات الأبروشيات ، الشيء الذى كان يجب أن ينظر إليه آخر الأمر ، لا بادية ذى بدء . فأخذوا يطالبون بالاعانات بعد ما كانت الأبروشيات ، هى التى تبحث عن المحتاجين منهم لمعاونتهم

وخلت مقاطعات ، شمال إنجلترا واسكتلنده - على وجه العموم - من المساوىء التى اقترنت بتنفيذ قانون الفقير فى جنوب البلاد وشرقيها . ولو أنه يلاحظ أن التغيرات المختلفة التى طرأت على النظم الزراعية والصناعية والتى كانت من الاسباب الرئيسية لتضخم مشكلة التسول - كان لها تأثير كبير فى المقاطعات الشرقية والجنوبية عنه فى الشمال . وازدادت الحالة سوءا فى المسدة من سنة ١٨٢٠ - ١٨٣٠ . وبلغ مجموع الاموال التى انفقت فى مساعدات

الفقراء ، أكثر من سبعة ملايين جنيه فى سنة ١٨٤٢

وقد كان من نتيجة ارهاق الزراع ، بأنواع الضرائب المختلفة ، إضعاف

مقدرتهم ، في اصلاح أراضيههم . وهكذا تمثلت الحالة في دائرة يسودها الاضطراب
وكان في مقدمة القوانين التي أصدرها برلمان الاصلاح «The Reformed
Parliament » في سنة ١٨٣٢ ، تكوين لجنة لمعرفة مدى تنفيذ قانون الفقير
وصلاحيته

تعديل قانون الفقير :

أوضحت اللجنة التي أنشئت لبحث موضوع التسول والمتسولين في تقريرها
الذي أعدته بعض نواحي الاصلاح التي تراها في هذا الشأن
وكانت الملاحظات التي أنارتها هذه اللجنة أساسا لقانون الاصلاح الجديد
فقد أوصت اللجنة بضرورة اشراف السلطة المركزية على تنفيذ هذا القانون
كما جاء في ختام تقريرها أن مستوى العمل قد هبط نتيجة المساعدات التي
تقدمها الابروشيات وأن الطريقة المثلى هي الرجوع الى الأسس التي بنى عليها
قانون مساعدة الفقير الذي صدر في عهد الملكة اليزابيث
وقد وافقت الحكومة على رأي اللجنة وادخلت تعديلات على قانون الفقير
وصدر القانون الجديد المعروف باسم «The Poor Law Amendment Act»
قاضيا على المساويء التي أثيرت
وشكلت لجنة للاشراف على تنفيذ القانون الجديد ولتوحيد السياسة التي
تتبع في هذا الشأن وكانت نتيجة أعمال اللجنة مايلي :

(١) أنشئت اتحادات من الابروشيات بلغ مجموعها ٦٤٣ اتحادا تألفت
من أكثر من خمسة عشر الف أبروشية وأقيمت في هذه الاتحادات مؤسسات
يقوم المتسولون بالعمل بها حيث تقدم لهم ضروب المساعدات وبذا حددت
الاعانات التي تمنح للمتسولين خارج هذه المؤسسات ، وكانت الحياة في

هذه الدور شديدة الوطأة مريرة وهي بمثابة وسيلة ناجعة لمسكافة التسول فقد كان يخضع نزلاء هذه الدور للوائح شديدة وقوانين صارمة تنفذ بمتهى القسوة الغرض من ذلك ترغيب المتسولين فى العمل الحر خارج هذه المؤسسات بدلا من تهافتهم على الاصلاحيات

(٢) أحيطت اللجنة علما بكل الاجراءات التى يتبعها كل اتحاد فى هذا الصدد ولا يتم سريان هذه الاجراءات إلا بعد موافقة اللجنة المذكورة عليها .

(٤) شكلت لجان للاشراف على أعمال الاصلاحيات تخضع للسلطة المركزية

الرخاء الاقتصادى ومشكلة التسول:

خفت وطأة مشكلة التسول بعد صدور قانون سنة ١٨٣٤ وهذا راجع بدون شك إلى تنظيم الادارة ولسكنا لانبالغ فى النتائج التى تحققت فان التقدم الذى طرأ على جميع الميادين الاقتصادية فى القرن التاسع عشر والتوسع الصناعى الذى تطلب كثيرا من الأيدى العاملة كانا من العوامل الهامة التى خففت من حدة الازمة كما زاد الطلب على العمال فى إنشاء الخطوط الحديدية المتعددة ، وصناعات النسيج والحديد والتعدين وغير ذلك

على أنه اذا كانت الاحوال الاقتصادية لم يعتبرها التحسن والرخاء لقبول قانون الفقير الجديد بمعارضة قوية ولظهرت بعض المساوىء فقد كانت اللجان المؤلفة للاشراف على الفقراء لا تتدخل كثيرا فى شؤونهم

وقد زاد عدد السكان فى انجلترا زيادة كبيرة خلال القرن التاسع عشر ، بنسبة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ البلاد فبينما كان مجموع السكان حوالى أربعة عشر مليون نسمة فى سنة ١٨٣١ ، إذ به يبلغ أكثر من ستة وثلاثين مليون نسمة فى سنة ١٩٠١ ، وهذه الزيادة الكبيرة ، تمثلت فى المدن عنها فى القرى .

ظهور التسول في المدن:

وكان قيام الصناعة وانتشارها ، سببا في انتقال مشكلة التسول - تحت ستار البطالة - من الريف إلى المدن ، على عكس ما كانت عليه الحال في سنة ١٨٣٤ ، حيث كانت الصناعة في بدء نشأتها ، والحقل هو ميدان العمل الرحب ويلاحظ أن عدد المتسولين ، لم يتغير كثيرا ، تبعا لكل زيادة تطرأ على عدد السكان . كما أوضحت مؤسسات العمل ، غير ملائمة لعلاج الحالة ، في دورها الجديد ، الذي انتقلت إليه . فضلا عن أن إدارة هذه الاصلاحات ، لم تتعد تنفق ، والوسائل الحديثة . فقد كان يخلط بين المصاب والسليم ، ولا يميز بين المختلفين في القوى الجسمية والعقلية أو بين الكهول والشبان ، الأمر الذي أدى الى نتائج غير مرضية

واستدعى الحال في المدن - بعد انقضاء عشر سنوات على صدور قانون الفقير المعدل ، ان تقوم اللجان المشرفة Boords of Guardians بتقديم المساعدات للمحتاجين ، وخاصة الأراامل والمتعطلين وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، تهيأت الأسباب الى علاج سريع حاسم ، لمشكلة المتسولين ، باتباع الأساليب الحديثة ، وبوسائل أفضل من المتبعة ، حتى يتسنى لبريطانيا العظمى الزراعية ، أن تنهض في الميدان الصناعي .

النظام الجديد :

ندكر فيما يلي ملخصا للنظام الجديد الذي اتبع بشأن المتسولين في عام ١٨٦٧ وبعدها :

١ - التقسيم

تقرر في سنة ١٨٦٧ ، تخصيص أماكن مستقلة عن بعضها لطوائف المتسولين . وذلك بتقسيمهم الى جماعات معينة . فانشئت مستشفيات للأمراض

العقلية ، يأوى إليها ضعاف العقول والشواذ . بينما أقام الأصحاء في مكان آخر . أما المرضى والعجزة والمقعدون ، فقد أدخلوا في ملاجئ على نسق النظم المتبعة في المستشفيات الحديثة ، وتدفع مرتبات الأطباء والممرضات من ضريبة الفقير . وبذلك للجميع عناية خاصة .

أما الإصلاحات ، فقد شغلها الكهول والمتقدمون في السن . واعتنى بالأطفال عناية كبيرة . فهم يتعلمون في المدارس ، وتقدم لهم وجبات الطعام في أوقات منظمة ، وكثيرا ما كانوا يقيمون مع بعض العائلات مقابل إعانة مالية من ضريبة الفقير

وقد كان من نتائج التقسيم الجديد تحسين أحوال أولئك الذين ليس في مكنتهم لسوء حظهم أن يعولوا أنفسهم كما أنه أدى إلى تنظيم الاشراف وضمن إدارة سليمة لضروب المساعدات .

٢ - الشيوخ

كان الناس إلى ما قبل سنة ١٩٠٨ ، إذا تقدمت بهم السن وضعفت قدرتهم على العمل لا يجدون موردا يقاتون منه سوى الالتجاء إلى الأقارب ، أو الاعتماد على مساعدات المحسنين .

وفي هذا العام صدر قانون معاشات الشيوخ « Old Age Pensions Act » الذي يزود المسنين الذين اجتازوا السبعين من عمرهم ، ولا يملكون شيئا ، بمعين من المال . ثم اتسعت دائرة من تشملهم الاعانات فقرر أن يبدأ بالاعانة لمن بلغوا منتصف العقد السابع ، كما ازدادت نسبة المساعدات .

وقد تقرر هذه الاعانات أيضا للأرامل واليتامى بصور قانون معاشات اليتامى « Orphans Contributing Pensions Act » في عام ١٩٢٥ .

وبمقتضى هذا القانون يصبح لليتامى والارامل ، الذين يعملون فى صناعات معينة — وهى تضم أكثر من ٩٠٪ من الطبقات العاملة — الحق فى الحصول على إعانة .

٣- التأمين

كان من بين أنواع العلاجات التى اقترحت لمكافحة مشكلة التسول، الاخذ بنظام التأمين الالزامى . فصدر قانون التأمين « Insurance Act » فى سنة ١٩١١ ، وبذلك تأسس مبدأ التأمين ضد المرض ، فالبنسبة للطبقات العاملة يدفع العمال المؤمن عليهم مبلغا مميانا كل أسبوع يضيف اليه صاحب العمل والحكومة مبلغا آخر بنسبة محددة ، وبذلك يضمن العامل موردا ماليا أثناء المرض ويقضى على سبب من أسباب داء التسول العياء

البطالة ومشكلة التسول:

من المسلم به أن البطالة من أسباب قيام مشكلة التسول ، وداعية إلى انتشار هذا الداء . فقيام الصناعات المختلفة واعتماد انجلترا على التجارة ، قد خلقا أبواب العمل وساهما فى زيادة الرخاء الاقتصادى بالبلاد . على أنه كثيرا ما تصاب الدول بالبطالة ، الذى أصبح أمرها مألوفا فى القرن الماضى .

وقد شغلت هذه المسألة الهامة ، أذهان رجال السياسة والاجتماع ووضعت عدة اقتراحات ، وكتبت تقارير ضافية فى هذا الصدد وكان لقيام الحروب ، وحدوث الأزمات المالية ، وتقلبات التجارة وبعض العوامل الأخرى آثار مباشرة على مشكلة البطالة وارتفاع موجات شدتها وهبوطها

وفي سنة ١٩٠٥، صدر قانون العمال المتعطلون «Unemployed workmens's Act»، وتقرر إنشاء لجان محلية، تمنح إعانات، تكون مهمتها، العمل على تشغيل العمال المتعطلين ما أمكن ذلك. ولكن هذا الاجراء لم يحقق النتائج المرجوة منه.

التأمين ضد البطالة :

وقد أوصت اللجنة التي شكلت في سنة ١٩٠٩، ضمن المقترحات التي ذكرتها في تقريرها عن تنفيذ قانون الفقير ضرورة تطبيق نظام التأمين ضد البطالة، وقد نص قانون التأمين للصحة الأهلية «National Health Insurance Act» الصادر في سنة ١٩١١ على عدد معين من الصناعات. ثم وسع نطاق مايشمله هذا القانون في سنة ١٩٢٠ فأدرجت كل الصناعات التي تدخل تحت دائرة التأمين الصحي. ويؤخذ من مبلغ التأمين الذي يشترك في المساهمة فيه كل من العامل وصاحب العمل والحكومة، للصرف منه في حالة الإصابة بالبطالة.

ولا شك أن التأمين ضد البطالة، قد خفف كثيرا من وطأة هذه المشكلة ولكن الضيق الاقتصادي الذي حدث بعد الحرب العظمى الماضية، لا يمكن المرء من معرفة النتائج التي حققها تماما هذا النظام، ولو أنها مرضية على وجه العموم.

وعما خفف من وطأة هذه الأزمة الصناعية - أعمال إنشاء الطرق وإصلاحها والخدمات العامة الأخرى والمساعدات التي قدمتها البلديات فكانت بمثابة علاج مؤقت.

ويلاحظ أن الحياة الصناعية الجديدة قديمت دربا من العمل أمام الصيبيان

فيتعلمون صناعة تكفل لهم عيشاً شريفاً بعد ما يقضون مدة مرانهم .
كما قامت الحكومة بمحاولات جديدة ، للقضاء على البطالة بين العمال
منهم :

- ١ - إنشاء معاهد فنية وتجارية للعمال
- ٢ - إقامة مدارس يتعلم فيها البالغون
- ٣ - تكوين لجان محلية تعمل على إرشاد الصبية الذين ينالون إجازاتهم
إلى نوع العمل الذي يتلائم وطبيعتهم



أدى إصدار قانون التأمين ضد البطالة الى هبوط نسبة المتعطلين ،
فهبط عددهم - لأول مرة - في سبتمبر سنة ١٩٣٩ إلى مليون . ولكن الرقم
أخذ يرتفع مرة ثانية حتى بلغ بعد حوالى سنتين ثلاثة ملايين فأكثر ،
وقد أزعج ذلك الحكومة
ويلاحظ أنه إذا طالت مدة البطالة للعامل ، يصبح الاعتماد على أموال
ضريبة الفقير .

لجنة مساعدته المتعطلين :

وفي خلال الأزمات التي وقعت في سنة ١٩٣١ ، خفضت إعانة التأمين ضد
البطالة بنسبة ١٠ ٪ ، كإجراء يقصده الاقتصاد فتمهيات الأسباب إلى إصلاح
شامل للنظام القائم .

فانشأت الحكومة لجنة مساعدة المتعطلين Unemployment
Assistance Board « كهيئة مركزية . وأختصت وزارة العمل بمسائل العامل
وأصحاب الأعمال . وعين مفتشون يزودون اللجنة آنفة الذكر بماتحتاجه من
بيانات وإحصاءات .

وقد رأت اللجنة إنشاء مدارس للعمال المتعطلين ، ووضعت لهذه المدارس برامج قصيرة الاجل . وأصبحت الحكومة تقوم بمعالجة شؤون المتسولين ، الناشئة من البطالة عن طريق اللجنة المذكورة . وترك للسلطات المحلية ، مساعدة المحتاجين والفقراء ، الذين يكون تسولهم راجعا إلى أسباب أخرى غير البطالة ، يعاونها في ذلك اللجان العمومية المساعدة Public Assistance Committees .

قانون السلطات المحلية سنة ١٩٢٩ :

شكلت لجنة في سنة ١٩٠٥ ، لبحث موضوع البطالة ، والعمال المتعطلين . وقدمت تقريرا قيما شاملا ، يحتوى على كثير من العلاجات الناجعة . وقد أوصت اللجنة ، بين الاقتراحات التي رفعتها إلى الجهات المختصة ، ضرورة وضع نظام سليم للتأمين ضد المرض والبطالة ، وفعلا أخذ برأى هذه اللجنة ، ونفذ ما أشارت إليه ، وأدخلت تعديلات جديدة .

كما شكلت لجنة بعد الحرب العظمى الماضية ، ورأت ضرورة معالجة مشكلة التسول ، بواسطة اخصائيين فنيين ، على أن يسند ذلك إلى الهيئات المختصة .

واقترحت الغاء اللجان المشرفة « Boards of Guardians »

وتضمن قانون الهيئات الحكومية المحلية « Local Government Act »

الصادر في سنة ١٩٢٩ ، بعض ما جاء في تقارير اللجنتين المشار إليهما . فألغيت بعض اللجان ، وحل محلها لجان المساعدات العمومية ، التي أصبحت مسئولة أمام مجالس المقاطعات .

وبمقتضى هذا القانون ، ألزمت الهيئات الحكومية بتعليم الاطفال المتسولين في المدارس ، وبالعناية بالمرضى ، تعاونها لجان الصحة العامة

التابعة للهيئات المحلية . وهكذا انتهى نظام القرن الماضي ، والوسائل التي اتبعت خلاله .

التشريعات الاجتماعية والصحية الحديثة

قامت الحكومة ، باصدار عدة قوانين ، ترمى إلى تحسين حالة البلاد الاجتماعية ، نذكرها فيما يلي :

١ - شجعت الحكومة الجامعات المختلفة ، ومعاهد تعليم البالغين المتنوعة وقدمت لها مساعدات مالية .

٢ - جعلت قوانين التعليم « Education Acts » التعليم الابتدائي الزاميا وسهلت إلى حد كبير التعليم الفني والثانوى ، فأصبح بذلك ميسورا للجميع .

٣ - اعتنت الحكومة بالصحة العامة ، وخاصة صحة الأطفال ، وفرضت رقابة صحية على الصبية ، يقوم بها أطباء مختصون . وأنشأت عيادات مجانية بالمدارس .

٤ - حاربت الحكومة سوء التغذية المنتشر بين التلاميذ . وتقوم الآن معظم الهيئات المشرفة على شؤون التعليم - وخاصة فى الجهات التى تدعو الحاجة إلى ذلك - بتقديم وجبة غذاء للطلبة بالمجان .

٥ - صدر قانون ينص على ضرورة انشاء المساكن على أحدث الطرق الصحية . وتراقب السلطات الحماية - تحت اشراف وزارة الصحة - قواعد الصحة العامة مقابل اعانات تصرف لها .

وكان ازدياد الخدمات العامة ، داعيا إلى زيادة المصالح الحكومية ، وانشاء مصلحة جديدة للخدمة الاجتماعية « Civil Service » .

وحدثت تغييرات على السلطات المحلية . فبدى باصلاح البلديات سنة

١٨٣٥ ، ثم أنشئت مجالس الأقاليم « Borough Councils » فالمجالس البلدية
« County Councils » في سنة ١٨٨٨ . كما أنشئت المجالس القروية ومجالس
مراكز المدن « The Urban & Rural District Councils » سنة ١٨٩٤ .
أصبحت المهمة الرئيسية لهذه الهيئات الاشراف على تنفيذ التشريعات
الاجتماعية . ومعظم هذه الهيئات لم يكن موجودا خلال القرن السابق .

قوانين التعليم

يؤدي دافمو الضرائب كل عام أكثر من خمسين مليوناً من الجنيهات ،
للتعليم في إنجلترا . ومدارس الشعب هي من اختصاص الهيئات المحلية قبل كل
شيء . ومجلس التعليم مثل في كلا مجلسي البرلمان .

ويفرض قانون التعليم الصادر في سنة ١٨٧٦ على والد كل طفل أن يجعل
طفله يتلقى تعليماً كافياً في القراءة والكتابة والحساب .

أما قانون التعليم الصادر في سنة ١٩٢١ ، فقد منح الهيئات المحلية المنتخبة -
التي تعلم في هذا الميدان بواسطة لجان تعليم - سلطات واسعة على جميع أنواع
التعليم ، في مناطقها الخاصة .

وقد اشتمل قانون التعليم « Education Code » الذي صدر في سنة
١٩٢٦ ، على برامج التعليم التي يجب تدريسها ، ووضع القواعد التي يسترشد
بها ، عند التصريح بافتتاح أي مدرسة ، من حيث المؤهلات العلمية للمدرسين ،
والمساحة المناسبة التي تقوم عليها مباني المدرسة ، والشروط الصحية الواجب
توافرها في هذه المباني .

وتشرف وزارة المعارف على التعليم بجميع أنواعه من حيث السياسة
العامه ، وتقدم له إعانات مالية كبيرة . وتترك الشؤون الداخلية لإدارة المدرسة

نفسها ، فهي لا تتدخل مثلاً في تعيين هيئة التدريس ، وهناك مصالح حكومية أخرى تتعاون مع وزارة المعارف في شؤون التعليم . فتقوم وزارة الصحة مثلاً بالتفتيش الطبي على الأطفال والتلاميذ .

مشروع العلاج الصحى العام

الغرض من مشروع العلاج الصحى العام هو تعميم العلاج المجانى لجميع الاهالى من رجال ونساء وأطفال ، وقد وفى المشروع ، بحيث يشمل جميع النواحي العلاجية ، كالاشراف الطبي العادى ، واستعمال الوسائل الطبية الدقيقة مهما بلغت تكاليفها .

وتقدر تكاليف هذا المشروع بمبلغ ١٤٨ مليوناً من الجنيهات ، فى حين لا تزيد تكاليف النظام القائم الآن على ٦١ مليوناً من الجنيهات . والدلائل متوفرة على ان هذا المشروع الجديد ، أكثر نفعاً وملائمة من أى مشروع نفذ من قبل فى جميع أنحاء العالم .

ويمكننا أن نلخص المشروع فيما يأتى :

- (١) تنفيذ اقتراح السير ولیم بیفردج الخاص بتولى الحكومة ، علاج الاهالى ، حتى تضمن نجاح أى مشروع اجتماعى .
- (٢) تعيين طبيب خاص لكل عائلة .
- (٣) الاستشارات الطبية مجانية للجميع .
- (٤) مجانية العلاج فى المستشفيات والاقامة بها .
- (٥) مجانية علاج الاسنان بمجرد أن يتيسر ذلك - إذ يوجد نقص شديد فى أطباء الاسنان فى الوقت الحاضر .

(٦) علاج عام لأمراض العيون .

(٧) التريض في المنازل إذا دعت الضرورة إليه .

وتوافق الحكومة على أن تمهد لجميع المستشفيات المتطوعة - أن تأخذ مكانها المناسب ، في هذا المشروع ، دون أن تفقد شيئاً من حريتها أو مكانها وتستطيع هذه المستشفيات أن تحتفظ باستقلالها في العمل ، ما دامت تخصص جزءاً من مجهودها للمشروع ، ولكنها تستلقي في الوقت نفسه بعض المنح المالية ، التي تجمعها الجمعيات الخيرية ، جزاء لها على اشتراكها في هذه الخدمة العامة . ومن الطبيعي أن الوقت قد حان الآن لتحسين الخدمات الطبية ، وقيامها على أساس سليم جديد . وصار من الضروري أن تكون جميع المساعدات الطبية اللازمة في متناول يد الجميع من رجال ونساء وأطفال .

وتعتقد الحكومة أن بعض العلاقات الجديدة ، ستنشأ بين الطبيب ومرضاه إذا ما نفذ هذا المشروع . ولن ينتظر المريض حتى يشعر بالمرض ، بل يستشير طبيبه من وقت لآخر . وبهذه الطريقة ، يمكن قطع دابر المرض في مراحله الأولى ، قبل أن يستحكم في المريض .

ولا يقصر هذا المشروع عمل الطبيب على العلاج العام ، بل يستطيع أن يعمل في عيادته الخاصة ، إذا ما أراد ذلك ، وفي هذه الحالة يحدد عدد المرضى ، الذين يشرف عليهم ، ومقدار الأتعاب التي يتلقاها منهم .

ولم يكن المشروع - الذي نحن بصده - ثورياً ، أو وليد ساعته ، بل هو تطور طبيعي للخدمة الطبية ، التي تمت في أطوار مختلفة في خلال مدة تزيد على قرن .

أهمية المشروع الاجتماعية :

يعد مشروع العلاج الصحى العام من أعظم المشروعات التى تساعد على التقدم الاجتماعى فى البلاد . إذ لا يجب أن تقف التكاليف فى طريق المرضى وتحرمهم من نيل العلاج اللازم . ولم يغفل المشروع ما للنظافة والنظام من أهمية فى العلاج سواء فى المنزل أو فى المدرسة . كما ذكر ضرورة تنظيم التغذية والضمان الاقتصادى .

مجلس مركزى :

ويرمى المشروع إلى إنشاء مجلس مركزى للخدمات الصحية ، ليقدم الارشادات اللازمة ، وليشرف على توزيع التسميلات الطبية ، وليكن مستكون السلطات المحلية هى المسئولة عن هذه الاعمال كما ستؤلف لجنة طبية مركزية للنظر فى شؤون الأطباء العاميين فى هذا المشروع ، تكلف بايجاد أطباء العائلة اللازمين فى جميع أنحاء البلاد ، بما فى ذلك القرى النائية .

وستنشأ بعض المراكز الصحية فى المدن الكبيرة ، حيث يعمل عدد كبير من الأطباء كموظفين ، كما سيراعى توفير الممرضين والممرضات والمساعدين وغيرهم .

مشروع مكافحة البطالة

أو

ضمان العمل للجميع

استعرضنا فيما تقدم ، مافعلته الحكومة البريطانية ، منذالعصور الوسطى حتى الوقت الحاضر - بشأن القضاء على التسول ، وما قامت به لمكافحة البطالة - ذلك الداء العياء ، الذى يتعرض له العمال ، فى أوقات الأزمات وغيرها . ويرى القارىء فى الباب القادم ، التطورات المختلفة التى طرأت على الاتحادات العمالية ، وموقف الحكومة منها ، ومن أصحاب الأعمال . ويلاحظ أنها لم تظفر طفرة واحدة ، بالامتيازات الكثيرة التى حصلت عليها . وعندما انتهت الحرب العظمى الماضية ، سرحت الجيوش دفعة واحدة ، قبل أن تهيأ أبواب العمل لجميع الضباط والجنود ، فحدث اضطراب كبير ، وعجز كثيرون من الرجال الذين اشتركوا فى الحرب ، من إيجاد عمل يرتزقون منه . فلجأت معظم الحكومات إلى الأخذ بنظام المعاشات لاعانة المتعطلين والعجزة ولولا هذه الوسيلة لتفاقمت الأزمة ، وساءت الأحوال وكانت إنجلترا فى مقدمة الدول التى اتبعت هذا النظام ، فأنشأت فى سنة ١٩١٦ وزارة المعاشات « Ministry of Pensions » وهى السلطة المركزية المختصة بجميع المصروفات المتعلقة بمعاشات الحرب

وقد شغلت الأذهان أثناء الحرب الحاضرة بهذه المسألة الهامة وانتهى
الرأى إلى وضع خطة سديدة ، من شأنها تجنب الخطأ السابق ، فيكون تسريح
الجنود تدريجيا ، بالقدر الذى يسمح به تدبير العمل وتهيئة المجال لذلك .
على أننا نشهد اليوم - اختلافا تاما وتباينا واضحا - فى الخطط الجديدة
التي تضعها الحكومة البريطانية ، بشأن علاج مشكلة البطالة ، بعد الحرب
الحاضرة ، عن الوسائل القديمة ، التي اتبعت حتى الآن فى هذا الشأن

ملخص التقرير الأبيض :

وافق البرلمان البريطانى على التقرير الأبيض «White Paper» الذى تقدمت
به الحكومة البريطانية ، والذى يتضمن المقترحات الخاصة بالقضاء على البطالة
الأكثر انتشارا ، فى بريطانيا العظمى ، بعد الحرب القائمة
فلاول مرة فى التاريخ ، تتحمل حكومة ، مهمة توفير العمل لأفراد شعبها
ويختلف موقف الحكومة ، اختلافا كاملا عن المبدأ القديم ، القائل بأنه يمكن
التغلب على مشكلة البطالة ، بتخفيض مستوى المعيشة للعمال
أما المشروع الجديد ، فتمحصر دلالاته العظمى ، فى سياسة الحكومة الحديثة
بصدد هذه المسألة ، وقبولها ضمان حد ثابت عال للعمل ، كمسؤولية رئيسية
يقع عبئها على الحكومة . وهذا مبدأ هام ، نتيجة محاولات ، يقصدها تخفيف
وطأة مشكلة البطالة . وبذا يصبح حق الانسان فى العمل ، احدى مهام الحكومة
ومن أولى واجباتها .

نشاط التجارة وفتره الانتقال من الحرب إلى السلم :

وقد ذكرت الحكومة فى مقدمة المشروع ، أن رخاء بريطانيا العظمى ،

يقوم على أساس انتعاش التجارة العالمية. فقيام التجارة على نطاق واسع ، ضرورى جدا . فمن المسلم به ، أن وقت الانتقال من الحرب إلى السلم ، لا يخلو من خطورة ، فإلى سبعة ملايين أشخاص ، يلزم إيجاد العمل لهم . وستتفاقم مشكلة البطالة إذا لم يعمل على تحويل المصانع سريعا ، من الانتاج الحربى إلى الانتاج المدينى

فالتهاافت على شراء البضائع — التى لاتزال أقل من أن تسكفى حاجيات السكان — يؤدى طبيعيا ، إلى ارتفاع فاحش فى الأسعار ، فضلا عن أن الصناعة ، قد تبدأ انتاجها المدينى ، بأنواع من السلع ، غير المرغوب فيها

معاونة الحكومة للمصانع :

والىكى تتجنب البلاد ، كل هذه المشا كل ، أو على الأقل لتقلل من آثارها اقترحت الحكومة مساعدة المصانع ، فى اعادة الأمور إلى طبيعتها الأولى ، وتنظيم اغلاق المصانع الحكومية ، التى تعمل فى المجهود الحربى ، حتى يتم التوازن وبذا يستطيع توفير المواد الخام والعمل الجيد ، للمنتجات الضرورية فضلا عن اشراف الحكومة عليها ، ومراقبة أسعارها

الثروات العامة والخاصة :

وتتوقف قدرة الحكومة على وضع نظام ثابت ، وضمان مستوى عال للعمال ، على قوى الطبيعة والعمل ، وتنمية الثروات العامة والخاصة ، ولتحقيق ذلك يقترح :

عدم تركيز مصانع عدة فى مكان واحد ، حتى يمكن تحاشى الانتاج غير المنظم كما هو الحال فى مدينة لندن ، والعمل على انشاء صناعات جديدة فى

مناطق انقرضت فيها صناعات قديمة ، أو في مناطق تعتمد على صناعة واحدة حتى لا تكون أكثر تعرضا للبطالة

كذلك ينص المشروع على ضرورة منح المدربين مكافآت وليس مرتبات من إعانة البطالة - التي تحمل طابع المشابهة الاجور

وبينما تسعى الحكومة بقدر ما تستطيع إلى إيجاد العمل لطالبيه . وتعمل على تشجيع طرق أبواب العمل ، والمهن المختلفة ، وتقديم التسهيلات الكثيرة إلى المدربين للعمل للعمل الكثيرة إلى المدربين للعمل في الصناعات المتعددة ، ترى أن هذا كله لن يجدى شيئا - فضلا عما تنتجه المصانع ، وما يبذله المدربون من جهود - مع ضعف قوة الشعب الشرائية

وتوافق الحكومة على اتباع سياسة اقتصادية مالية ، تتفق مع أهداف المشروع ، ولو أنه يبدو أن فرض الرقابة ، في ميادين الأعمال المالية الخاصة مهمة صعبة

سياسة الحكومة الجديدة إزاء الأزمات:

على أن النقطة التي تسترعى الانتباه ، في هذا الصدد ، هي موقف الحكومة الجديد إزاء الأزمات التي تطرأ على التجارة ، وكانت الخطة المتبعة سالفاً مراعاة الاقتصاد ، عندما تلوح في الأفق ، العلامات الأولى المنذرة بوقوع الأزمة ، وليكنه من المسلم به ، في الوقت الحاضر ، خطأ هذه النظرية ، التي تزيد المكساد

وبمقتضى المشروع الجديد ، تكون مهمة الحكومة ، ضمان القوة الشرائية والعمل على زيادتها ، بغية انعاش الطلب على البضائع .

فاذا تعرضت البلاد ، للازمات الاقتصادية تفرض الحكومة على هيئاتها

الحكومية المحلية ، زيادة مصروفاتها ، ليساعد ذلك على إيقاف هبوط الأسعار .

وينص المشروع على أنه يجب العمل على تقليل موجات الارتفاع والهبوط الخطيرة في الأموال المستثمرة ، كما تشجع المشروعات الخاصة ، وذلك بتعديل الضرائب القائمة وفرض ضرائب على الأرباح ، حتى تتمشى مصروفاتها طبقا لسياسة التدعيم الجديدة

حصص التأمين الاجتماعي والضرائب :

ولزيادة القوة الشرائية للفرد في أوقات الأزمات يرى أن تختلف حصص التأمين الاجتماعي ، باختلاف موجات المد والجزر ، التي تطرأ على العمل فعندما تشهد أزمة البطالة ، يجب أن يقوم التأمين ، على نظام تدريجي ، يؤدي إلى زيادة المصروفات فتتمتعش التجارة

كما اقترحت الحكومة أن تجبي الضرائب ، على أساس تكوين احتياطي للسنوات السيئة . فزيادة نسبة الضرائب في سنوات الرخاء ، يساعد على تخفيضها في أوقات الأزمات فيرفع ذلك من القوة الشرائية الافراد

القضاء على الفقر :

لعل أبرز ما في الكتاب الأبيض للتأمين الاجتماعي هو مبدأ التعميم فان المشروع لا يفرق بين شخص وآخر ، فهو يكفل الضمان للجميع لا فرق بين غني أو فقير أو بين صاحب العمل والاجرير أو المتزوج والأعزب .

وتزداد نفقات المشروع عاما بعد عام حتى سنة ١٩٧٥ عندما تتساوى المصروفات بالايادات وستكون إذ ذاك ٨٣١ مليون جنيه في السنة ويتحمل أصحاب الأعمال جزءا من المبالغ التي يدفعها الافراد أسبوعيا

ويدفع للرجال الذين تزيد أعمارهم على ١٨ عاما مبلغ ٣ شلنات وعشرة بنسات في الأسبوع ، أما صاحب العمل فيدفع عن كل فرد ٣ شلنات وبنسا واحدا وبين ١٦ و ١٨ عاما يدفع العامل شلنين و ٥ بنسات وصاحب العمل شلنين وبنسا واحدا ، والنساء اللواتي يزيد عمرهن عن ١٨ سنة تدفع الواحدة منهن ثلاثة شلنات ويدفع صاحب العمل شلنين و ٥ بنسات وبين ١٦ و ١٨ عاما تدفع الواحدة شلنين و ٥ بنسات وصاحب العمل شلنين وبنسا واحدا ويدفع مرتب العائلة عن كل طفل يولد منذ ولادته إلى أن يبلغ عمره

١٦ سنة

وتدفع اعانة المتعطلين ٣٠ أسبوعا على الأقل ، أما اعانة المرضى فتدفع ٣ سنوات متواليات ، ولا شك أن تدريب العمال سيخفف أزمة التعطل إلى حد كبير كما أنه سيسهل مسألة الحصول على عمال مدربين ولا تدفع الاعانة للعمال الذين يرفضون تلقي التدريب

وتتملى وزارة الضمان الاجتماعى الجديدة كل المسائل الخاصة بالضمان الاجتماعى واعانات العائلات وستنشئ عددا كبيرا من المكاتب المحلية لتتولى هذا العمل الضخم .

ومما يدل على ضخامة المشروع الجديد أن الحد الأدنى لمصروفاته - وهو مبلغ ٦٥٠ مليون جنيه في العام - يزيد بمقدار ٢٥٠ مليون جنيه على المبلغ الذى يتفق الآن على الخدمات الاجتماعية في بريطانيا العظمى

الباب السابع

الاتحادات العمالية

نظام الطوائف في العصور الوسطى:

ان الاتحادات العمالية؛ التي ظهرت في الأزمنة الحديثة، ليست حديثة العهد، فلقد وضح الائتلاف بين العمال، في العصور الوسطى؛ وينسب بعض المؤرخين حركة الاتحادات العمالية الى هذه العصور، اذ قام نظام طوائف أصحاب الحرف، فقد كانت هذه الطوائف تضم جميع المشتغلين في حرفة ما: أصحاب المهن والعمال المحترفين. واذا ما أتم المحترفون مدة مرانهم، أمكنهم أن يصبحوا من أصحاب الحرف. وكان الانضمام الى هذه الطوائف الزاميا لكل من يرغب في احتراف احدى المهن. كما كانت هذه الطوائف تضم محترفين دائمين أقل عددا مما هو عليه الحال الآن.

ومهما يكن من أمر فانه عندما انحل نظام الطوائف واقتصر على أصحاب المهن الذين ألفوا اتحادات، كان مظهر الفريق الأخير منهم، يمت بصلة كبيرة الى الاتحادات العمالية، فقد كانت أغراضهم نفس أغراض اتحادات العمال في وقتنا الحاضر، وهى العمل على تحسين أحوالهم، ورفع أجورهم ولم يطل عهد طوائف العمال المستقلين زمنا طويلا، فقد انتهى هذا النظام بانتهاء القرن السادس عشر

أما الاتحادات العمالية ، كما نعرفها اليوم ، فهي هيئة يندمج فيها ، عمال إحدى الصناعات ، دون أرباب الصناعات ، تدافع عن مصالحهم ، وتعمل لخيرهم ، والانضمام إليها اختياريا .

النزاع بين العمال والتجار :

وفي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، قام في عدة فترات ، نزاع بين العمال الذين يعملون لحساب بعض التجار ، ونجم عن ذلك ، اتحاد الغزاليين في جماعات محلية ، لدفع الظلم الواقع عليهم ، ولا كنه كان من الصعب ، على وجه العموم قيام اتحادات دائمة من عمال متفرقين ويلاحظ أن قيام الاتحادات العمالية ، بدأ أولا في المدن ، حيث يصبح من الميسور اجتماع أكبر عدد ممكن من العمال ، واتحادهم لأغراض مشتركة

النوادي العمالية في القرن الثامن عشر :

وفي بداية القرن الثامن عشر ، انشئت نوادي عمالية مختلفة ، تسعى لصالح العمال ، وتضمن لهم مكافآت مالية في أثناء المرض ، وعندما يتعرضون للبطالة وقد أظهرت هذه النوادي نشاطا كبيرا ، وقدمت التماسات عديدة للحكومة ، تطالب فيها ، بإعادة نظام المحترفين لتدافع عنهم ضد أصحاب الأعمال الذين يستغلونهم بأجور منخفضة . وهكذا يمكننا أن نقول إن هذه النوادي ، كانت نواة مباشرة لقيام الاتحادات العمالية

القرن الثامن عشر وبداية عهد الاتحادات العمالية :

ولما قامت الصناعة في إنجلترا وأحدث نظام المصانع ازدحام المدن بطوائف العمال انتهى عهد نوادي العمال وبدأ عهد الاتحادات العمالية التي ترمى في الواقع إلى نفس أغراض النوادي العمالية .

الاتحادات العمالية وسياسة الحكومة بشأنها:

ظل أى اجتماع يرمى إلى غرض مشروع حتى نهاية القرن الثامن عشر معافا من محاكمة أعضائه أمام المحاكم مثل الاجتماعات التى يكون الغرض منها مطالبة الحكومة بتنفيذ قانون « Statute of Artificers » الصناع وكانت الحكومة تقبل كسياسة عامة ، وعن طيب خاطر ، الالتماسات التى تقدم لها ، إثر هذه الاجتماعات على أنه كان ينظر إلى أى اجتماع ، يشار فيه ، موضوع رفع الأجور ، أو تخفيض ساعات العمل أو تحسين أحوال العمال ، كمؤامرة لشل حركة التجارة « Restraint of Trade » فالحكومة التى تحدد الأجور ، قد اعتبرت كل محاولة من جانب العمال ، يقوم بها فرد أو أفراد - لتغيير الأجر الذى عينته ، لاحق لهم فيها . ويمكننا أن نقول ، بوجه عام أنه فى خلال القرن الثامن عشر ، لم تقابل الاجتماعات العمالية ، على اختلاف أنواعها من جانب الحكومة ، أو أصحاب الأعمال ، بأى اعتراض أو تضيق لحريتها ، إلا حينما ، ازداد نشاطها ازديادا خطيرا

القوانين المحرمة لاجتماعات العمال:

وفى سنة ١٧٩٩ ، تغيرت الأمور باصدار قانون الاجتماعات « Combination Act » الذى حرم اجتماعات العمال ، واعتبرها جميعا غير قانونية . وكان ليم بت « William Pitt » ، هو صاحب الاقتراح ، وسرعان ماوافق البرلمان على هذا القانون على أن الدوافع التى حفزته على ذلك ، لاتزال غامضة إلى حد ما ، ولو أنه يظهر أنه إجراء يقصد به بث الارهاب فى النفوس لمنع أى شغب ، قديقوم به العمال ، كما يعزى أيضا ، إلى الخوف الناشئ من احتمال انتشار الأفكار الثورية الفرنسية فى البلاد .

وكانت هناك محاولة لتعديل هذا القانون ، في العام التالي ، ولكن كل ماحدث ، أنه صدر قانون آخر ينص على تحريم اجتماع أصحاب الأعمال أيضا ولم تتعرض هذه القوانين ، للاجتماعات التي تقوم لأغراض مشروعة ، مثل جمعيات المصالحات « Friendly Societies » ، ولكنها جعلت الموقف بين العمال ، وأصحاب الأعمال ، موقفا غير عادى ، فكان يحرم على العمال ، تقديم أى شكوى بشأن رفع الأجور

جمعيات العمال السرية :

وكانت نتيجة اصدار هذه القوانين المحرمة لاجتماعات العمال ، أن تألفت من بينهم ، جمعيات سرية ، يسود أعمالها التسكيم التام ، ويحرص أعضاؤها على حلف اليمين ، وكان الليل هو الوقت المناسب لاجتماعاتهم ، وتحفظ القرارات ، التي تنتهى إليها الاجتماعات ، فى أماكن سرية ، ولكن هذه الاحتياطات ، التي كان يلجأ إليها ، كانت على وجه العموم ، غير مجدية ، للشدة التي تنفذ بها ، قوانين منع الاجتماعات ولعدم اشتراك عدد كبير من العمال فيها . وقد حدث أن عقد العمال الذين يعملون فى الطباعة ، بمدينة لندن ، اجتماعا أقرهم عليه ، أصحاب المطابع انتهى إلى المطالبة بزيادة الأجور ، ولكن اتخذت الاجراءات القانونية ضد هؤلاء العمال المجتمعين وقدم زعماءهم إلى المحاكمة ، فحكم عليهم بأحكام شديدة .

على أنه إذا كانت قوانين منع الاجتماعات لم تنفذ تماما ، إلا أنها أحاطت اجتماعات العمال بسياج من الفرع ، وعدم الاطمئنان ، وخاصة بالنسبة لمتزعمي هذه الحركات .

الغاء قوانين منع الاجتماعات:

لما انتهت الحروب الفرنسية ، بانهمزام نابليون بونابرت وجيشه في معركة واترلو المشهورة سنة ١٨١٥ تطاعت الازدهان إلى الغاء قوانين منع الاجتماعات العمالية ، وكان على رأس هذه الحركة فرنسيس بلاس « Francis Place » الذي كان يشغل حائكا في مدينة لندن وكان يعقد دائما اجتماعات من أبناء حرفته ويجوب البلاد داعيا إلى الغاء هذه القوانين كما كان يدعو الحكومة إلى اصدار القوانين الخاصة بالمصانع واصلاح النظام النيابي ، وكان أكثر صلابة من أى شخص آخر في عزمه على إبطال العمل بقوانين منع الاجتماعات وقد أدى المساهم بكثير من الشؤون الاجتماعية في عصره ، وسعة أفقه واتصاله بكثير من أعضاء البرلمان ورجال الحكومة ، وبعض المصلحين المعاصرين إلى نجاح مساعيه .

وفي سنة ١٨٢٤ ، ألغت الحكومة قوانين منع الاجتماعات وقام على أثر ذلك مباشرة عدة اتحادات عمالية ، الأمر الذي ايد قيام جمعيات عمالية تعمل سرا ، في الفترة التي حرمت فيها اجتماعات العمال وقد أفزع ذلك الحكومة التي اضطرت الى اصدار قانون ينص على أن كل اجتماع يؤدي إلى إضراب العمال أو وقف دولا ب التجارة يخضع زعماءه للقانون العام ويعتبر مؤامرة خطيرة كما اعترفت الحكومة بالاجتماعات التي يكون الغرض منها العمل على تحسين حال العمال أو المطالبة برفع أجورهم

العمال والضييق الاقتصادي بعد الحروب الفرنسية:

كانت الفترة التي تلت نهاية الحروب الفرنسية سنة ١٨١٥ سيئة للغاية فقد كانت الصناعة قاصرة على سد الحاجات المحلية ، كما ركدت التجارة ،

واضحت مشكلة التصريف في الاسواق الاجنبية مهمة صعبة كما أن الحرب قد قضت على كثير من الصناعات اليدوية ولم تكن الزراعة أحسن حالا من الصناعة أو التجارة لانخفاض أسعار الغلال كما هبطت الأجور بسرعة إلى حد كبير

وكانت هذه الظروف المضطربة كافية جدا لاتحاد العمال ومحاولة البحث عما ينقذهم من هذه الازمة الاقتصادية الخطيرة التي عمت جميع نواحي الحياة ولم تجد نفعاً العلاجات التي قامت بها هيئاتهم المختلفة لايقاف هبوط الأجور .

الاتحادات الأهلية :

وقد بذلت محاولات لانشاء اتحادات أهلية لتكون أشد بطشا واحداها من غزالي القطن في سنة ١٨٢٩ وأخرى من البنائين في سنة ١٨٣٢ ولم تستمر هذه الاتحادات طويلا إذ انتهى أمرها إلى جمعيات ذات صبغة محلية

وفي سنة ١٨٣٤ انشئ اتحاد العمال الأهلي الكبير (The Grand National Consolidated Trades Unions) يستمد قوته من معظم الاتحادات العمالية القائمة ، والتي لم يرض زعمائها عما وصلت اليه من نتائج وكان النشاط الذي يبذله هذا الاتحاد ذا ميول ثورية واضحة فهو يرمى إلى إلغاء النظام القائم وتكوين اتحاد عام لجميع الاتحادات

وقد قام روبرت أوبن (Robert Owen) الكاتب الاجتماعي الشهير بنشاط كبير في هذا الصدد عندما وضح له أن الحكومة لم تحقق ما وعدت به وبلغ عدد الاعضاء الذين يضمهم الاتحاد المشار اليه أكثر من نصف مليون عامل ولكن الاختلاف بين الزعماء وتضارب الاغراض والمآرب أدى إلى انحلاله .

وقد قابلت الصحافة والحكومة ، أعمال هذا الاتحاد بسخط عظيم ،
و عارضة قوية . كما حرص أصحاب الأعمال ، على الزام العمال بتقديم تعهد
ككتاب يشهد عدم انتمائهم للاتحاد الأهل ، أو الانضمام اليه في المستقبل ،
وقد أدت هذه الاجراءات إلى كبح جماح الاتحادات العمالية لعدة سنوات .

العمال وحركة الاصلاح النيابي :

وفي سنة ١٨٣٩ ، قامت الحركة المسماة « The Chartist Movement »
ترعى إلى اصلاح النظام النيابي في البلاد ، واعطاء العمال حق الانتخاب ،
بزعامه وليم لوفيت « William Lovett » ، وقد نمت هذه الحركة ونالت
تأييدا كبيرا من جميع أنحاء البلاد ، وأطلق عليها اسم مرسوم الشعب ،
« The Peoples' Charter » وهو يتضمن ستة مبادئ ، ذات صبغة سياسية
عنها اقتصادية .

وقد كان لوفيت زعيما حكيما ، يميل الى نيل مطالبه بالطرق القانونية ،
فنظمت بنجاح اجتماعات عديدة في مدينتي برمنجهام ولندن وفي بعض المدن
السكبرى . وبدأ البرلمان في نظر المشروع ، ولكن لم تمض سنوات حتى دب
النزاع بين الزعماء على موضوع كيفية ضمان الاصلاح ، وبتوسط بعض
المصلحين ، أبعد الزعماء غير المتطرفين وأصبح الأمر في يد القادة المتطرفين ،
نذكر في مقدمتهم فرجس أوكنر « Feargus O'connor » الذي أصدر
صحيفة النجم الشمالى « The Northern Star » ذات المبادئ الثورية ،
وتولت نشر أغراض الحركة وقراراتها .

وقامت مشاغبات في كثير من أجزاء البلاد مثل نيوبوت « New Port »
التي كان الاضراب فيها ملازما لحركات أخرى ، في جهات مختلفة ولكن هذه

الحركة قضى عليها في سنة ١٨٤٨ ، ولو أنه اعتراها الفتور قبل هذا التاريخ بوقت قليل ، لأن زعيمها أو كبر ، كان لا يثبت على مبدأ معين ، فضلا عن كبريائه وخيالاته الشخصية الذي جعل من الصعب التعاون معه ، ثم أدى التشاحن بين بقية القادة إلى تحطيم وحدة هذا الاتحاد .

التعديل الجديد :

في هذه الأثناء ، ظهرت الاتحادات العمالية ، في شكلها الجديد « The New Model » تقصد أغراضا محدودة عن سابقتها . فقد قبلت النظام ، وركزت نشاطها في تحسين أحوال العمال بزيادة الأجور وبتقليل ساعات العمل ، وعين خبراء وموظفون يتقاضون مرتبات يقومون بالاشراف على العمل . كما أخذ في استشارة بعض الفنيين . وقد زاد عدد الأعضاء المنتمين لهذه الاتحادات التي أعلنت أن من بين أغراضها التي تسعى إليها ، تقرير منح مكافآت للعمال ، في حالات المرض والبطالة . وكان اجتماع عمال المناجم في سنة ١٨٤٢ ، أول اجتماع في هذا الصدد ، وتبعه اجتماعات أخرى للمينائين .

جمعية المهندسين المتحدة :

وفي سنة ١٨٥٠ ، أنشئت جمعية المهندسين المتحدة Amalgamated Society of Engineers ، وقد نمت هذه الجمعية بسرعة حتى أصبحت بعد فترة قليلة من الزمن ، تكون أقوى اتحاد في أنحاء البلاد وكان نجاحها داعيا للاتحادات الأخرى إلى السير على منوالها وتبني خطاها ، واتصفت المدة من سنة ١٨٥٠ - ١٨٧١ بتطور تدريجي في الاتحادات العمالية على مثال جمعية المهندسين المتحدة .

مؤتمر الاتحادات العمالية :

ولكن هذا النشاط الذى بدأ من جانب هذه الاتحادات ، تعارض مع الرخاء الصناعى والزراعى ، وارتفاع الأجور وهبوط نسبة البطالة . وفى سنة ١٨٦٤ ، أقيم أول اجتماع إرهابى ؛ اشتركت فيه أمهات الاتحادات العمالية . وكان أهم ما تناوله هذا الاجتماع ، المسائل الصناعية ، التى تهتم العمال ، ويمكننا أن نعتبر هذا الاجتماع مقدمة لمؤتمر الاتحادات العمالية « Tradeas union Congress » وقد ظهر فى هذا الاجتماع ، بعض المصلحين المتطرفين الذين يعرفون باسم « جماعة الـ Junta » ، الذين نادوا بحماية مشروعه للاتحادات العمالية ، على أنه فى هذا الوقت ، اضطبغت حركات اتحادات العمال بالصبغة السياسية للوصول إلى مآربهم الاقتصادية .

اللجنة الملكية :

ومهما يكن من أمر فإن النشاط الكبير ، لاتحادات العمال ، أثار شيئا من الاضطراب ، فى سنة ١٨٦٧ ، أصدر البرلمان قرارا بإنشاء لجنة ملكية لبحث المسألة من جميع نواحيها . وقد اتخذت « جماعة الـ Junta » ، كل وسيلة أمام اللجنة الملكية المذكورة ، لتأييد مطالبها والأخذ بها وإظهار الاتحادات العمالية فى مركز العاملين للسلم الصناعى ، أكثر منه لاشغال نار الحروب ، وقد جاء التقرير الذى قدمته اللجنة الى البرلمان فى جانب العمال إلى حد بعيد ، ومنحت الاتحادات العمالية امتيازات أوسع دائرة ليكون لجهودها نتائج أوضح أثرا عما هى عليه .

قانونا سنة ١٨٧١ و ١٨٧٥ :

وقد كانت توصيات اللجنة الملكية أساسا مهما لقانون اتحادات العمال ،
الذى صدر فى سنة ١٨٧١ . فبينما كانت المناقشات دائرة بصدد هذا القانون
تكونت هيئة دائمة فى مدينة لندن ، تضم زعماء الاتحادات العمالية الكبرى ،
الذين يضمهم مؤتمر الاتحادات العمالية ، وبقيت هذه الهيئة على اتصال بالبرلمان
وقد طالب الزعماء بادىء الأمر بالاعتراف التام بالاتحادات العمالية وضمان
لرؤوس أموال الاتحادات التى يؤخذ منها لتعويض الخسائر الناجمة من
الاضطرابات التى قد يحدثها العمال .

فاعترف رسميا ، بمقتضى قانون سنة ١٨٧١ بجميع اتحادات العمال ،
حتى التى قد تسبب اضطرابا للتجارة ، كما تقرر عدم المساس بأموال
الاتحادات .

القانون الجنائى :

وقد لازم صدور هذا القانون تعديل القانون الجنائى Criminal
law Amendment Act الذى زاد صرامة القوانين الخاصة بالمؤامرات ،
وبات نادرا اغتيال عامل أو صاحب عمل ، فنشأ عن ذلك موقفان متعارضان ،
فبينما يسمح للعمال بالاضراب عن العمل للطالبة بتحسين أحوالهم ، جعل
القانون الجنائى ذلك فى الواقع ضربا من المحال .

وقد ركزت « جماعة Junta » جهودها لالغاء هذا القانون ونجحوا فى
نيل غرضها فى سنة ١٨٧٥ ، وهكذا نالت الاتحادات العمالية بعد انقضاء
خمس عشرة عاما — من الغاء قوانين الاجتماعات حق عقد اجتماعاتها وبذلك

أصبح لرأيها الاجماعى أثر بالغ ضد أصحاب الأعمال ، إذا استثنينا المنازعات
التي تحدث من بعض الأفراد على حدة

قانون المنازعات العمالية:

يمكن القول ، أنه بصدر قانون المنازعات العمالية فى سنة ١٩٠٦ الذى
يعرف باسم « Charter of Trade Unionism » خطت اتحادات العمال
خطوات فسيحة ، وقد نص هذا القانون على أنه لا تطبق أية أحكام مدنية على
العمال فى حالة صدور عمل خاطىء من جانبهم . وهذا جعل أموال الاتحادات
بعيدة تماما عن التعويضات التى قد يطالب بها . وهكذا وضعت أموالهم ، فى
مركز استثنائى ممتاز ، وكان اعلان هذا الضمان ضروريا جدا حتى لا تفقد
الاتحادات ثقة أعضائها .

امتيازات أخرى:

بالرغم من الضيق الاقتصادى والصناعى الذى طرأ على الصناعة من سنة
١٨٧٥ - ١٨٩٤ ، يجد الباحث أن صدور قانونى سنة ١٨٧١ و ١٨٧٥ ، قد
خطيا بالاتحادات العمالية خطوات فسيحة ، وتبعهما إقرار قوانين أخرى
اصالحها .

ولقد بلغ عددالمنتمين للاتحادات العمالية عام ١٨٩١ ، مليوناً ومائتين وخمس
وعشرين الف عامل يمثلون حوالى ٢٠ ٪ من العمال الذكور ، فى جميع أنحاء
البلاد .

وأخذ مؤتمر الاتحادات العمالية يعمل على إصلاح أحوال العمال وأصبح
حلقة اتصال دائمة بين الاتحادات العمالية المختلفة فتمت كثير من الاصلاحات

المهمة ، ومثلت طبقة العمال في البرلمان ، وتقرر للعمال ماقرره قانون المصانع « Factor Act » للنساء والأحداث كما ضيق نظام دفع أجور العمال علينا الذى على الرغم من أنه ظل غير مشروع حتى سنة ١٨٣١ . كان من الصعب تنفيذ عمليا ، إلا فى حالات قليلة ملائمة ، لكل من صاحب العمل والعامل كما هو الحال فى الزراعة مثلا .

كما قرر البرلمان منح العمال تعويضات فى حالات الإصابة وغيرها وصدر بيان خاص ، بأنواع الصناعات الخطيرة ، وهكذا باتت المشاكل الصناعية فى مقدمة المسائل التى يعنى بها .

اتحادات جديدة :

ظلت الاتحادات العمالية ، حتى سنة ١٨٩٠ ، تضم فى الغالب ، عمال الصناعات الهامة ، واسكن أخذ العمال غير المهرة ، فى السنوات الأخيرة ، من القرن التاسع عشر ، ينظمون اتحادات فيما بينهم ، ويدفع كل عضو ، اشتراكات مخفضة ، ولم يكن من أغراض هذه الاتحادات ، المطالبة بمكافآت عن المرض أو البطالة . وأول اتحاد من هذا النوع اتحاد عمال المرافىء بمدينة لندن « London Dockers » الذى أنشئ سنة ١٨٨٦ ، وأخذ ينمو تدريجيا .

وفى سنة ١٩٢٠ ، تكون اتحاد عمال النقل العام « The Transport General Workers Union » ، الذى بلغ عدد أعضائه ، حوالى مليونى عامل .

اتحاد عمال الزراعة :

وقد بذلت محاولات عدة ، لتنظيم اتحادات العمال الزراعية ، وكان فى مقدمة الداعين لهذه الحركة ، جوزيف آرك « Joseph Arch » ، ولكن لم يتحقق لهم شيئا كبيرا حتى بعد عام ١٩٠٦ ، إذ كان فى وسع العمال ، الذين يعملون فى الصناعة فى المدن الصناعية الكبرى أن يجتمعوا بسرعة عن اخوانهم الذين

يشتغلون في الزراعة بالقرى ، إلا أنه في سنة ١٩٢٠ ، تكون اتحاد العمال الزراعيون « The Agricultural Workers Union » ، يضم أكثر من ثلاثمائة ألف عامل ، كما نشأت عدة اتحادات أخرى ، في مستهل هذا القرن ، من العمال الذين يشتغلون في المحلات العامة ، والموظفين الذين يقومون بأعمال الحسابات وغيرها بها .

ازدياد نشاط الاتحادات العمالية وآثاره :

حدث رد فعل في الاتحادات العمالية ، يمكن أن ينسب إلى تقدمها الكبير ، واتساع دائرة نشاطها ، إذ لم تقم اتحادات بين العمال غير المدرجين ، حتى سنة ١٨٧٦ ، إذ كانت الاتحادات قاصرة على العمال الأكفاء ، وكان ينظر إلى أمثال هذه الاتحادات ، لغير المدرجين ، في بعض الجهات ، بعين الخطر ، لأنها تؤدي إلى الخط من قدر الصناعة ، في منافستها لبعض الممالك الأوروبية ، وأمريكا التي أخذت الصناعة ، تنتشر بها .

حكم معارض :

ومع أنه لم يتخذ أى شيء بشأن تعديل قانون الاتحادات العمالية ، إذ بها تفاجأ بصدور حكم ضدها . ففي سنة ١٩٠٦ ، رفعت شركة Taff Vale « Railway Servants' Association » ، دعوى ضد اتحاد خدمة السكة الحديد « The Railway Servants' Association » ، تطلب تعويضا عن الأضرار التي أصابت الشركة ، في نزاع قام بينها ، وبين عمالها .

وبلغ مقدار ما تقرر دفعه ، تعويضا للأضرار الناجمة ، حوالى ثلاثة وعشرين ألف جنيه . وقال القضاة في حثيائهم ، إنه في حالة وقوع ضرر ما ، يكفي تعيين اسم المسئول عن الضرر ، من بين المتهمين ، وليس هناك مدعاة ،

لذكر جميع الأشخاص ، الذين يضمهم الاتحاد ، كما كان العرف ، جاريا بذلك ، في ذاك الوقت .

الاتحادات العمالية في الوقت الحاضر .

ومع أنه يوجد في الوقت الحاضر ، حوالى ألف وثلثمائة اتحاد للعمال ، نجد أنه لا ينتمى إلا خمسة أسداس أعضائها ، إلى حوالى مائة اتحاد رئيسى ، بينما يضم اثنا عشر اتحاد ، أكثر من مائتى وخمسين ألف عضو ، وأقوى الاتحادات القائمة الآن ، هى الاتحاد العام لعمال النقل « Transport Workers Union » ، واتحاد عمال المناجم « The Miners Federation » ، والاتحاد الأهلى لعمال السكك الحديدية « National Union of Railway men » . ولما حدث الاضراب في سنة ١٩٢٦ ، صدر قانون سنة ١٩٢٧ ، الذى يقيد إلى حد ما ، قانون سنة ١٩١٣ ، فبدلا من خروج بعض الأعضاء عن ميدان النشاط السياسى ، يضمن الاتحاد ، قبول الأعضاء لهذا الشرط ، فالعضو الذى لا يقبل ذلك ، لا يدعى للاشتراك في الناحية السياسية . وهذا بما يقيم صعوبة في وجه الاتحادات ، ويوفر المال اللازم انفاقه في هذه الأغراض . كما أنه تقرر ألا يقوم اتحاد ما باضراب ، مؤيدا اتحاد آخر في نزاعه .

الصدمات التى منيت بها الاتحادات العمالية .

ولسوء الحظ ، أثر الضيق الاقتصادى ، الذى بدأ في سنة ١٩٢٩ ، على عدد أعضاء الاتحادات العمالية ، كما كان يتوقع ، ولكن ما لبثت الأمور ، أن تحسنت بعد سنة ١٩٣٣ ، عند ما انتهت الأزمة العالمية . وكان للتجربة القاسية التى وقعت في سنة ١٩٢٦ ، وما أصاب رؤساء الاتحادات في سنة ١٩٣١ ، صدمات كبيرة ، لم تستعد الاتحادات العمالية ،

قوتها بعدها بسرعة على أن ازدياد عدد العمال الاحتياطين ، الذى يتراوح بين مليون ، ونصف مليون عامل، جعل أى اتحاد لا ينتظر نجاحا كبيرا . ولا شك أن ما أصاب الاتحادات العمالية فى القارة الأوروبية ، أوجد روح القلق فى نفوس رؤسائهم فى كل مكان .

ويمكننا القول أنه لم تحدث فى إنجلترا بعد سنة ١٩٢٦ ، اضطرابات كبيرة إذا استثنينا ، بعض الشغب ، الذى وقع من عمال مناجم الفحم ، ويجب أن نشير إلى هبوط الأسعار ، فى جزء من هذه الفترة .

ومهما يكن من أمر ، فقد انقسم فريق من العمال ، الذين تعرضوا للبطالة ، وكونوا اتحادا خاصا بهم ، وهو المعروف باسم حركة العمال المتعطلين الأهلية « The National Unemployed Workers Movement »

وزارة العمل

وقد أنشئت فى سنة ١٩١٦ وزارة العمل « Ministry of Labour » ، وأسندت إليها شؤون العمال والبطالة والتأمين ولجان التحكم والتوفيق فى المصانع وغير ذلك .

تعويضات العمال

صدر أول قانون خاص بتعويض العمال فى إنجلترا فى عام ١٨٩٧ . وكان ضحايا العمل حتى هذا الوقت ، لا يتلقون أى تعويض ما ، إذا استثنينا ما يقدمه لهم أصحاب المصانع وزملاؤهم فى العمل عن طريق الاحسان . وكان عدد كبير من هؤلاء الضحايا يعيشون على النذر اليسير الذى يتلقونه حسب قانون

الفقير . ولم تكن هناك أية هيئة تعنى بهؤلاء المصابين ، أو تشرف عليهم وتزودهم بما يحتاجون إليه . وقد كان السير مايندهوبت رادلى مقدم هذا القانون معبرا عن رأى الشعب البريطانى إذ ذاك ، حين طلب اجبار أصحاب المصانع أنفسهم على الاشراف على ضحايا عملهم ، لأن الشخص الذى يدير بعض الآلات التى تلتج عنها أخطار ، وذلك لفائدته الخاصة وتحت مسئوليته ، يكون مسئولاً عن النتائج التى ينبجم عنها .

ولم يكلف أصحاب المصانع إذ ذاك بدفع الأجر الذى كان العامل يتلقاه قبل الإصابة كاملاً ، بل طلب منهم تقديم تعويض يعادل نصف هذا الأجر وأعطى للعمال الحق فى المطالبة بتعويض فى حالة إصاباتهم بأى نوع من الإصابات مادامت قد وقعت فى أثناء العمل ومن جرائه . ويدخل تحت هذا الإصابات التى تسبب عن إهمال العامل نفسه ، وذلك إذا أدت إلى الموت أو الإصابة بإحدى العاهات المستديمة .

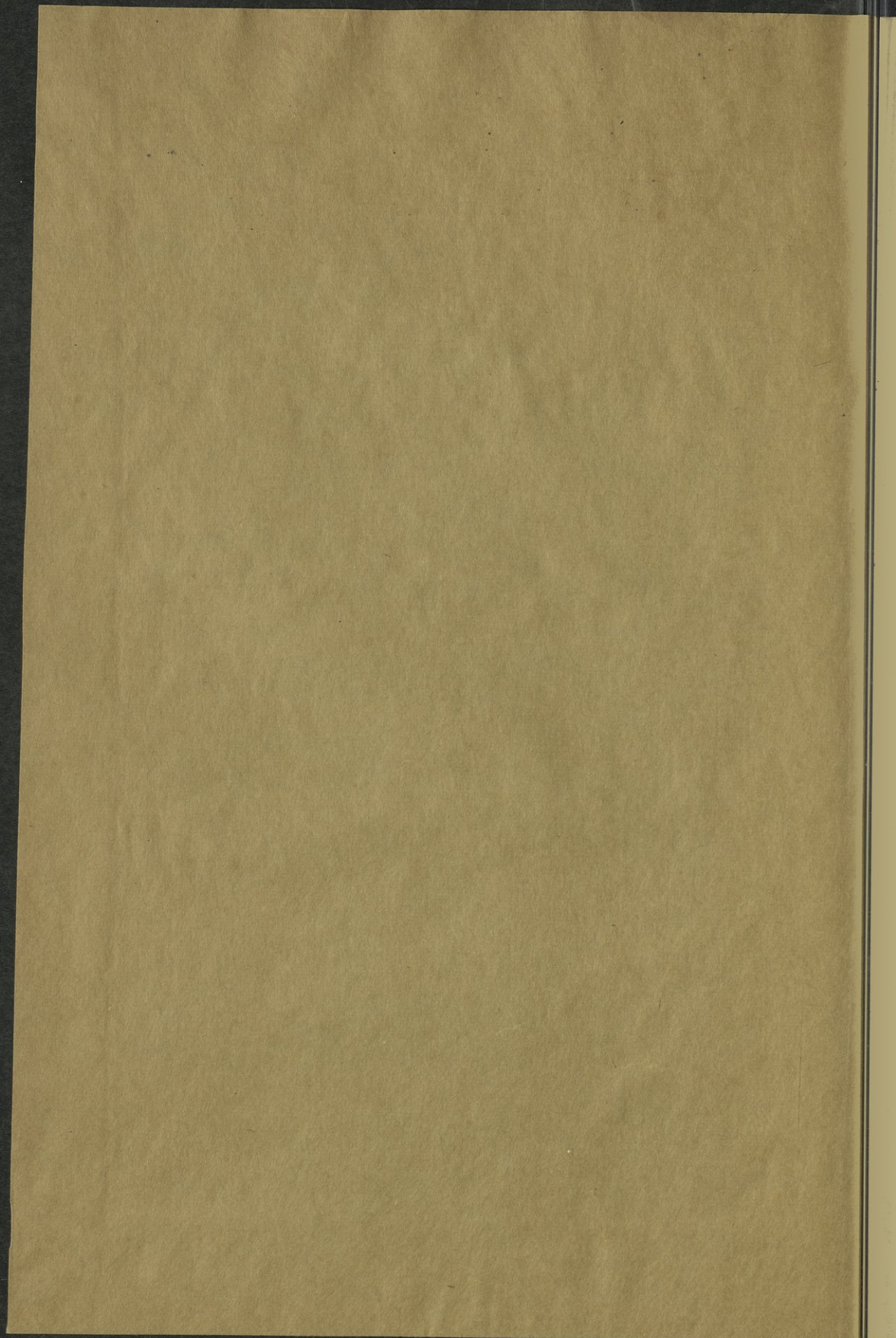
وإذا أصيب عامل ما بعجز عام عن العمل ، فإن قيمة التعويض الأسبوعى الذى يتلقاه تبلغ نصف أجره إذا كان هذا الأجر خمسين شلناً أو أكثر . أما إذا كان خمسة وعشرين شلناً أو أقل ، فإن نسبة التعويض تصير ثلاثة أرباع الأجر ، بحيث لا يزيد هذا التعويض عن ثلاثين شلناً فى الأسبوع .

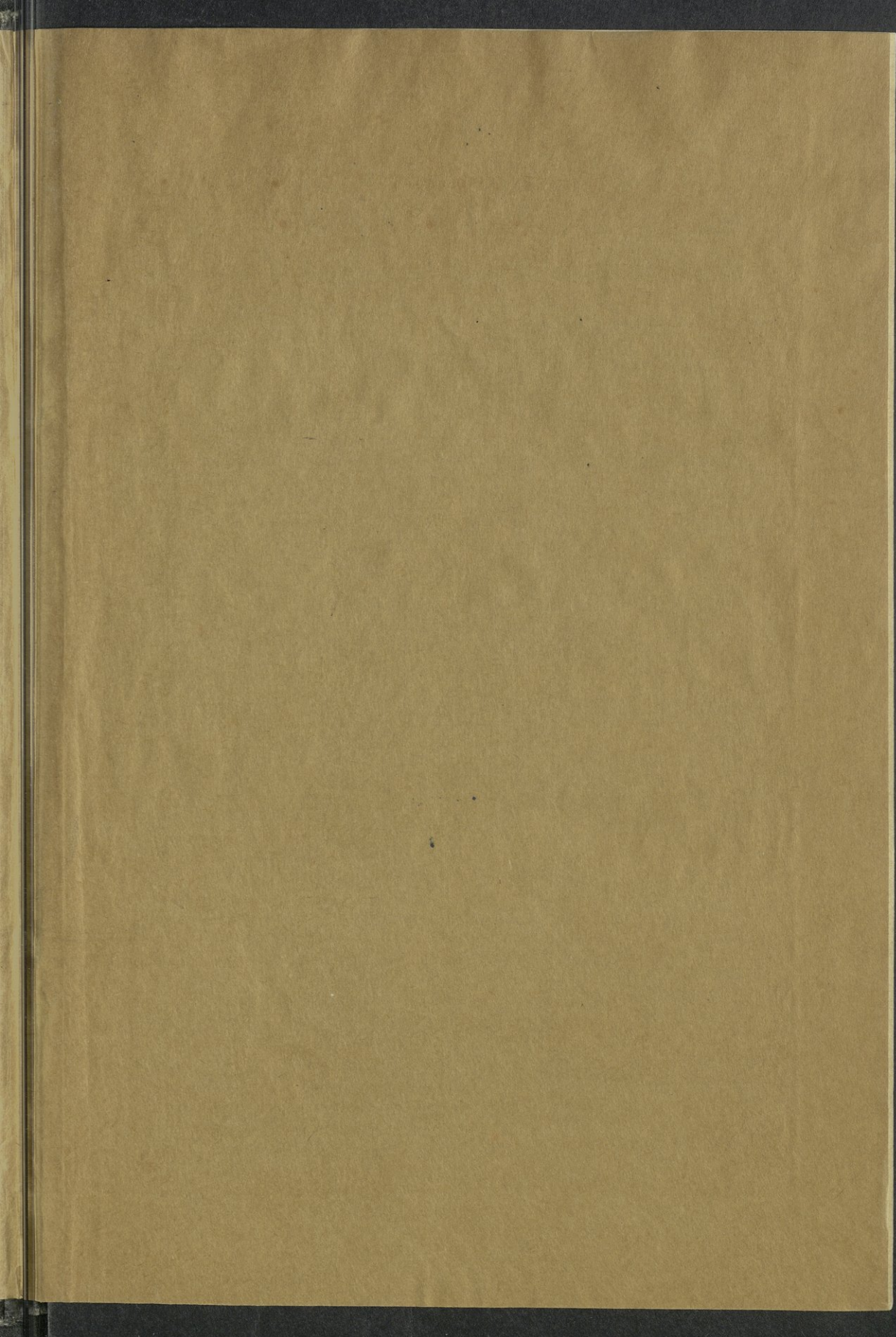
وقد أدخلت بعض التعديلات على هذا القانون بسبب الحرب الحاضرة فأضيفت إلى التعويض الأسبوعى فى حالة العجز التام ٥ شلنات . وضعف هذا المبلغ إذا كان العامل متزوجاً . وبعد مرور ثلاثة عشر أسبوعاً ، تضاعف هذه العلاوة إلى ١٠ شلنات ، وتصرف علاوة على ذلك ٥ شلنات لكل طفل ، بحيث لا يزيد التعويض مضافاً إليه هذه العلاوات المختلفة عن ثلثى أجر العامل سواء أكان أعزباً أم متزوجاً .

أما في حالة وجود الأطفال ، فإن النسبة تصل إلى سبعة أثمان الأجر
الشخصي . وفي حالة وفاة العامل ، يصرف مبلغ من المال لأسرته . وإذا كان
العامل قد ترك خلفه ولدا ولا معين له ، فإن التعويض لا يقل عن ٣٠٠ جنيه
ولا يزيد عن ٤٠٠ جنيه .

وإذا كان هناك عدا ذلك بعض الأطفال ، فإن العلاوات التي تصرف لهم
تتفاوت حسب سن الطفل وأجر الأب المتوفى . وإذا لم يترك العامل أسرة
خلفه ، فتدفع نفقات الجناز بحيث لا تزيد عن خمسة عشر جنيها .

﴿ انتهى بعون الله تعالى ﴾





American University of Beirut



330.942

L97 tA

General Library

330.942
L97EA
C.1